وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري – قسنطينة

كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي: ....

رقم الإيداع: ....

مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية

بعنوان

دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة

دراسة حالة (بلدية قايس و بلدية الرميلة)

إعداد الطالب:

- عثمان عزيزي

تحت إشراف:

- الأستاذ الدكتور: صلاح الدين شراد - مشرفا
- الدكتور: عبد اللطيف قابوش – مساعد مشرف

لجنة المناقشة:

- محمد الهادي لعروق	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	رئيسا
- صلاح الدين شراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	مشرفا
- عبد اللطيف قابوش	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	مساعد مشرف
- عبد الحفيظ العايب	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	ممتحنا

السنة الجامعية: ديسمبر 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

عزيزي عثمان

الشكر



:

.

.   :

.

.

عزيزي عثمان

دور الجماعات وا تمعات المحلية في التسيير و التنمية

حالة ولاية خنشلة

I-مقدمة عامة.

II-أهداف البحث.

III-الإشكالية.

IV-مخطط العمل.

الباب الأول:

الوضعية العامة للتنمية بولاية خنشلة ودور الجماعات

والجمعيات المدنية ا

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنمية و الجماعات المحلية و الإدارة الرشيدة و دورها في التنمية

الفصل الثاني : الوضعية العامة للتنمية لولاية خنشلة و مسار الاستثمارات العمومية للفترة 2006/99

الفصل الثالث: دور ا تمع المدني في التنمية المحلية.

الباب الثاني:

دراسة حالة لبلدية عمرانية.

الفصل الرابع: وضعية التنمية ببلدية قايس.

الفصل الخامس: دور الجمعيات المدنية في التنمية المحلية ببلدية قايس.

الباب الثالث:

دراسة حالة لبلدية ريفية.

الفصل السادس: وضعية التنمية ببلدية الرميلة.

الفصل السابع: دور الجمعيات المدنية ببلدية الرميلة في التنمية المحلية.

خلاصة عامة واقتراحات.

I- مقدمة عامة:

تعتبر التنمية هدفا لكل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لكن يبقى الاختلاف في مدى إدراك وسائل التنمية وسبلها وتوفير ظروف نجاحها هي العوامل المهمة في تحقيقها وبلوغ الأهداف المرجوة منها.

والجزائر كباقي دول العالم سعت منذ استقلالها إلى تحقيق التنمية حيث انتـهجت في البدايـة سياسة التصنيع إذ ركزت على المنشآت الصناعية الكبرى بحيث كان الاعتقاد أ ا النـهج الصـحيح للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين ظروف المعيشة للسكان إذ تم الاسـتثمار في المنـاطق الشـمالية والساحلية بالتحديد.

ومع مرور الزمن وتسارع التحولات الاقتصادية العالمية أظهرت تلك السياسة سلبيات لم يكن باستطاعة الدولة التحكم بانعكاسا ا الكبيرة على المناطق والمدن الساحلية المصـنعة مثـل الجزائـر العاصمة ومدينة عنابة وسكيكدة وغيرها، بحيث لم تستطع تحمل أعباء ومتطلبات النازحين إليها، مع ظهور فوارق تنموية مجالية كبيرة بين مختلف ا الات الريفية والعمرانية

تطلب ذلك من الدولة انتهاج سياسات عديدة ومختلفة لإدراك الخلل ومحاولة إيجاد تـوازن مجالي بين مختلف الأقاليم إلا أن تعدد العوامل المتحكمة في التنمية ومع استشراء الخلل في سلوك ا تمع وا ال على حد سواء ومع قلة الكفاءة والإمكانيات البشرية والمادية ظهر العجز الواضـح في عـدم القدرة بالتحكم في التنمية وصعوبة تسيير وسائلها رغم اعتماد مناهج ومخططات تنموية مختلفة انطلاقا من المخطط الثلاثي 69/1967 والرباعي 74/1970 الأول والثاني 77/1974 إلى المخططات الخماسـية بالإضافة إلى المخططات العمرانية المختلفة التي دف في مجملها إلى محاولة ضـبط ومراقبـة النمـو والتوسع العمراني لمختلف المدن.

ونظرا لعدم فعالية هذه المخططات وأثرها الضعيف على ا ال لجأت السـلطة الحاكمـة إلى اعتماد التقسيم الإداري لسنة 1984 والذي كان يهدف إلى محاولة التحكم أكثر في تنمية ا تمـع وا ال باعتماد أدوار جديدة للجماعات المحلية في تحضير وتنفيذ ومراقبة البرامج التنموية المحلية مـع إشراك ا تمعات المحلية فيها.

وانطلاقا من هدف معرفة دور الجماعات وا تمعات المحلية في التسيير والتنميـة لابـد مـن توضيح وتحديد مفهوم التنمية وأبعادها وأهمية الإدارة ووظائفها بصورة عامة وكيفية تحقيق التنميـة وذلك بإسقاط هذا الدور على وضعية التنمية بمجال دراستنا ومدى الأداء للجماعات المحلية لولايـة خنشلة.

من خلال متابعة مجال الاستثمارات العمومية لمختلف المخططات القطاعية والبلدية والبرامج التنموية لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومصادر تمويلها.

ولمعرفة دور المجتمعات المحلية من خلال الجمعيات المدنية ومدى مساهمتها في التسيير والتنمية ودرجة إشراكها في اقتراح المشاريع التنموية المحلية المختلفة من طرف الجماعات المحلية نتطرق إلى تحليل مسار الحركة الجمعوية على مستوى ولاية خنشلة مع أخذ عينة لبلديتين مختلفتين من حيث الحجم والوظائف (بلدية قايس، بلدية الرميلة)، وذلك بعرض الوضعية العامة للتنمية وتحليل مسار الاستثمارات العمومية في إطار المخططات التنموية القطاعية والبلدية حسب كل قطاع اقتصادي واجتماعي للفترة الممتدة ما بين 2006/99م.

لمعرفة الدور الحقيقي للمجتمعات المحلية من خلال الجمعيات المدنية وأسلوب إشراكها من طرف مسيري هذه البلديات في تحضير البرامج التنموية مع إبراز مدى تلبية حاجيات وتطلعات المجتمع المحلي ودرجة اكتفائه مع التطرق إلى مدى مطابقتها لمناهج ومفاهيم الحكم الراشد في تفعيل وإشراك مختلف الفاعلين في التنمية المحلية.

أهداف البحث:

لقد ظهر مفهوم التنمية في البداية في مختلف تقارير المنظمات الدولية بمعنى النمو الاقتصـادي بالاعتماد على ج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل المدى لجميع القطاعات.

حيث تراعى فيه العدالة والتمثيل، ومن هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد في تسيير مختلف الموارد الاقتصادية والبشرية لأنه هو الذي يضمن تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مسـتدامة شاملة معتمدا على مجموع الفاعلين في التنمية.

من هيئات الدولة الممثلة في الإدارات العمومية بمختلف المستويات والقطاع الخاص وا تمعات المحلية بمختلف منظما ا وجمعيا ا المدنية والسياسية ، ولدراسة دور هـذه الجماعـات وا تمعات المحلية في التسيير والتنمية يتطلب منا تحليل وضعية التنمية بمجال دراستنا لولاية خنشـلة، وسبل توزيع الاستثمارات العمومية حسب مختلف المخططات التنموية القطاعية والبلديـة وكيفيـة تحضيرها ومدى انعكاسا ا التنموية على ا تمع وا ال.

يتبين ذلك من مستوى تطور مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى توفير وتلبية حاجيات ا تمعات المحلية ودرجة إشراكها في التسيير والتنمية، ويظهر لنا من خـلال عـرض الوضعية التنموية العامة لولاية خنشلة مع متابعة مسار الاستثمارات العمومية للمخططات التنمويـة القطاعية (PSD) والبلدية (PCD) للفترة الممتدة بين سنة 2006/1999.

حيث يتبين لنا المستوى والاتجاه العام للتنمية من خلال حجم الإعتمادات المالية لكل قطـاع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي والمخصصة سواء من موارد الجماعات المحلية أو تدعيم مـن طـرف

مختلف الصناديق الوطنية أو خزينة الدولة المدعمة لمختلف الجماعات المحلية في شكل مخططات قطاعية موزعة على مختلف البلديات.

ولتحديد الأثر الحقيقي لهذه الاستثمارات ومدى مشاركة الجمعيات المدنية في التنمية المحليـة نأخذ كعينة بلديتين مختلفتين من حيث الحجم والوظائف (بلدية قايس ذات الطابع العمراني تـؤدى فيها كل الوظائف الحضرية وبلدية الرميلة ذات الطابع الفلاحي تتميز بمميزات ا ال الريفي).

بالإضافة إلى محاولة إبراز دور القطاع الخاص في التنمية المحلية ومدى مساهمته في خلق حركية اقتصادية على المستوى المحلي.

الإشكالية:

من خلال معرفتنا لواقع المدن والأقاليم الجزائرية نلاحظ محاولة مختلف الهيئات المسيرة لهذه المدن سواء كانت مركزية (مختلف الوزارات)، أو محلية (ولاية، دائرة، بلدية)، إيجاد وتوفير الظروف الكاملة والجيدة لضمان التسيير الحسن وتحقيق التنمية المحلية.

حيث كلفت هيئات إدارية مركزية وإقليمية ومحلية بالسهر على التخطيط وتحضير برامج تنموية مختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية حسب إحتياجات كل إقليم محلي بلدي أو ولائي.

إضافة إلى محاولة إشراك ا تمعات المحلية في تحضير بعض البرامج التنموية المحلية باعتبارها أكثر معرفة باحتياجا ا المحلية انطلاقا من الأحياء السكنية للبلدية التي تقطن ا والدائرة والولاية التي تنتمي إليها.

لكن رغم الإجراءات الإدارية والتقنية المختصة في تحضير الـبرامج التنمويـة علـى مختلـف المستويات، بالإضافة إلى تخصيص أموال وإمكانيات معتبرة في السنوات الأخيرة لتحقيق وإنجاز هذه المخططات التنموية الشاملة، إلا أن غياب التسيير الراشد لوسائل التنمية وسوء الأداء أدى إلى عـدم

تحقيق وتلبية حاجيات وتطلعات المجتمعات المحلية، وظهور فوارق مجالية كبيرة ومعاناة مختلف المدن من مشاكل عمرانية وتنموية كبيرة في مختلف القطاعات، هذا ما يجعلنا نطرح عدة تساؤلات:

- هل أن الخلل يكمن في القوانين المسيرة لمختلف الهيئات المكلفة بالتسيير والتنمية؟
- هل يتم إشراك الفاعلين الحقيقيين في تسيير وسائل التنمية؟
- هل أعطيت للجماعات المحلية كل الصلاحيات والإمكانيات لتحقيق التنمية؟
- هل أن الخلل يكمن في عدم مطابقة المخططات التنموية للمناطق الموجهة لها؟
- هل تلعب المجتمعات المحلية دورا في التنمية؟

للإجابة على هذه التساؤلات العديدة نحاول في هذا البحث عرض وضعية التنمية بولاية خنشلة بدراسة وتحليل حجم الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2006/99 لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع إبراز مدى استغلال الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية للولاية ومدى إشراك المجتمعات المحلية في التنمية المحلية من خلال مختلف الجمعيات المدنية ونشاطها على المستوى المحلي.

ونظرا لاحتواء الولاية على (21) واحد وعشرون بلدية يصعب تحديد دور الجماعات المحلية على مستوى كل البلديات، نأخذ كعينة بلديتين مختلفتين من حيث الطبيعة العمرانية والاقتصادية مع محاولة تحديد الدور الحقيقي للجمعيات المحلية ا ومدى مشاركتها الفعلية في التنمية المحلية .

وذلك بغرض إدراك وتشخيص الخلل في مدى إشراك الفاعلين الحقيقيين في التنمية مع اقتراح السبل الحديثة في ممارسة الحكم الراشد لتسيير الموارد المحلية وتحقيق تنمية محلية تستفيد منها المجتمعات المحلية وتحقق الاستقرار الاجتماعي لها.

IV- مخطط العمل:

لنتمكن من تحليل دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير و التنمية والإجابة على التساؤلات السابقة.

نقترح متابعة مخطط عمل يشمل ثلاثة أبواب هي:

IV-1- الباب الأول: نقوم بتقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول:

-**الفصل الأول:** في هذا الفصل نقوم بعرض المفاهيم العامة للتنمية وأبعادها ودور الإدارة وأهميتها ووظائفها مع إسقاط ذلك على أداء إدارة الجماعات المحلية بمجال دراستنا لولاية خنشلة.

- **الفصل الثاني** : نقوم فيه بتقديم عام للوضعية التنموية بالولاية بمتابعة وتحليل مسار الاستثمارات العمومية للفترة ما بين 99/2006م من خلال مختلف المخططات القطاعية (PSD) والبلدية (PCD) ومصادر تمويلها وأثرها على المجتمع المحلي مع إبراز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة.

- الفصل الثالث: نحاول في هذا الفصل تحليل نشأة المجتمع المدني و دوره في التنمية من خلال مساهمة مختلف الجمعيات المدنية المحلية ومدى إشراكها في العملية التنموية من طرف الجماعات المحلية وأثر ذلك على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي على المستوى المحلي مع عرض الطرق المتبعة في إشراك المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية و عوائق قيام المجتمع المدني بالجزائر بصورة عامة .

IV- الباب الثاني: ويتم تقسيمه إلى فصلين:

-الفصل الرابع: في هذا الفصل نقوم بدراسة وضعية التنمية ببلدية قايس كعينة لبلدية عمرانية بداية بتقديم عام للبلدية و نشأتها ثم تحليل مصادر تمويلها وحجمها وكيفية توزيع تلك الاستثمارات من خلال مسار مختلف المخططات التنموية القطاعية والبلدية وتحديدحصة كل قطاع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، مع تحليل دور القطاع الخاص في التنمية المحلية وحصة كل فرد من حجم الاستثمارات.

- الفصل الخامس: نقوم في هذا الفصل بتحليل دور الجمعيات المدنية المحلية في التنمية المحلية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك من خلال نشاطاتها المختلفة واقتراحاتها وتنسيقها مع الجماعات المحلية للفترة الممتدة بين 99/2006 بإظهار مستوى العلاقة ومدى تفاعل الهيئات المحلية مع المجتمعات المحلية.

IV-3- الباب الثالث: نحاول في هذا الباب دراسة عينة لبلدية فلاحية من خلال فصلين:

- الفصل السادس: نقوم في هذا الفصل بتحليل وضعية التنمية ببلدية الرميلة ذات الطابع الفلاحي من خلال تقديم عام للبلدية، وتحليل مصادر تمويلها وكيفية توزيع مختلف إيراداتها مع متابعة مسار الاستثمارات العمومية لمختلف المخططات التنموية القطاعية والبلدية للفترة 99/2006 وحجم الاستثمار لكل قطاع اقتصادي أو اجتماعي وحصة كل فرد من مختلف الاستثمارات وأثرها على المجتمع المحلي.

- الفصل السابع: نقوم في هذا الفصل بتحليل دور ا تمع المحلي وكيفية إشراكه من طرف القائمين على تسيير شؤون البلدية بالتعامل مع مختلف الجمعيات المدنية والأطراف الفاعلة في إحداث التنميـة وخلق استقرار اجتماعي، وذلك من خلال متابعة نشاط الحركة الجمعوية بالبلدية ومدى فعاليتها في صنع القرارات المحلية.

في اية البحث نقوم بتلخيص كل المميزات والعوائق المؤثرة في عملية التنمية المحلية سواء من جانب الجماعات المحلية أو مختلف الجمعيات المدنية ومدى فعالية كل طرف مع استدراك النقـائص باقتراحات حسب المناهج الحديثة للإدراة الرشيدة لتسيير وسائل التنمية.

V- وسائل البحث:

لإنجاز هذا البحث اتبعنا ثلاث خطوات هي:

***الخطوة الأولى:** خاصة بالبحث المكتبي وذلك بالاطلاع على مختلف الكتب ورسـائل الـدكتوراه والماجستير ومختلف المنشورات المتعلقة بموضوع البحث ومواقع متعددة على شبكة الانترنيت.

***الخطوة الثانية:** وهي مرحلة جمع المعلومات من مختلف المصالح الإدارية للولاية والبلديات ومنها:

-مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية (DPAT) –مديرية السكن والتجهيزات العموميـة (DLEP) – مديرية الأشغال العمومية (DTP) – مديرية الفلاحة –مديرية الصحة – مديرية التربية والتعلـيم – مديرية التكوين المهني والتمهين –ديوان الترقية والتسيير العقاري – الديوان الوطني للإحصاء.

***الخطوة الثالثة:** هي مرحلة العمل الميداني وذلك من خلال إنجاز استمارات لعينة مـن الجمعيـات المدنية المحلية وبعدها قمنا تحليل مختلف المعطيات ا معة وصـياغتها في شـكل جـداول وأشـكال ومنحنيات وتشخيص الوضعية التنموية ال دراستنا لولاية خنشلة وبلديتي قايس والرميلة مع تحليـل مستوى تفاعل الجماعات المحلية مع مكونات ا تمع المحلي، واقتراح الأساليب العلمية الحديثة في خلق ديناميكية تفاعلية بين مختلف الفاعلين في التنمية.

الباب الاول

الوضعية العامة للتنمية بولاية خنشلة

ودور الجماعات المحلية والجمعيات المدنية بها

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول التنمية والجماعات المحلية

والإدارة الرشيدة ودورها في التنمية

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول التنمية و الجماعات المحلية و الإدارة الرشيدة و دورها في التنمية

مقدمة

1-مفهوم التنمية وأبعادها.

2-الجماعات المحلية ودورها في التنمية.

3-تعريف الولاية وخصائصها.

أ - الوالي و صلاحياته :

أ-1 - الصلاحيات السياسية.

أ-2 - الصلاحيات الادارية.

ب - ا لمس الشعبي الولائي و صلاحياته

ب-1 - الصلاحيات الاقتصادية والمالية.

ب-2 - الصلاحيات المتعلقة بالتهيئة العمرانية.

ب-3 - الصلاحيات الاجتماعية والثقافية.

4- تعريف الدائرة ومهامها.

5- البلدية ومهامها.

أ -ا لمس الشعبي البلدي وصلاحياته.

أ-1 - في مجال التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز.

أ-2 - في ا ال الاجتماعي.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول التنمية و الجماعات المحلية و الإدارة الرشيدة و دورها في التنمية

مقدمة :

للتحكم في تحليل و دراسة أي موضوع بحث لابد من تحديد الأطر المفاهمية له للتمكن من المقارنة بين ماهو منظر و ما هو مقنن و ماهو واقع في مجال الدراسة .

لهذا الغرض و لدراسة دور الجماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية كان لزاما علينا محاولة تحديد بعض المفاهيم العامة للتنمية و الأساليب المتبعة من طرف الدولة الجزائرية في الأخذ بنظام الجماعات المحلية و المهام الموكلة إليها لإدارة وسائل التنمية المحلية من خلال القوانين التي تضبط دور كل من الولاية و الصلاحيات المخولة لكل من الوالي و المجلس الشعبي الولائي .

إضافة إلى دور البلدية من خلال مجلسها المنتخب و المهام المكلف بها في شتى المجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية .

انتقالا إلى دور الدائرة سواء في أداء دورها كوصاية أو كحلقة وصل بين البلدية و الولاية.

كما نقوم بعرض دور الإدارة الرشيدة في تسيير وسائل التنمية المحلية من خلال تحليل وظائفها و طرق تنظيمها من خلال المبادىء العامة للتخطيط و الخطوات الأساسية له لإحداث التنمية المحلية الحقيقية .

1- مفهوم التنمية وأبعادها:

تعتبر التنمية عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

كما توظف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل المصلحة العامة.

فالاقتصاديون ينظرون إلى التنمية على أنها منهاج جوهره الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وتغيير أدوات الإنتاج وعلاقاتها، ونموا وزيادة للقدرة الاقتصادية للمجتمع.

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود السكان والسلطات العمومية بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات[1].

إن التنمية تتضمن في مفهومها النمو والتغيير اللذان يجب أن يحصلا في القطاعات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية كما وكيفا في آن واحد لإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في

---

[1] الأمم المتحدة: التنمية للأمن والتحدي، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، القسم الأول، الرياض 2001.

عملية التنمية وتساهم في تطورها، ويمكن تلخيص العناصر الأساسية التي توضح مفهوم التنمية فيمـا يلي:[1]

-التنمية مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلا للإنسان.

-التنمية تغير ثقافي في إطار اجتماعي يهدف إلى تحسين الإقتصاد.

-التنمية مفهوم شامل وعملية إدارية موجهة لاستغلال إمكانيات ا تمع وموارده الماديـة والطبيعيـة والبشرية المتاحة لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف وبأقصر وقت.

إذن هي عملية مشتركة بين هيئتين:

-هيئة محلية تشمل جهود ا تمع المحلي من جمعيات ومنظمات وأفراد بمختلف نشـاطا م الفرديـة والجماعية.

-هيئة الدولة التي تمثلها سلطات عمومية لما تقدمه من برامج تنموية بإشراك ا تمعات المحلية لإضفاء الفعالية وتوجيهها حسب متطلبات كل إقليم محلي، ويبقى مجهود هاتين الهيئتين موجها نحو تحسـين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، باستخدام أنسب الوسائل وأنجع الطرق في إطار السياسة العامة للدولة.

إذن هي عملية ديناميكية تفاعلية تكاملية دف إلى تحقيق حياة أفضل من خلال توحيد جهود أفراد ا تمع والسلطات العمومية بالاعتماد على الموارد المتاحة واستغلالها بكفاءة عالية.

لتنمية أي إقليم لابد من مراعاة ما يلي:

-الاحتياجات الضرورية للسكان وفق سلم الأولويات.

-مراعاة البعد الجواري وتفعيل التنمية بين الأقاليم المتجاورة.

-مراعاة خصوصية الإقليم وترقية نشاطاته المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار التكامل بين البرامج التنموية.

-إشراك سكان الإقليم في أخذ قرارات التنمية لتحمل مسؤوليا م مستقبلا.

يتم ذلك كله من أجل الغايات والأهداف التالية والتي يسعى إليها أي برنامج تنموي:

-تجهيز مراكز الحياة وتطوير المراكز الجوارية.

-تدارك الاختلالات في التنمية سواء في مجال واحد أو بين مختلف ا الات.

-تحسين الظروف المعيشية لسكان الإقليم.

[1] محمد شكري السعيد عبد المنعم: التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة 2004.

-تحقيق التهيئة الحضرية وتشجيع الاستثمار الخاص.
-تحقيق الدعم والمساندة من أفراد ا تمع لبرنامج الإنعاش الاقتصادي برفـع مسـتوى سـلوكهم الاجتماعي لدفع التنمية.

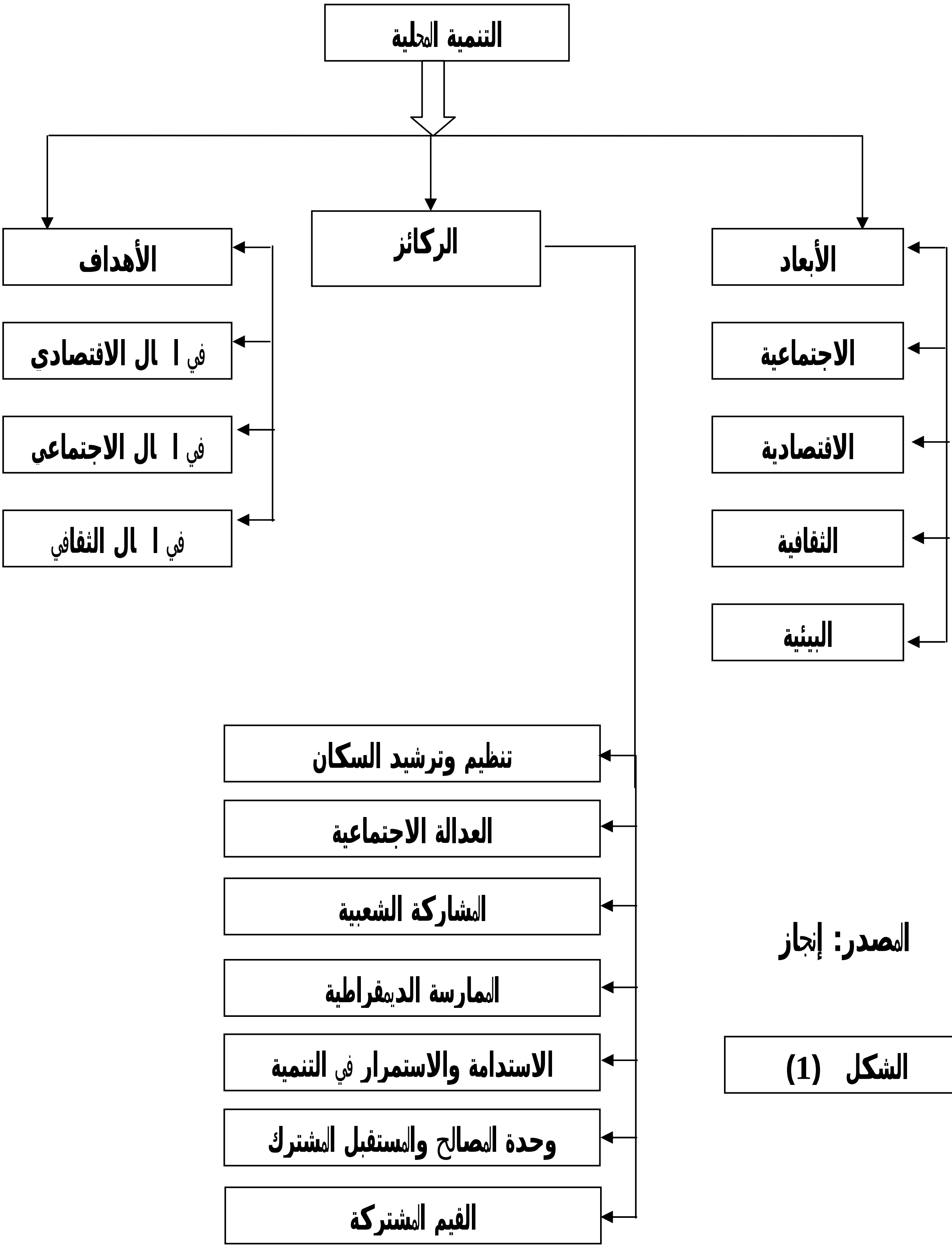
لكي تتحقق هذه الطموحات لابد من توفير المحاور التالية:

-تحسين الخدمة العمومية الادارية والصحية والأمنية.
-توفير السكن والتجهيزات المرافقة له مع مراعاة متطلبات الريف.
-ترقية متطلبات الشباب الرياضية والثقافية والاجتماعية.
-الحفاظ على البيئة.
-تطوير شبكات المواصلات والاتصالات.
-توفير المياه الصالحة للشرب وانجاز شبكة الصرف الصحي.
-توفير الطاقة وتشجيع الاستثمار الفلاحي والصناعي والخدماتي.
-بعث وتشجيع النشاطات الحرفية والتقليدية، ويلخص لنا الشكل رقم (1) أبعاد التنمية وركائزهـا وأهدافها[1].

ولمعرفة مدى تكامل الجهود بين ا تمعات المحلية والجماعات المحلية نتطـرق إلى دور هـذه الأجهزة من خلال الأدوار المحددة لها في إطار قوانين الدولة الجزائرية التي تسـعى إلى تنظـيم الإدارة المحلية وتفعيل دورها في التنمية المحلية.

[1] محمد شكري السعيد عبد المنعم: التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة 2004.

التنمية المحلية (الأبعاد، الركائز والأهداف)



المصدر: إنجاز

الشكل (1)

2-الجماعات المحلية ودورها في التنمية:

الجماعات المحلية هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي.

قد تكون منتخبة أو معينة وتباشر اختصاصا ا عن طريق النقل أو التفويض، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهز ا المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة عنها ومن ثم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية.

إن الإدارة المحلية تستوجب وجود قدر من الرقابة من طرف الوصاية دف لضمان وسـلامة حسن سير المرافق المحلية والحفاظ على وحدة الدولة والتزام سياستها العامة.

تمتاز بأ ا تخفف العبء على الإدارة المركزية التي تعددت وظائفها وتدخلا ا في ظل الدولـة الحديثة وانشغالها بإدارة وسائل التنمية.

إن التعاريف الواردة حول الجماعات المحلية متعددة مع اختلاف تسميا ا في بعض الأحيـان فهناك من يسميها بالحكم المحلي وهذا ما نجده في الأنظمة الأنجلوسكسونية وما يـدور في فلكهـا، وهناك من يطلق عليها تسمية الإدارة المحلية administration locale وهو ما يطبع النظام الفرنسي والدول التي كانت مستعمرة لها.

إضافة إلى تعريفها من طرف أحد المفكرين الانجليز بأن الجماعة المحلية هي (ذلك الجزء مـن الحكومة الأم أو الدولة الذي يختص أساسا بالمسائل التي م سكان منطقة معينة أو مكان معـين إلى جانب المسائل التي يرى البرلمان ملائمة إدار ا بواسطة سلطات محلية منتخبة تكمل عمل الحكومـة المركزية)[1].

إذن فوجود هيئات محلية ضرورية للتكفل بمسائل تختص فقط بمنطقة دون أخـرى، هـذه الهيئات تشكل تابعا ومكملا لدور الحكومة المركزية فيها.

كما نجد تعريف الجماعة المحلية عند بعض المفكرين الفرنسيين ومنهم Renard رونار الـذي عرفها بأ ا (الإدارة المحلية من شأ ا تكييف الإدارة العامة من حاجيات ورغبات كل منطقة وجهـة محلية)[2].

---

[1] د/ منير إبراهيم شلبي المرفق المحلي، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي 1997 ص 16. 17. 19.

[2] د/ منير إبراهيم شلبي المرفق المحلي، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي 1997 ص 16. 17. 19.

لا شك أن الرغبات والحاجات تختلف بين السكان، فالإنسان يعتبر ابن بيئته فما تحتاجه منطقة ما قد لا يصلح لمنطقة أخرى، وما يعتبر حاجة لسكان الريف قد لا يكون كذلك لسكان المدن، كما قد تختلف الاحتياجات بين مختلف أقاليم الدولة.

لهذا يعد لزاما على السلطات المركزية للدولة عند إعداد سياسا ا التنموية العامة الأخذ بعـين الاعتبار هذا الاختلاف، فتعهد بالشؤون المحلية إلى الهيئات المركزية ملبية للحاجيات المحلية وتكييفهـا مع سياسة الإدارة المركزية.

إذا يمكن أن نستخلص مما سبق أن الجماعة المحلية أو اللامركزية الإدارية هي العهد بجزء من وظيفـة الدولة إلى هيئات محلية تقوم بإدارة المرافق المحلية وتجسيد تدخلات الدولة علـى مسـتوى مختلـف الأقاليم.

هذه الهيئات تتمتع بالاستقلالية إلى الحد الذي يسمح بأداء المهام بحرية وديمقراطية، وفي نفس الوقت تخضع لإشراف السلطة المركزية إلى الحد الذي يضمن الالتزام بالسياسة العامة للدولة.

ولقد أولت الدول النامية على اختلاف ظروفها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية اهتماما بالإدارة المحلية على اعتبارها مظهر من مظاهر الدول الحديثة واقتناعها بالدور الحاسم الـذي تلعبه في تحقيق التنمية المحلية وذلك اقتداءا بما هو حاصل في الدول ذات الأنظمة العريقة في هذا ا ال مثل فرنسا وبريطانيا.

لقد أخذت الجزائر بنظام الجماعات المحلية تدريجيا منذ سنة 1969 ثم التقسيم الإداري لسـنة 1974 إلى غاية سنة 1984، أين قامت بتقسيم إداري جديد كما أجري تعديل في عدد الدوائر سـنة 1990.

ولمعرفة دور هذه الجماعات في مجالات التنمية المتعددة نحاول تعريف كـل جماعـة وتحليـل الأدوار المحددة لها قانونا لأداء مهامها ليتسنى لنا التقييم الصحيح لأدوارها على مستوى مجال ولايـة خنشلة.

3- تعريف الولاية وخصائصها: تعرف الولاية بأ ا (جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السـلطات المختلفة للدولة، تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعبر عن طموح سكا ا، لها هيئـات خاصـة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة)[1].

[1] ميثاق الولاية، الجريدة الرسمية العدد 44 الصادر بـ: 1969/05/24.

كما عرفتها المادة الأولى من قانون الولاية 09/90 (هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصـية معنوية وذات استقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واجتماعية وثقافية...الخ).

إذن فالولاية تعد وحدة ترابية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المـالي، تباشـر نشاط سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية فهي تعتبر حلقـة وصل بين المصالح والحاجات المحلية المتميزة عن المصلحة العامة في الدولة.

كما تعمل على التنسيق والتعاون بين وظائف واختصاصات البلديات وبين مهـام السـلطة المركزية في الدولة بحيث تقوم بتحقيق التوازن بين المصلحة المحلية الإقليمية والأهداف العامة لسياسات سلطة الدولة.

يتولى إدارة الولاية والي معين بمرسوم يقدمه وزير الداخلية ويصادق عليه مجلس الوزراء.

يعتبر الوالي مندوب للحكومة ويمثل لكل الوزراء يقوم بتنفيذ القوانين والمحافظة على النظـام العام في إقليم الولاية ويمثل الدولة أمام القضاء.

إضافة إلى مجلس شعبي ولائي يشكل عن طريق الانتخاب من طرف سكان الولاية[1].

أ- الوالي و صلاحياته:

أ-1- الصلاحيات السياسية: يمثل الوالي رئيس الجمهورية على مستوى الولاية كمايقوم بـ إعلام الحكومة بكل ما يحدث في إقليم الولاية ويعد تقارير لكل وزير يهمه الأمر عن كل نشاط أو قضـية تتعلق بالحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الولاية، وله أن يطلـب مـن السلطة العليا القيام بالتحريات والتحقيقات اللازمة في القضايا التي يرى أ ا ذات أهمية.

أ- 2 - الصلاحيات الادارية: يمثل الوالي السلطة الادارية في الولاية ويسهر علـى تنفيـذ القـوانين والتنظيمات وتنفيذ قرارات الحكومة والتعليمات التي يتلقاها من مختلف الوزراء كما يقوم بالتنسـيق ويراقب كل مصالح الدولة المكلفة بمختلف القطاعات في إقليم الولاية باستثناء:

-قطاع التربية، -مصالح الضرائب وتحصيلها، -إدارة الجمارك، -مفتشية العمل، -مفتشية الوظيـف العمومي، -المصالح التي يتجاوز نشاطها إقليم الولاية.

وتخضع هذه القطاعات إلى تسيير السلطة المركزية وتحكمها قواعد موحدة علـى المسـتوى الوطني.

---

[1] المادة رقم 08 من قانون الولاية 09/90

كما أن الوالي مكلف بحماية حقوق وحريات المواطنين[1]، وهو المسؤول عن حفظ النظام العام على مستوى الولاية.

كما يمارس الوالي سلطة الحلول، فهو يحل محل رئيس ا لس الشعبي البلدي لاتخاذ الإجراءات الخاصة بالمحافظة على النظام العام في إقليم البلدية في حالة رفض رئيس ا لس الشعبي البلدي أو قد يكون أهمل دوره باتخاذ الإجراءات اللازمة وذلك بعد اعذراه[2].

ويباشر الرقابة الادارية على الهيئات المحلية والمؤسسات العامة في الولاية[3].

ب-ا لس الشعبي الولائي و صلاحياته: يعد ا لس الشعبي الولائي هيئة أساسية في المساهمة في تسيير وإدارة الولاية كهيئة إدارية لامركزية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية إذ يتم انتخابه من مبدأ حياد الإدارة والمشاركة الشعبية الديمقراطية ويتغير عدد أعضائه حسب العدد الإجمالي لسكان الولاية ابتدءا من 35 عضوا/ 250000 نسمة إلى 55 عضوا/ < 1250000 نسمة، وذلك لضمان المشاركة الواسعة للطبقة السياسية في تسيير الشؤون المحلية.

يتم تعيين لجان مختصة بين أعضائه محددة في قانون الولاية وهي:

-اللجان الدائمة: -لجنة الاقتصاد والمالية.

-لجنة التهيئة العمرانية والتجهيز.

-لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية.

تعتبر أعمال هذه اللجان أعمالا تحضيرية ذات طبيعة فنية استشارية إذ تقترح من طرف أعضاء ا لس أثناء الاجتماعات الرسمية بحيث تكلف كل لجنة بموضوع اختصاصها.

-اللجان المؤقتة: تتشكل في الظروف الطارئة والمستعجلة إذ تقوم بدراسة واحتواء الظواهر الطارئة، وتتشكل بمداولات للمجلس ويمكنها الاستعانة بأي شخص تراه يستطيع أن يقدم لها معلومات حقيقية وواقعية عن الإشكالات المطروحة للبحث والدراسة على مستوى اللجان المختصة التي تلزم بإعداد تقارير بذلك.

ب-1-الصلاحيات الاقتصادية والمالية: يقوم ا لس في ا ال الاقتصادي بالمهام التالية:

-يصادق على مخطط الولاية من أجل ضمان التنمية الاقتصادية[4].

---

[1] المادة 94، 95 من قانون الولاية.

[2] المادة 81، 82، 83 من قانون البلدية.

[3] المادة 81، 82، 83 من قانون البلدية.

[4] المواد 60، 63، 64، 66، 73 من قانون الولاية.

-يتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها تنمية الولاية وذلك بتشجيع الاستثمارات الاقتصادية على مستوى الولاية[1].

-يبادر ويجسد العمليات التي تهدف إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية ويشجع تدابير الوقاية من الكوارث الطبيعية.

-يتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أخطار الفيضانات والجفاف ويعمل على إنجاز أشغال التهيئة وتطهير مجاري المياه[2].

-يبادر بكل الأعمال التي تهدف الى حماية الثروة الغابية والحيوانية.

-يعمل على تطوير طرق ووسائل الري ويساعد البلديات تقنيا وماليا في مشاريع التموين بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه.

-يقوم بالتصويت على ميزانية الولاية وضبطها على أساس خلق توازن.

ب-2-الصلاحيات المتعلقة بالتهيئة العمرانية:

يساهم المجلس باقتراحاته في إعداد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ويراقب تنفيذه بالإضافة الى متابعة المشاريع ذات البعد الوطني والجهوي.

-كما يعمل على إيجاد التجهيزات التي يتعدى حجم تكلفتها وأهميتها قدرات البلديات.

-يبادر بالأعمال المتعلقة بأشغال طرق الولاية.

-يدعم المبادرات التي من شأنها تنمية الريف بفتح المسالك والتموين بالمياه الصالحة للشرب.

ب-3-الصلاحيات الاجتماعية والثقافية:

يباشر المجلس مهام عديدة للسهر على حسن سير المرافق الاجتماعية والصحية والتربوية منها:

-يشجع المبادرة لبرامج تشغيل الشباب بالتشاور مع البلديات ومختلف الهيئات الادارية والمتعاملين الاقتصاديين[3].

-يسعى الى محاصرة ظهور الأوبئة عن طريق توصية وسائل الإدارة للوقاية.

---

[1] المواد 60، 63، 64، 66، 73 من قانون الولاية.
[2] المواد 60، 63، 64، 66، 73 من قانون الولاية.
[3] المادة 75 من قانون الولاية.

--يساهم بالتنسيق مع ا الس البلدية في الأنشطة الاجتماعية التي ـدف إلى مسـاعدة الطفولـة والمعوقين والمعوزين والتكفل بالمرضى والمتشردين[1].

-يتخذ الإجراءات اللازمة لتشجيع إنشاء الهياكل المتخصصة لحفظ الصحة.

-يعمل على إنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية لضمان تحسين وتطوير وسائل الحياة الاجتماعية والثقافية في الولاية.

-يقوم بكل الأعمال التي تخص ترقية التراث الثقافي والمحافظة عليه.

يعمل ا لس على تدعيم البلديات لتطبيق برامج الإسكان.

4- تعريف الدائرة و مهامها:

في سياق دراستنا للجماعات المحلية نتعرض للدائرة باعتبارها قسم إداري إقليمي فهي هيئـة إدارية وليست جماعة محلية مستقلة لكو ا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا تتمتع بالاستقلال المـادي أو الإداري.

يشرف على إدار ا رئيس الدائرة باعتباره متصرف إداري يتبع لوزارة الداخلية والجماعـات المحلية ويمارس مهامه تحت سلطة والي الولاية ويقوم بالمهام التالية:

-يعمل على تقريب الإدارة العامة وخدما ا من مواطن الدائرة.

-يعمل على تطبيق القوانين في مختلف بلديات الدائرة.

-يسهر على تنفيذ التوجيهات العامة للحكومة.

-يشرف على تسيير المصالح الادارية في الدائرة والمؤسسات العمومية.

-يقوم بتحرير تقارير للوالي ليحيطه علما بكل قضية ذات أهمية سياسية أو إدارية أو اجتماعية.

لهذا تعتبر الدائرة همزة وصل بين البلديات والولاية فهي جهاز إداري غير مستقل عن الولاية.

5-البلدية ومهامها:

لقد عرف قانون البلدية رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/17 بأ ا (الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتستحدث بموجب قانون).

---

[1] المادة 79 من قانون الولاية.

تتميز بأ ا هيئة لامركزية مطلقة يتم انتخاب أعضائها والهيئة التنفيذية واللجان عـن طريـق الاقتراع العام والمباشر كما تعتمد على إمكانيا ا الذاتية في تلبية حاجيات السكان.
يشرف على البلدية جهاز إداري يتشكل من ا لمس الشعبي البلدي ورئيس له.

أ-ا لمس الشعبي البلدي و صلاحياته:

يتم انتخاب أعضائه من طرف سكان إقليم البلدية ويتغير عدد أعضائه حسب عدد سـكان البلدية، فيكون عدد الأعضاء سبعة 07 للبلديات التي يقل عددها عن عشرة آلاف سـاكن وثلاثـة وثلاثين عضوا للبلديات التي يفوق عدد سكا ا مائتين ألف نسمة.

يشكل ا لمس من بين أعضائه لجان دائمة ولجان مؤقتة نفسها هي اللجان المذكورة في ا لمس الشعبي الولائي.

كما أن ا لمس الشعبي البلدي مكلف قانونا بعدة مهام في مختلف القطاعات منها:

أ-1 - في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز: يقوم ا لمس بتحضير المخطط البلدي للتنمية ويصـادق عليه ويسهر على تنفيذه بانسجام مع المخططات القطاعية للولاية كما يقوم بمتابعة تطـور وتوسـع النسيج العمراني والحرص على تطبيق المخطط الرئيسي التوجيهي للتهيئة.

كما يسعى للمحافظة على المواقع الأثرية وحماية الطابع العمراني إضـافة الى الحفـاظ علـى الصحة العمومية بتوفير المياه الصالحة للشرب لسكان البلدية ومعالجتها وانجـاز شـبكات الصـرف الصحي والتكفل برفع النفايات الحضرية، ومكافحة التلوث وحماية البيئة وذلك بالمحافظـة وإنشـاء المساحات الخضراء.

كما يسهر على حماية الموارد المائية.

أ-2-في **ا ال الاجتماعي:** يقوم ا لمس الشعبي البلدي بانجاز مؤسسات التعلـيم الابتـدائي وفـق المقاييس الوطنية ومتطلبات الخريطة المدرسية ويعمل على صيانتها ويشجع النقل المدرسـي ويتخـذ الإجراءات التي من شأ ا التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ويقدم المساعدة لها في مجـال الصـحة والشغل والسكن.

كما يتكفل ا لمس بانجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها وفق إمكانيات البلدية المادية.
إضافة إلى صيانة الهياكل والأجهزة الخاصة بالشباب والرياضة والثقافة، وصيانة المسـاجد والمـدارس القرآنية والحفاظ على الممتلكات الدينية.

كما يقوم بتوفير وخلق شروط الترقية العقارية العامة والخاصة بتوفير الأراضي وظروف انجازها، مـع تشجيع إنشاء التعاونيات العقارية والاستثمارات الخاصة في مختلف القطاعات.

أ-3-في ا ال المالي والاقتصادي: يقوم ا لس الشعبي البلدي بخلق مبادرات بغرض تطوير الأنشطة الاقتصادية في إطار مخططاته التنموية.

إضافة إلى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين في إقليم البلدية، كما يخول له القانون أن ينشأ مؤسسـات اقتصادية (ذات طابع صناعي أو تجاري) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لأجل توفير موارد مالية لتفعيل عملية التنمية المحلية.

كما يقوم ا لس الشعبي البلدي بالتصويت على ميزانية البلدية التي يقـوم رئـيس البلديـة بتحضيرها مع الهيئة التنفيذية .

من خلال عرض الجماعات المحلية والهيئات المسيرة لها وصلاحيتها في مجال التسيير والتنميـة يتضح جليا الأخذ بصورة جدية بأهمية الإدارة ودورها في التخطيط وذلك من خلال قراءتنا للمهـام المسندة لهذه الجماعات وصلاحيا ا التي تتطلب توفير ظروف قانونية وإمكانات بشرية ومالية لتـولي مهام التنمية المحلية من قبل هذه الأخيرة وفق الشروط والأهداف العامة للإدارة المحلية وسبل تحقيـق التنمية.

هذا ما يستلزم أن نذكر أهمية الإدارة بصورة عامة وطرق إنجاح مخططا ا على جميع الأصعدة.

6-أهمية الإدارة الرشيدة ودورها في التنمية:

تعتبر الإدارة في العصر الحديث من الوسائل الضرورية للتنسيق بين جهود مختلف الأطـراف الفاعلة في تسيير وسائل التنمية لتحقيق مستوى راقيا للحكم الراشد.

ذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والاقتصادية لكل مجال أو إقليم.

كما أصبحت الحاجة ماسة لاستخدام الأساليب العلمية الحديثة في إدارة شؤون ا تمعـات، خاصة ونحن في بيئة تتميز بدرجة عالية من التعقيد وسرعة التغيير، إذ أصبحت الإدارة معيار للتمييـز بين ا تمعات والدول المتقدمة والمتخلفة، فهناك إدارة جيدة مؤدية لدورها في التنمية وإدارة عـاجزة عن أداء وظيفتها.

لقد أصبحت من المعايير الأساسية لقياس درجة التقدم والتخلف للأمم، وذلك بمـدى الأداء الإداري باشتراك جميع الفاعلين الحقيقيين في إحداث تنمية فعالة تخلق توازن مجالي تتساوى فيه توزيع الثروات وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية، وتبقى هذه أهداف الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

هذا ما يتطلب طرق حديثة لتسيير الثروات الوطنية والمحلية وذلك بالتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المتدخلة في مختلف الأقاليم بغرض تفعيل التنمية الوطنية والمحلية وذلك بخلق مجال للتنسيق وتحديد الأدوار وضبطها بقوانين مرجعية لكل المتدخلين.

هذا ما يجعلنا نتطرق إلى الوظائف السليمة للإدارة المحلية بصفة عامة، ويمكن إسقاطها علـى أساليب التسيير والإدارة المحلية بالجزائر.

7- وظائف ومهام الإدارة المحلية:

من المهام الأساسية لإدارة الجماعات المحلية تحضير البرامج التنموية المحلية والقطاعيـة والـتي تتطلب الإلمام الشامل بالإمكانيات البشرية والاقتصادية المحلية واحتياجات ا تمعات المحلية نفسـها، هذا ما يستلزم تخطيطا محكما وتنظيما دقيقا ورقابة صارمة وقيادة رشيدة تستطيع توجيه مختلف الموارد توجيها سليما لتحقيق التنمية المحلية، لذلك نحاول التطرق إلى كل هذه الشروط التي تعتبر ضـرورية للتحكم في تسيير وسائل التنمية.

أ- التخطيط: يعتبر التخطيط أول الأبعاد أو العمليات الإدارية وهو الخطوة الأساسية التي تسـتخدم لاختيار الأهداف وتحديد كيفية تحقيقها وهو ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها في ترشيد مختلف مسارات التنمية.

إذن فالتخطيط هو عملية إعداد القرارات للقيام بعمل ما في المستقبل لتحقيق أهداف معينـة بوسائل ذات فعالية عالية، فهو استعداد للمستقبل، هذا الاستعداد يتضمن اتخاذ القـرارات بشـأن الوسائل والإمكانات المتاحة المادية والبشرية ومحاولة استغلالها بأكبر حد ممكن، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف بنسبة عالية.

إن عملية الاستعداد هذه لا تتم بأسلوب التنبؤ فحسب، إنما تتطلب تحليل البيانات للماضي أو التاريخ القريب واتخاذ القرارات في الحاضر مع التنبؤ بما قد يحدث في المستقبل.

يعتمد التخطيط على استقصاء لما حدث في الماضي مع تحليل الوضع الراهن والتنبؤ ا قد يكون عليه المستقبل.

فهو عملية ضرورية تم ا الدول المتقدمة والنامية والمتخلفة والمنظمات الصغيرة والمعقدة لغرض تحقيق تغيير سريع وقفزة نوعية للتصدي للأزمات الطارئة والفترات الحرجة.

فهو عملية تحليلية حسابية للماضي والواقع والمستقبل تتطلب التنسيق بين الأطراف المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعملية التنمية، من هيئات عمومية ممثلة لسلطة الدولة ومجتمعات محلية بمختلف منظما ا وجمعيا ا المدنية إضافة إلى القطاع الخاص الذي أصبح عاملا فعالا في تحريك عملية التنمية.

هذا ما يتطلب إستراتيجية محكمة لتحديد دور كل طرف من موقعه مع تحمل مسؤولياته في المراحل العملية.

يتطلب تحقيق هذه الإستراتيجية والتي تبقى هدفا في حد ذا ا احترام وفهم المبادئ العامة للتخطيط وهي كما يلي:

ب- المبادئ العامة للتخطيط:

ب-1- الالتزام: إن وضع أي مخطط تنموي يقتضي إتباع خطوات أو عوامل محددة خلال فترة زمنية معينة إذ يمكن من خلالها إيضاح الصور المستقبلية لكيفية استغلال الطاقات المادية والبشرية بالإضافة إلى التحكم في قيمة المشاريع السنوية، لأن أي تأخر يزيد من تكلفتها ناهيك عن التداعيات التي يخلفها على الاستقرار الاجتماعي على مستوى ا تمعات المحلية.

ب-2- مرونة التخطيط: قد يصادف ظهور بعض المستجدات أو الأحداث الطارئة أثناء انجاز المخططات وذلك نتيجة لعدم علمنا بكل أحداث المستقبل، فقد يحدث ما يخالف لما كان متوقعا.

لهذا لابد أثناء صياغة أو انجاز أي مخطط أن نأخذ في الحسبان الخطأ أو الانحراف عن المسار المرسوم لأهدافنا مما يستلزم أن يكون المخطط مرن قابل للتعديل في أي وقت ممكن.

إن هدف التخطيط يتحرك حسب كل مرحلة إذ يقتضي ضرورة مراجعة المخططات وتطويرها بعد تحليل مدى فعاليتها مما قد يستلزم تعديلها أو استبدالها بمخططات أكثر ملائمة.

ويتضح لنا ذلك جليا على سبيل المثال من خلال المخططات الفلاحية التنموية التي تشهد تغيرات كبيرة في المضمون والزمن انطلاقا من البرنامج الأول (FNRDA) الصندوق الوطني للتنمية الريفية الذي انطلق سنة 2000 إلى غاية 2005 وذلك بتدعيم الفلاحين ماليا.

بانجاز آبار وخزانات مائية وغرس للأشجار وتربية الدواجن، تربية النحل، إنشاء غرف للتبريد والسقي بالتقطير حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 599 المؤرخ في 2000/07/08 ثم تم تقسيمه إلى فرعين:

-(FNDIA): الصندوق الوطني للتنمية والاستثمار الفلاحي يهدف إلى تدعيم الاستثمارات الفلاحية للفلاحين ومدته عام واحد فقط حسب ما جـاء في المرسـوم التنفيـذي رقـم 259 المـؤرخ في 2006/06/22 .

-(FNRDA): الصندوق الوطني للتنمية وحماية الفلاحة وهو يهدف إلى تحسين الإنتاج الفلاحي مـن خلال تدعيم المنتجين لمختلف المنتجات الفلاحية ولمدة عام واحد حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 260 المؤرخ في 2006/05/22.

كما سبق هذين البرنامجين مشروع (PPDR) المشروع الجواري للتنمية الريفيـة اذ تضـمن 3000 مشروع دخلت حيز التنفيذ بين سنة 20003 و 2005 لفائدة 370000 فـلاح ومـن بـين اهتماماته:

-استغلال الأراضي عن طريق الامتياز. -محاربة التصحر. -تطوير الأراضـي الرعويـة. -تطـوير الصناعات المرتبطة بالفلاحة، الغابات، الحرف التقليدية.

-وبعد هذه البرامج جاء مشروع التنمية الريفية الجوارية المدمجة (PPDRI) والذي حاول تغيير صيغة التدعيم للفلاحين وذلك بمساهمتهم بنسبة 20 % إلى 25 % من قيمة المشروع المراد إقامته في ا ـال الفلاحي.

من خلال هذه الأمثلة الواقعية يتبين أن التخطيط عملية ديناميكيـة تسـاعد علـى التنبـؤ بالإشكالات التي قد تصادف عملية تنفيذ المخططات ووضع الحلول الملائمة في الوقـت المناسـب لتجنب أي تأخر في تحقيق الأهداف المسطرة والتأكد من فعالية مختلف البرامج.

ج-الخطوات الأساسية للتخطيط:

ج-1-تحديد الأهداف: يعتبر التنظيم كل يتكون من أجزاء ولابد أن تتوافق أهـداف الأجزاء مع الهدف الكلي للتنظيم.

لذا لابد من تحديد الأهداف تحديدا دقيقا وواضحا لتجنب تشتت الموارد والجهود والوقت بل توجيهها لتحقيق الأهداف العامة.

ج-2-تحديد الوضع الراهن: يتم تحديد و تقييم الوضع الراهن بدراسة معمقة للمـوارد المختلفـة المتاحة، كما تشمل دراسة وتحديد مدى بلوغ الأهداف أو الابتعاد عنها، وذلك من خـلال تقيـيم الواقع التنموي ومستوى الحركية الاقتصادية ال التنمية وأثر مختلف البرامج التنموية على ا تمعات المحلية ومستواها الاقتصادي.

الشيء الذي يمكن من تحديد النقائص واستدراكها بوضع مخططات تستطيع تحقيق التقدم في المستقبل ولإجراء هذه الدراسة لابد من توفر بيانات خاصة لكل المعطيات في جميـع المسـتويات ولمختلـف القطاعات لتسهيل عملية إعادة توجيه وتفعيل المخططات التنموية.

ج-3-أ-اختيار التصرف المناسب (القرار): في حالة اكتشاف أن المخططات المبرمجة لم تسـتطع إدراك الأهداف المرسومة فإنه لابد من تحديد وأخذ قرارات بديلة بعد تقييم سـابقا ا وتعويضـها بأفضل منها.

هذا ما يستلزم متابعة تطبيق المخططات والبرامج التنموية بصورة مستمرة لرصـد نتـائج التنميـة والاستعداد الدائم للقيام بالإجراءات اللازمة وإصدار قرارات في حالة الانحراف عن التوقعات وهذا ما يظهر لنا جليا من خلال تغيير مخططات تنموية للقطاع الفلاحي ببلدنا.

ج-4-التنظيم: يعتبر التنظيم من النظرة الشمولية أنه هيكل وعملية فهو هيكل يتكون مـن عـدة جوانب: جانب يشمل اللوائح والقوانين ونسق للسلطة وتوزيـع الأدوار والاختصاصـات لبلـوغ أهداف محددة سلفا، وجانب ديناميكي يضفي على الهيكل أو الخريطـة التنظيميـة الحركيـة والنشاط، فالهيكل التنظيمي مهما صمم بدقة وعناية وأحكمت العلاقات بين أجزائه فإنـه لا يمثـل ضمانا لبلوغ الأهداف إلا إذا تحددت درجة النجاح بكفاءة أجزائه.

يعتبر التنظيم من أهم وظائف الإدارة فهو عملية جعل هيكل المنظومة الإدارية ملائما مـع أهـدافها ومواردها وبيئتها، وهو أيضا يتمثل في تحديد نوع أو نمط التنظيم المطلـوب لتنفيـذ المخططـات الموضوعة وهذا النمط يبين إلى درجة كبيرة إمكانية تنفيذ تلك المخططات أو عدم تنفيذها، إن عملية التنظيم تجعل من الهيكل التنظيمي أداة ديناميكية تتفاعل فيها مختلف العوامل لتحقق الأهداف وهذا ما يدفع أو يبين للإدارة والتنظيم فتجميع المهام والتنسيق بينها وتحديد الصلاحيات والعمل على تخفيض التناقضات والصراعات تعد أنماطا سلوكية تتوقف عليها فاعلية التنظيم.

ج-5-القيادة: تعتبر القيادة من ضروريات إنجاح أي مخطط أريد به تحقيق أهداف معينة فهي (عملية تفاعل شخصي يحاول ا القائد التأثير على الآخرين لإتباع جه)[1]، فهي فن التوجيه والتنسيق وتشجيع الأفراد والجماعات وتحفيزهم لبلوغ الأهداف المطلوبة برضى وقناعة وفي الاتجاه المراد إتباعه.

إن القيادة ذا المعنى تتوقف بالدرجة الأولى على دور القائد وقدرته على التأثير على الأفراد والهيئات على حد سواء وتوجيهها فهي تتطلب امتيازات وخصائص محددة لتولي القيادة والمسؤولية.

إن الاعتبار والعناية التي حيطت ا القيادة راجع إلى الدور الذي تؤديه في العديد من العمليات التنظيمية الداخلية والتي تؤثر بالفعل على كفاءة الأداء للتنظيمات ومدى فاعليتها[2]، فالقدرة على إقناع التابعين وتجاو م مع ما يطلب منهم تعد من حوافز إنجاح المخططات فالإداري الفعال هو الذي يدير العمليات الداخلية للتنظيم بإحكام وفعالية ليمكنه من الاستمرار، والقائد هو الذي له رؤية بعيدة يستطيع المحافظة على الاتجاه الذي سيسير فيه التنظيم وتكييفه مع مختلف التطورات، ولعل قدرة القائد لها مصادرها كمركز السلطة ودرجة المعرفة بالإضافة الى بعض الصفات الشخصية كالذكاء والقدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في اللحظات الصعبة التي لن تحتمل التأخير.

عن القيادة الديمقراطية تساعد على تحقيق أهداف المخططات إذ أن اشتراك الأفراد في اتخاذ القرارات الحاسمة وتوجيه الموارد المنظمة والتي هم جزء منها يسهل من مهمة القائد ويجعل أهداف التنظيم والتخطيط سهلة التحقق.

ج-6-الرقابة: ترتبط مهمة الرقابة ارتباطا وثيقا بمدى نجاح التخطيط وهما عمليتان متلازمتان.

إن الإدارة الجيدة تستلزم نظاما فعالا للرقابة يضمن سلامة وتنفيذ ما خطط له ذلك تبعا للسلوكات البشرية خاصة في الدول النامية، فهي وسيلة وأداة للتحقق من أداء العمل وتنفيذ البرامج وفق الأهداف المنوطة ووفق الإجراءات والتعليمات والأوامر التي تصدر من مستويات مختلفة من الإدارة، فهي عملية تنطوي على مقارنة ما هو مبرمج وما هو منجز إذ يجب التأكد بأن العملية تحتاج إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لإعادة مستوى الأداء إلى المستوى المخطط. إذن فالرقابة الفعالة تتطلب مرونة المخططات حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب، فهي إذا تحتاج إلى نظرة شمولية تعكس طبيعة وحاجة النشاط للكشف الفوري عن الخلل قبل وقوعه، فهي تدفع إلى

---

[1] د/ فيصل فخري مراد: الإدارة ، الأسس والنظريات والوظائف، دار مجدلاوي القاهرة 1983 ص: 155.

[2] د/ عبد الله محمد عبد الرحمان علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1988 ص: 361.

تحقيق المسؤولية الكاملة على الأداء وترجمتها إلى واقع عملي والتأكد من الكفـاءة في الأداء ومـدى الالتزام بالقواعد المحددة مسبقا للحصول على الأداء السليم للرقابة لابد من تحديد ثلاثة مراحل وهي:

ج-7-تحديد معايير وأنماط القياس: مما لاشك فيه أن القياس يشمل الأداء الفعلي ولذلك لابد مـن تحديد معايير محددة للقياس أو التعبير عن الأداء لابد أن تكون هذه المعايير مقبولة من كل الأطـراف المعنية لتحقيق التعاون والمشاركة في الالتزام ا، المعايير الجيدة ينبغي أن تكون مفهومة حتى يسـهل الالتزام ا وقبولها كما تتطلب المرونة حتى تحظى بالتعديلات حسب التغييرات والمستجدات أن تكون واقعية تساهم في دفع الأمل لتحقيق الغايات المسطرة.

ج-8- تحديد مراكز المسؤولية: بما أن المعايير تستهدف قياس الفروق بين النتـائج الفعليـة والأهداف المسطرة فهذا يستلزم تحديد مراكز المسؤولية وتنظيما ا فنشاطات أي نظام إداري تصـاغ في شكل قوانين تنظيمية يحدد فيها دور كل مستوى وبالتالي فهو مسؤول عن تنفيذ جزء من السياسة العامة، فالمسؤولية لابد أن تكون محددة بدقة للتنفيذ السليم والرقابة المسؤولة، بالتالي لابد من مراكز المسؤولية أن تكون منضبطة ومحددة الوظيفة وكيفية أداء الإجراءات أو الخطوات الـتي تـؤدى ـا الوظائف والمسؤوليات مع توفر البيانات حول الاستخدام الأمثل.

إن تدرج المسؤوليات داخل الإدارة ينطوي على تفويض محدد المسؤولية مما يعني ضرورة تحمل المسؤولية كاملة عن الأعمال المكلفة بأدائها، يقتضي هذا التفويض إتباع نظام فعال من الاتصال بين مراكز المسؤولية ومتابعة الأداء من خلال تقديم بيانات وتقييم النتائج في الوقت المناسب، بالإضافة الى سهولة الاطلاع على مجريات الأمور في وقتها بين كل أطراف المسؤولية مما يسمح لكـل طـرف أن يفهم الموقف الذي هو فيه وتقييم موقف الإدارة العامة من وجهة نظره.

جـ-9-قياس النتائج الفعلية: وهو يعتبر كنتيجة بعد مقارنة المعايير السابق ذكرها وذلك عن طريق وضع نظام لتحليل التباين مما يستلزم مراعاة مجموعة من المبادئ:

-أن يدل التباين على أن هناك فشل مما يستلزم إجراء عملية تصحيحية حيوية.

-أن يكون لهذه الفروق دلالة يعرفها القانون بالرقابة وأن يكون أيضا على دراية بما يجب اتخاذه مـن إجراءات.

-أن تنجز تقارير واضحة المضامين.

-لابد من تقصي أسباب التباين بالتفصيل لتحديد معالجتها.

و ذه الإجراءات والعمليات التي تنطوي عليها الإدارة وهي عمليات مستمرة ومرتبطة وأدائها بالكفاءة والمسؤولية الكاملة يبدي مدى نجاح الإدارة والتي تعتبر وسيلة وغاية في نفس الوقت.

انطلاقا من تعاريف ووظائف الإدارة المحلية من تخطيط وأسلوب إعادة المخططات وشروطها انتقالا إلى دورها التنظيمي وكيفيته بلوغها إلى دور القيادة ومدى نجاعتها نحاول إبراز مفهوم ودور الجماعات المحلية والتي أخذت ا السلطات المركزية ببلادنا عبر مختلف المراحل التاريخية وكيفية تطورها ومحاولة أقلمتها مع متطلبات كل مرحلة بتغيير أدوارها حسب الأهداف المسطرة من السلطات المركزية في الفصل الموالي .

خلاصة الفصل الأول :

بعد تحليل مفهوم التنمية التي تعتبر عملية ديناميكية تفاعلية تكاملية بين السلطات العمومية و ا تمعات المحلية والتي دف إلى تحقيق ظروف معيشية حسنة لأفراد ا تمع اعتمادا على الموارد المحلية المتاحة و استغلالها بكفاءة عالية .

ذلك من خلال تحديد الإمكانات و الاحتياجات المحلية لكل إقليم إذ يتطلب ذلك إدراك الوسائل الحقيقية للتنمية و توظيفها توظيفا عقلانيا من طرف الإدارة المحلية مع إشراك الفاعلين الحقيقين في التنمية من جمعيات مدنية و قطاع خاص .

لقد أوكلت الدولة الجزائرية مهمة التنمية المحلية إلى الجماعات المحلية و حددت لها قوانين تضبط تسييرها لتحسين ظروف المعيشة لأفراد ا تمع و تحقيق التنمية المحلية في مختلف ولايات و بلديات الوطن ، وذلك من خلال تحديد دور الولاية و البلدية بمختلف هيئا ا العمومية و المنتخبة المكلفة بإعداد مختلف المخططات التنموية المحلية سواء القطاعية أو البلدية .

لكن يبقى التكليف القانوني للجماعات المحلية لإدارة وسائل التنمية رهين الإمكانات المادية الضرورية للتحكم في التنمية و الذي يعتبر العائق الكبير أمام الهيئات المسيرة للجماعات المحلية التي تشهد عجزا كبيرا في الإيرادات المحلية سواء لقلة الممتلكات أو في تحصيل الموارد الجبائية مما يشكل عائقا أمام تحقيق الاحتياجات المحلية ، و ذلك مقارنة مع مفهوم الإدارة الرشيدة و الأسـاليب المتبعـة في التخطـيط لمختلف البرامج و المخططات التنموية المحلية التي تتطلب حرية أكثر في تحديد الاحتياجـات المحليـة واختيار طرق و مناهج تتماشى و طبيعة ا تمعات المحلية لاستدراكها دون اللجـوء إلى السـلطات المركزية في الدولة مقتصرة هذه الأخيرة على التنظيم والرقابة لا التوجيه.

الفصل الثاني

الوضعية العامة للتنمية لولاية خنشلة

ومسار الاستثمارات العمومية للفترة 2006/99

الفصل الثاني :

الوضعية العامة للتنمية لولاية خنشلة و مسار الاستثمارات العمومية للفترة 99 /2006

مقدمة

1-تقديم عام لولاية خنشلة

2-الوسط الطبيعي ال ولاية خنشلة

3-الموارد الطبيعية للولاية

4-نمو وتطور سكان الولاية

5-الاستثمارات العمومية لمختلف المخططات للفترة 2006/99

5-أ- الاستثمارات العمومية بقطاع الفلاحة و الري

5-ب- الاستثمارات العمومية بقطاع الصناعة و الطاقة

5-ج-الاستثمارات العمومية الخاصة بالهياكل القاعدية و التجهيز

5-ج-1-قطاع السكن

5-ج-2- المرافق الصحية

5-ج-3-الطرق

5-ج-4-التربية و التعليم

5-ج-5-التكوين البمهني و التمهين

5-ج-6-التعليم العالي

5-ج-7-الثقافة و الرياضة

5-ج-8-الهياكل الإدارية

خلاصة الفصل الثاني

مقدمة :

لقد عرفت الجزائر تحولات هامة في التوجهات السياسية و الاقتصادية والاجتماعيـة ،كمـا حاولت في كل مرة إيجاد توازن في مستوى التنمية بين مختلف الأقاليم بانتهاج مخططـات مختلفـة و متعددة لاستدراك الفوارق التنموية بإنشاء جماعات محلية منذ سنة 1969 م تشرف عليهـا مجـالس منتخبة محليا أوكلت لها مهام التسيير و التنمية المحلية .

لمعرفة دور و أثر هذه الجماعات المحلية على مستوى الأقطار الصغيرة و ا تمعات المحلية لابـد مـن متابعة مسار التنمية و مجالات تدخل هذه الهيئات المحلية.

و لتقييم الأداء و مستوى التنمية ال دراستنا لولاية خنشلة نقوم بتقديم عام للولاية مـع عـرض الإمكانات الطبيعية و السياحية لإدراك مستوى استغلالها ، انتقالا إلى تحليل وضعية التنميـة بمجـال الولاية .

ذلك من خلال تحليل أثر مختلف الاستثمارات العمومية وأحجامهـا للفتـرة الممتـدة بـين سـنة 1999و2006 لكل قطاع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي لإبداء و معرفة مدى الكفاءة و العجـز في التسيير للجماعات المحلية و قدر ا بالتحكم في وسائل التنمية من خلال حسـن توجيـه و تفعيـل الاستثمارات العمومية الممولة سواء من الدخل المحلي أو الهيئات المركزية للدولة للنـهوض بمسـتوى التنمية.

1-تقديم عام لولاية خنشلة:

يعتبر ا ال الطبيعي للجزائر مسرحا لمختلف السياسات التنموية عبر مراحل مختلفة انطلاقا من مرحلة الاستعمار الذي ركز كثيرا على تنمية المناطق الساحلية ذات الأراضي الخصـبة وإمكانيـات النقل والتصدير آنذاك التي تعتمد على النقل البحري بصورة خاصة وكان لتلك السياسة أثر كبير في خلق فوارق متباينة على مستوى المدينة والريف على مستوى المناطق الساحلية.

كما بقيت المناطق الداخلية معزولة ومهمشة لم تمسها آليات الاستثمار التي اتبعها المسـتعمر، ومنطقة خنشلة باعتبارها من المناطق الداخلية عانت كثيرا من التهميش حيث كان يحكمها النظـام القبلي الذي كانت تحدد فيه معالم الحدود لكل قبيلة.

إذا نجد إقليم خنشلة مقسم بصورة منظمة بين عدة قبائل وهي:

النمامشة في المنطقة الجنوبية الشرقية -قبيلة بودرهم (أولا عمار) بالمنطقة الشمالية الشـرقية لجبـال الأوراس.

-قبيلة الحراكتة في المنطقة الشمالية.

-قبيلة بني وجانة في المنطقة الجنوبية الغربية لجبال الأوراس.

-قبيلة بني ملول في المنطقة الجنوبية الوسطى.

كانت هذه القبائل تتعامل فيما بينها بمنطق الجوار وتتبادل المنتجات الفلاحية المختلفة بمنطـق الحفاظ على مصالح القبيلة وسمعتها والدفاع عن مجالها.

وبعد دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830 إلى الجزائر العاصمة ثم قسنطينة سنة 1837م, ثم استولى في ربيع سنة 1842م على منطقة خنشلة بقيادة الجنرال Négrier القادم من منطقـة تبسـة والذي أرغم في البداية مختلف قبائل المنطقة على دفع الضرائب لصالح المسـتعمر, وفي سـنة 1846 استولى على معظم الأراضي الزراعية الخصبة وانتزعها من مختلف القبائل.

أين أبدت قبيلة بني وجانة رفضها لما انتزع منها من أراضي سهلية وقامت بمقاومة منعزلة تلتها فيما بعد عدة مقاومات من مختلف القبائل, وبصورة منفردة دائما.

إلى غاية 1880 أين أصدرت السلطات الاستعمارية قرارا يقضي بترقية خنشـلة إلى بلديـة مختلطة تشمل المنطقة القريبة للأوراس وسهل الرميلة بالإضافة إلى جزء من دوار الحراكتة من جهة مسكانة بمنطقة أم البواقي.

وفي سنة 1913م أعطيت بلدية خنشلة كل الصلاحيات أين حاولت السلطات الاسـتعمارية توفير بعض المدارس للتعليم الذي اقتصر على فئة قليلة من سكان المنطقة.

و في1954م انطلقت ثورة التحرير التي كانت منطقة خنشلة قلعة لها منـذ أول انطلاقـة إلى الاستقلال.

ذلك بحكم موقعها الجغرافي، إذ تعتبر منطقة عبور بين الحدود التونسية والمنـاطق الجزائريـة الداخلية.

وقد أثرت ظروف الثورة كثيرا على نزوح سكان المناطق الريفية إلى مقر بلدية خنشلة وبعض المراكز العمرانية المجاورة أين تشكلت تجمعات عمرانية عفوية تفتقر إلى وسائل وإمكانيات الحياة البسيطة.

بعد الاستقلال ورغم السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة على الدولة الجزائرية إلا أن منطقة خنشلة لم تستفد بصورة مباشرة بخطة تنموية خاصة لأ ا كانت مقسمة الى ثـلاث دوائر موزعة على ثلاث ولايات:

-دائرة خنشلة تابعة إلى ولاية أم البواقي.

-دائرة أولاد رشاش تابعة لولاية تبسة.

-دائرة قايس تابعة لولاية باتنة.

ولم تكن في مجملها عواصم للولايات التي شهدت برامج خاصة لتنميتها، إلى غاية سنة 1984م أين تم تقسيم إداري جديد تم من خلاله ترقية خنشلة إلى ولاية، يحدها من الشـمال ولايـة أم البواقي، ومن الشرق ولاية تبسة، ومن الجنوب ولاية الوادي ومن الغرب ولايـة باتنـة، ومـن الجنوب الغربي ولاية بسكرة الخريطة رقم(01).

كما تبعد عن قسنطينة بـ: 152 كلـم وعن تبسة بـ: 120 كلم وعن باتنة بـ: 100 كلم كما هو موضح في الخريطة رقم 02.

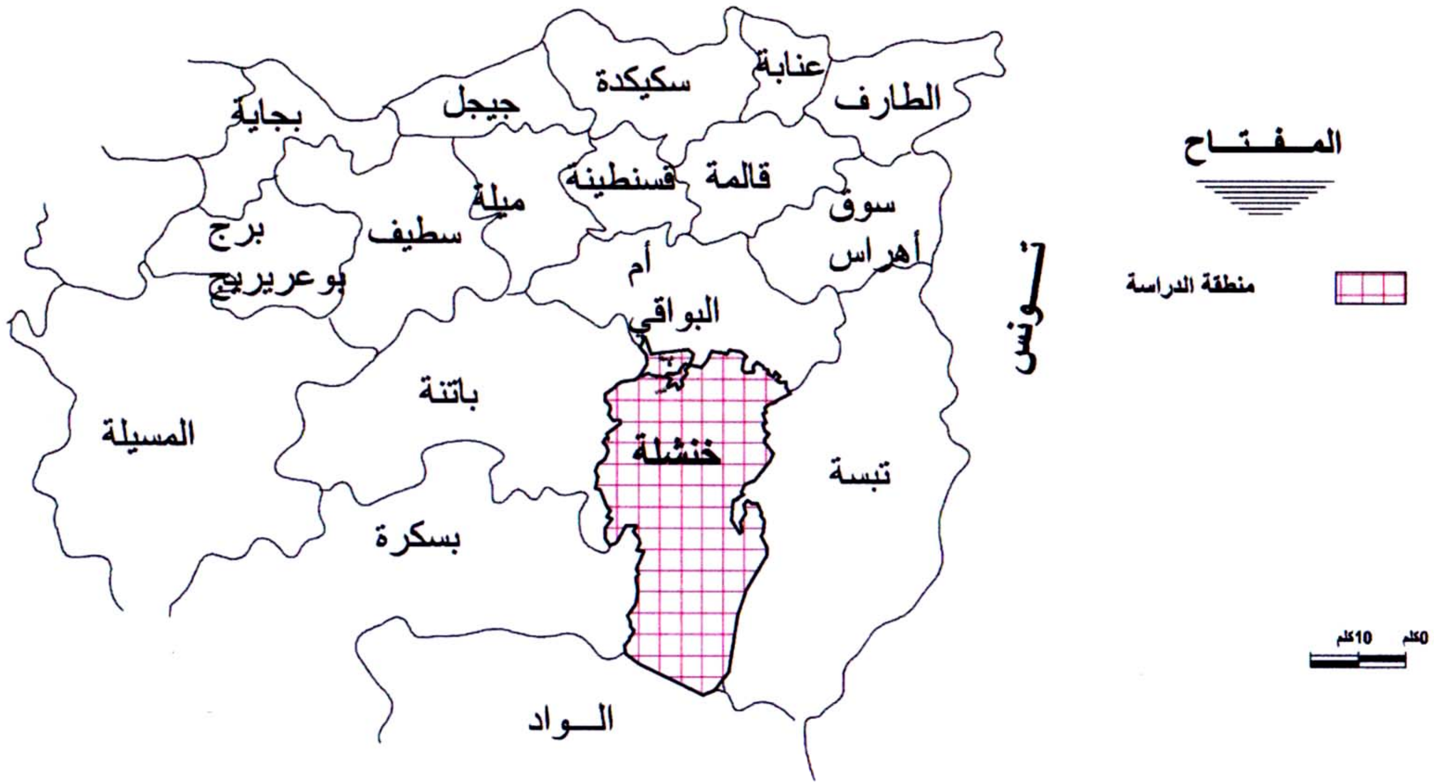
كما تتربع على مساحة تقدر بحوالي 9715 كلم^2.

تتكون من ثمانية دوائر منها خمسة (5) استحدثت سنة 1990م وتضم واحد وعشرون بلدية كما هم مبين في الخريطة رقم 03.

ونظرا للتأثير الكبير للوسط الطبيعي على توزيع السكان وحركيتهم الاقتصادية نتعرض بصورة موجزة لأهم المكونات الطبيعية ال الولاية.

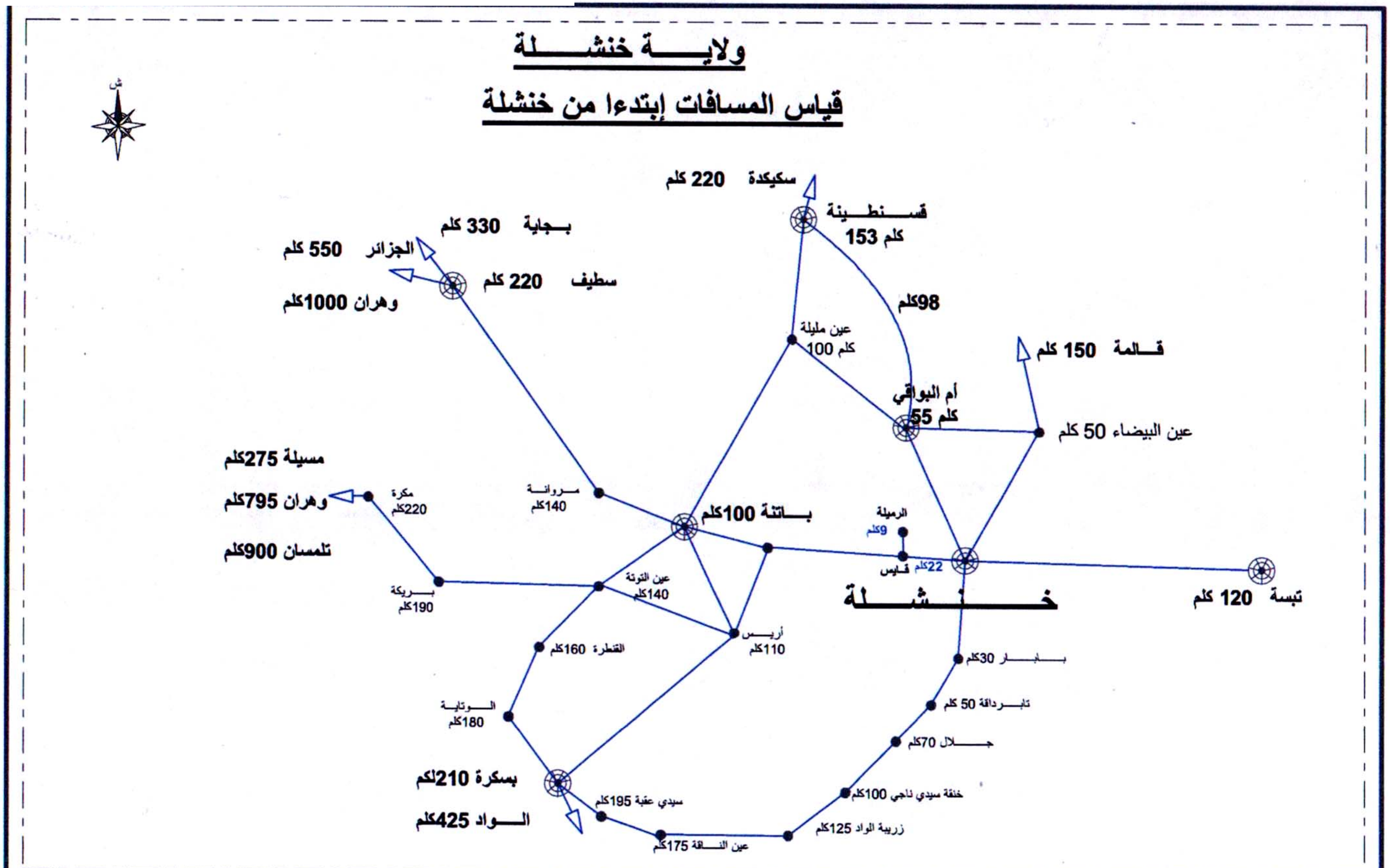
الشرق الجزائري

الموقع الإداري لولاية خنشلة



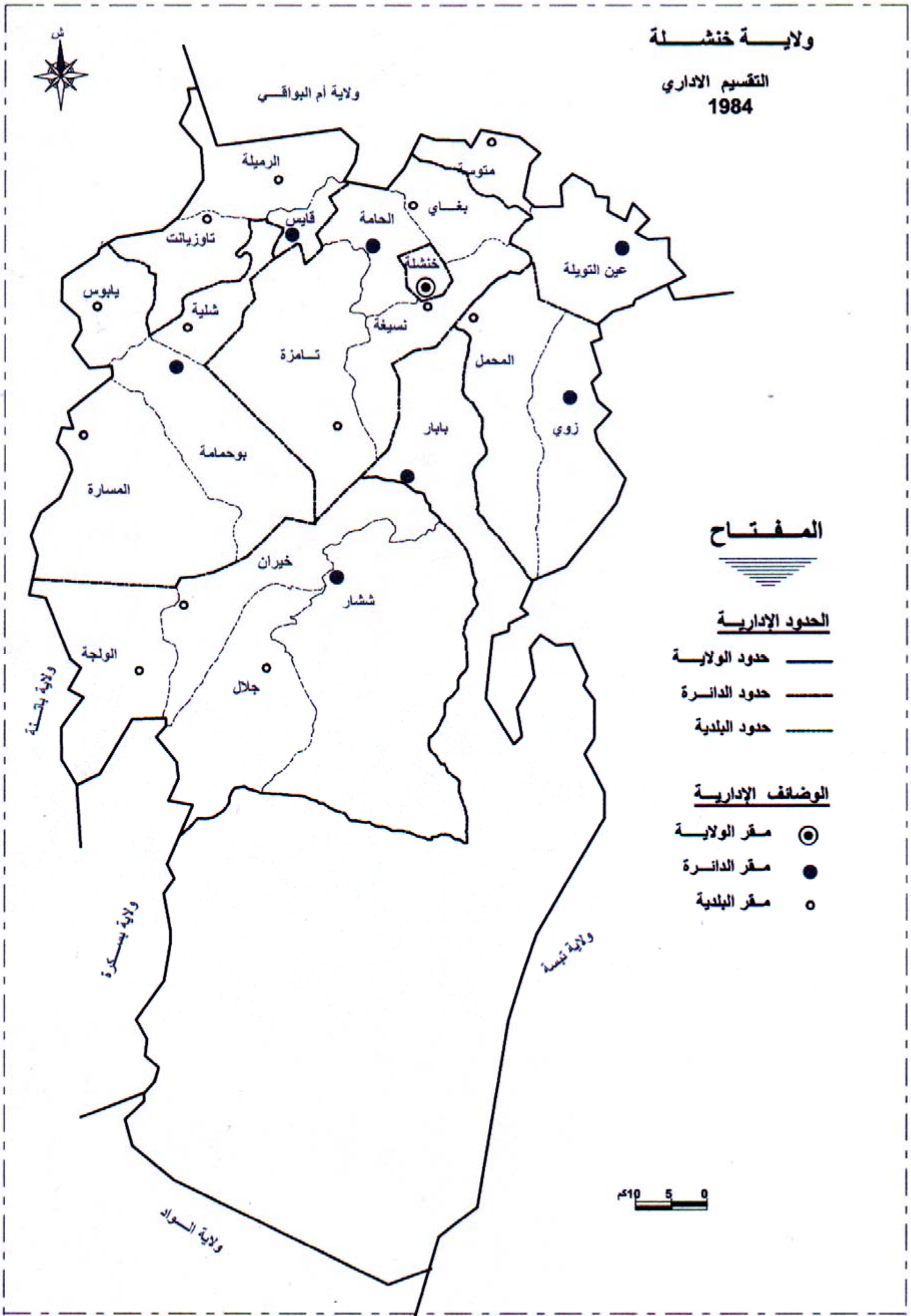
خريطة رقم(..01..)

المصدر:التقسيم الإداري 1984



المصدر:مديـــرية التخطيط لولاية خنشلة 2006

خريطة رقم(02..)



خريطة رقم(..03..)

المصدر:خريطة التقسيم الإداري 1984

2- الوسط الطبيعي ال ولاية خنشلة: يتشكل مجال الولاية من أربع وحدات طبيعية متباينة هي:

- الجبال: ونجدها في المنطقة الغربية للولاية وهي تتكون من جبال الأوراس، وبالمنطقة الوسطى جبال النمامشة وبالمنطقة الشرقية جبال عين الطويلة وتتربع على مساحة تقدر بـ: 1749 كلم^2 أي ما يقدر بنسبة 18 % من إجمالي مساحة الولاية.

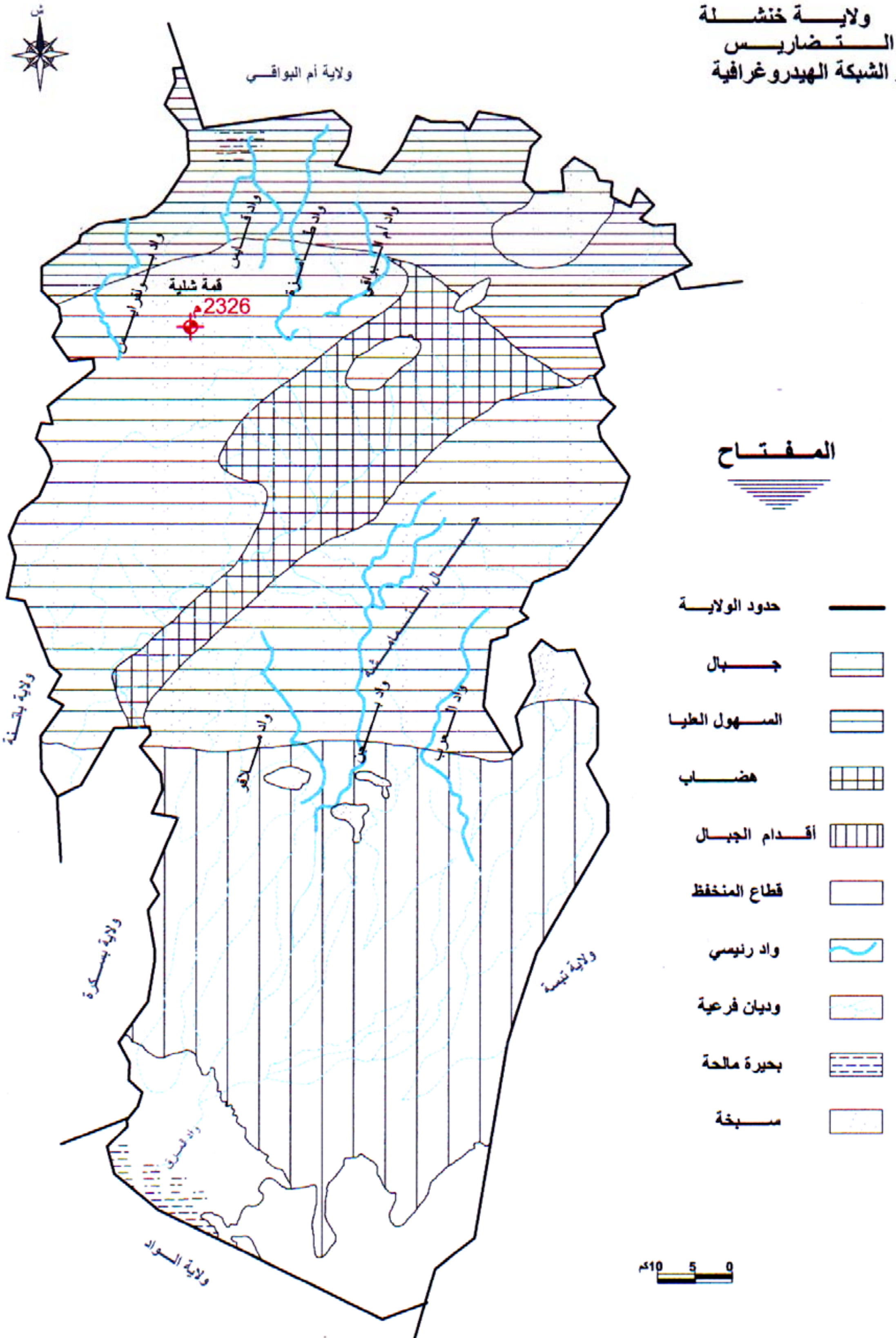
- الهضاب: وتنحصر في المنطقة الشمالية الشرقية ببلدية أولاد رشاش وبلدية المحمل وتقدر مساحتها بـ: 1069 كلم^2، أي نسبة 11 % من المساحة الكلية للولاية.

-السهول: وتنحصر في الجهة الشمالية لبلدية متوسة والشمال الغربي للولاية ببلدية الرميلة والجنوب الغربي ببلدية بوحمامة بمساحة تقدر بـ 1457 كلم^2 أي بنسبة 15 % من مساحة الولاية.

- السهوب: وتنحصر في المنطقة الجنوبية للولاية وهي تعتبر أقدام للصحراء الشرقية بالجزائر وتتخللها بعض السبخات التي تشكل منطقة تلاقي للأودية المتجهة نحو الجنوب وتشغل أكبر مساحة من مجال الولاية إذ تقدر بـ 5440 كلم^2 أي ما يعادل 56 % من مساحة الولاية ككل.

ويتضح لنا ذلك أكثر من خلال الخريطة رقم (04)

ولايـــة خنشـــلة
الـــتـــضاريـــس
و الشبكة الهيدروغرافية



المصدر: مديـــرية التخطيط لولاية خنشلة 2006

خريطة رقم(..04..)

- المناخ: نظرا للموقع الجغرافي للولاية والاختلاف الكبير لتضاريسها نجد المعطيات المناخية تتميز بفوارق كبيرة في درجات الحرارة وكميات الأمطار فيما بينها وبين مختلف الفصول

فهي تتميز بمناخ متوسطي قاري في المنطقة الشمالية وشبه صحراوي في المنطقة السهبية الجنوبية بشتاء بارد وصيف حار وجاف.

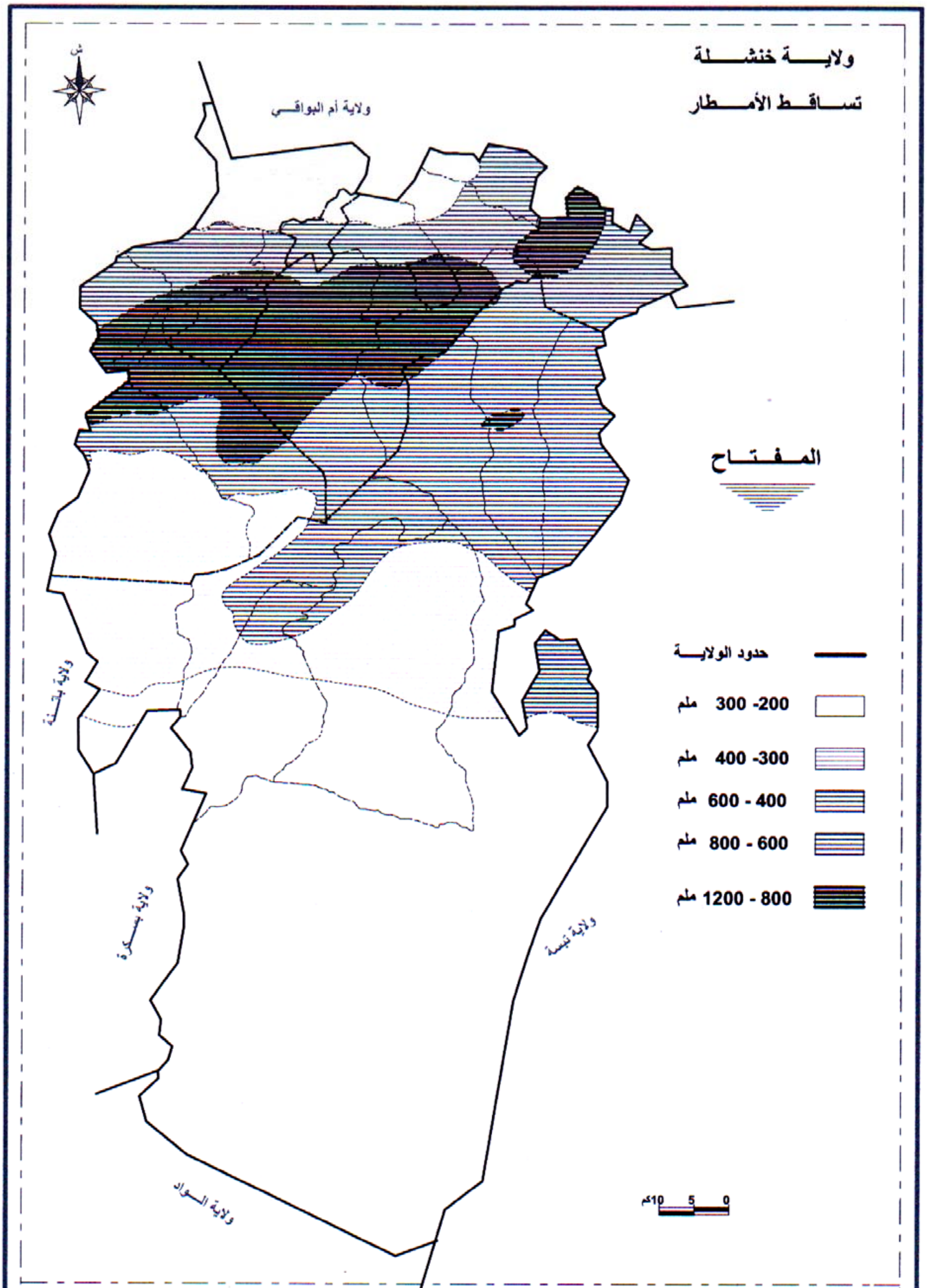
كما نجد معدل درجات الحرارة الدنيا يبلغ 2 د ومعدل درجات الحـرارة القصـوى 21.4 د ودرجة حرارة قصوى بلغت 42^0ودرجة دنيا بلغت -4.8د.

- التساقط: يتلقى مجال ولاية خنشلة كميات مختلفة من الأمطار إذ نجد أكبرها في منطقة بوحمامة وبلدية شلية بجبل أيذال وجبل شلية إذ تتراوح بين 800 مم و1200 مم / السنة أمـا بالمنـاطق الأخرى للولاية فتتراوح بين 200 و600 مم / السنة كما يتضح لنا ذلك من خلال الخريطة رقم (05).

- الهيدرولوجيا: يتخلل مجال ولاية خنشلة مجموعتان من الأودية:

المجموعة الأولى تصب باتجاه الشمال وهي (وادي أم البواقي ووادي قـايس، وادي بـولفرايس ووادي طامزة) كما هو موضح في الخريطة رقم 04.

المجموعة الثانية تصب باتجاه الجنوب وهي الأهم (وادي العرب، وادي ملاقو، وادي بجن)، وهي في مجملها أودية موسمية.



المصدر:مديرية التخطيط لولاية خنشلة 2006

خريطة رقم(..5...)

3-الموارد الطبيعية لولاية خنشلة:

إن الموقع الجغرافي لولاية خنشلة وتنوع تضاريسها وغطائها النباتي يعطي لها أهميـة كـبيرة تتطلب المزيد من الاهتمام لاستغلال قدرا ا وطاقا ا الطبيعية والتي بإمكا ا إعطاؤها نفس تنمـوي معتبر.

يتميز مجال الولاية بمساحة فلاحية معتبرة تقدر بحوالي 964 .280 هكتار أي ما يعادل92. 28 % من المساحة الإجمالية للولاية وتقدر مساحة الغابات ا 145.611أي ما يعـادل 15 % مـن المساحة الفلاحية وهي تحتوي على أنواع عديدة من الأشجار الغابية (الصـنوبر، البلـوط، والأرز)، وحسب دراسة أجراها BNDER سنة 2005 قدر طاقتها الإنتاجية بحوالي 40000 م^3 /السنة من عدة أنواع من الخشب، إلا أنه لا يتم سوى استغلال ما يقارب 18000 م^3 /السنة أي بنسبة 45 % مـن الطاقة الإنتاجية.

إن تحسين مستوى استغلالها يمكن من تموين منشآت صناعية إنتاجية صغيرة تساهم في تنميـة إقليم الولاية.

إضافة إلى المساحات السهبية الواسعة التي تتميز بالانبساط والأراضي الخصبة لكنها تفتقد الى سياسة تنموية خاصة مما يستلزم إعطائها أهمية أكبر بتدعيم الفلاحين لهذه المناطق لأ ا باسـتطاعتها خلق وتوفير اكتفاء ذاتي للمنطقة من الحبوب والخضروات، كما نجد في المنطقة السهبية الجنوبية بعض المبادرات للاستصلاح الناجحة والتي بإمكا ا خلق حركية اقتصادية فعالة إذا تلقت التدعيم الكـافي بحفر الآبار العميقة والتي أظهرت نتائج جد معتبرة في كمية إنتاج الحبوب ذه المنطقـة. إضـافة إلى إنتاج الثروة الحيوانية ا لأ ا تحتوي على مساحات رعوية واسعة.

إضافة إلى تميز المنطقة الجنوبية الغربية والوسطى بمناظر طبيعية غابية بإمكا ـا خلـق نشـاط سياحي محلي.

كما تتميز الولاية بعدة منابع مائية طبيعية دائمة السيلان، فالمنطقة الجنوبية بغابة كل من (بني اوجانة، وبني ملول، أولاد يعقوب) يمكن استغلالها في شكل محطات لإنتاج مياه معدنية وقد أجريت عدة دراسات لذلك ولم يرخص إلى حد الآن باستغلالها من طرف القطاع الخاص رغم تقديم عـدة ملفات لهذا الغرض للمصالح الولائية.

هذا بالإضافة إلى توفر مجال الولاية على عدة منابع للمياه الطبيعية الساخنة والغير مستغلة إذ نجد في منطقة بوحمامة عين جعرير وعين الخيام وفي بلدية خيران عين تامرسيت وعين أبركان ببلدية جلال عين تاحسونت وببلدية لمصارة عين الصالحين.

هذا ما يتطلب من الجماعات المحلية تشجيع الاستثمار باستغلال هذه المنابع المائية لترقية التنمية المحلية.

نجد جل بلديات الولاية تفتقد إلى الهياكل والخدمات الفندقية التي بإمكا ا المساهمة في تحريك عجلة التنمية بالولاية .

4-نمو وتطور السكان: شهد سكان ولاية خنشلة نموا معتبرا بحيث قدر عدد السكان لسنة 1987 م 246541 نسمة، وفي سنة 1998 م 348348 نسمة و384268 نسمة لسنة 2008م حسب الإحصاء الأخير.

تتوزع على 21 بلدية ويتركز معظمهم في التجمعات العمرانية بمقرات البلدية أي ما يقارب 270153 نسمة بنسبة 70.30 % من مجموع السكان ويبقى حوالي 17712نسمة أي بنسبة 4.60 %موزعة على التجمعات الثانوية ،و 96403نسمة في المناطق الريفية المبعثرةحسب الجدول رقم (01) ويتمركز معظم السكان بالبلديات الشمالية للولاية.

تطور عدد السكان لولاية خنشلة سنة 2008/87.

جدول رقم (01)

التعداد	التجمعات الرئيسية		التجمعات الثانوية		المناطق المبعثرة		المجموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
1987	145040	58.82	10700	4.34	90801	37	246501
1998	241555	69.34	16185	4.64	90884	26	348348
2008	270153	70.30	17712	4.60	96403	25.08	384268

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + مديرية التخطيط

كما تبلغ نسبة السكان الناشطين 29.83% من مجموع سكان الولاية، أي ما يقدر بـ: 114627 نسمة منها نسبة 17.6 % في حالة بطالة، أي ما يقدر بـ 20174 بطال من مجموع الناشطين.

يتوزع المشتغلين على قطاعات عديدة أهمها قطاع الفلاحة أي ما يقارب 34475 عامل بنسبة 36.5 % من مجموع المشتغلين فعلا المقدر بـ 94453 .

ثم يأتي قطاع الخدمات والتجارة بـ 34096 موظف وعامل أي بنسبة 36.1 % من مجموع المشتغلين ثم قطاع الأشغال العمومية والبناء بعدد يقدر بـ 18985 عامل أي بنسبة 20.1 % ويبقى ما يقارب 6423عامل يشتغلون بقطاع الصناعة أي بنسبة 6.8 % كما هو مبين في الجدول رقم (02).

ولاية خنشلة توزيع العمالة حسب القطاعات لسنة 2008. **جدول رقم (02)**

السنة	قطاع الفلاحة	النسبة	تجارة وخدمات	النسبة	البناء والأشغال العمومية	النسبة	الصناعة	النسبة	المجموع
2008	34475	% 36.5	34096	% 36.1	18985	% 20.1	6423	% 6.84	94453

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية لولاية خنشلة.

من خلال الجدول رقم (02) يتبين لنا عدد المشتغلين البالغ 94453 لسنة 2008م من بين هذه المناصب حوالي 5500 منصب موزعة على برامج الحكومة الخاصة لحماية الشغل منها 1484 منصب مؤقت للشبكة الاجتماعية ويتقاضى أصحابها مبلغ 3000 دج شهريا، و1813 منصب مؤقت موزع على قطاع الغابات والأشغال العمومية بمبلغ الحد الأدنى للأجر القاعدي المقدر بـ 1200.00 دج.

كما يشمل العدد السابق المناصب الخاصة بالمؤسسات المصغرة المدعمة من طرف الحكومة في إطار الوكالة الوطنية لحماية وتشغيل الشباب (520 منصب) موزعة على 180 مؤسسة خاصة ممونة من طرف البنوك.

إضافة إلى 77 مشروع صغير ممون من طرف الصندوق الوطني للبطالة.

5-الاستثمارات العمومية لمختلف المخططات للفترة ما بين 2006/99م

لقد مرت الجزائر بمرحلة اقتصادية صعبة جعلت الهيئات المركزية للدولة تتراجع بصورة واضحة عن الاستثمارات العمومية وتدعيم الجماعات المحلية الى غاية سنة 1999م أين بدأت الدولة تسترجع عافيتها الاقتصادية، خاصة وأنها تعتمد في مداخيلها على تصدير الغاز والبترول بالدرجة الأولى، حيث شهد ارتفاعا في أسعاره في هذه السنة.

مما جعلها تخصص اعتمادات مالية هامة من سنة لأخرى لمختلف الولايات.

لقد استفادت ولاية خنشلة من مبالغ مالية هامة نحاول معرفة كيفية تسيير هذه الأموال مـن خلال تحليل مسار الاستثمارات العمومية لمختلف المخططات التنموية المحلية القطاعية (PSD) والبلدية (PCD) للفترة ما بين سنة 1999 و 2006 والموزعة حسب الجدول رقم (03).

ولاية خنشلة تطور الاستثمارات العمومية للفترة 2006/99.

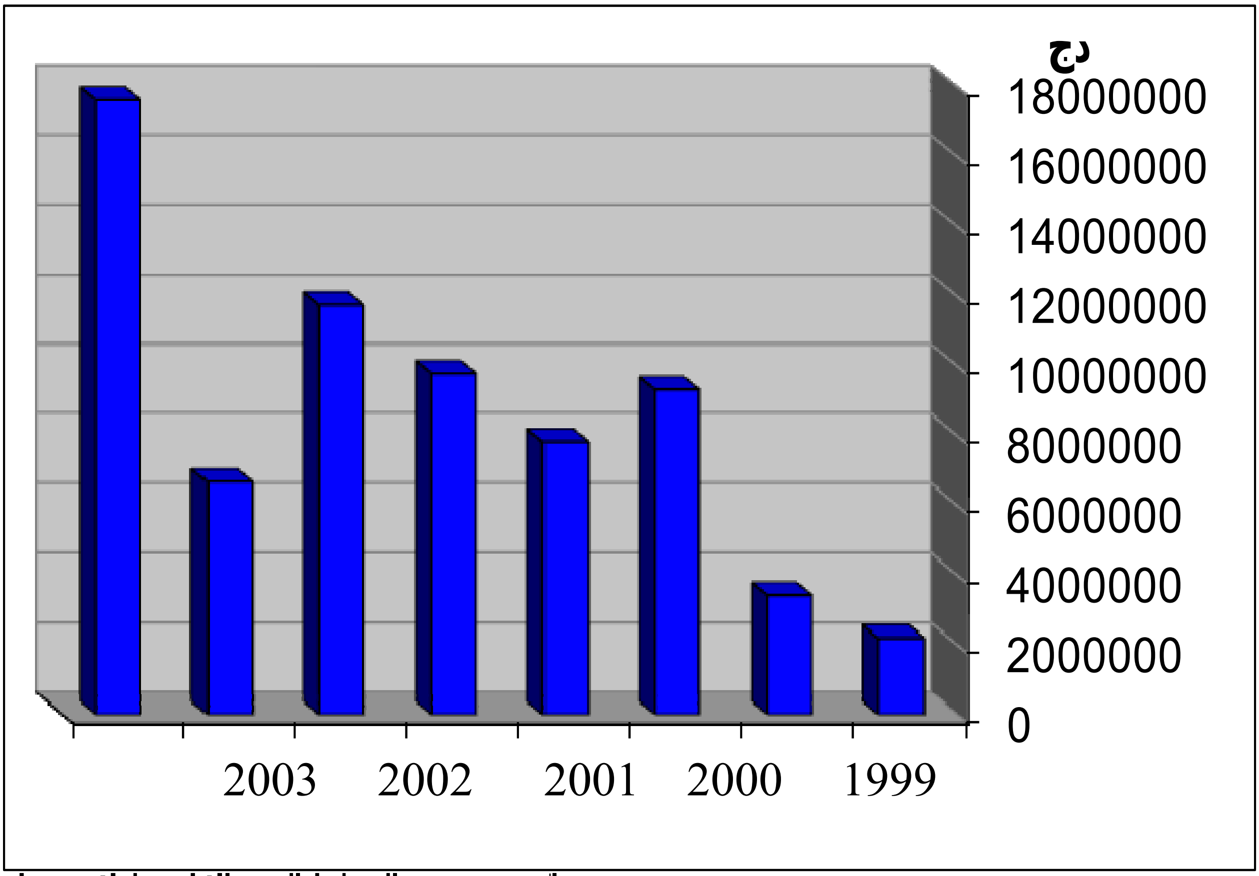
جدول رقم (03)

البرنامج السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع	النسبة
المخطط البلدي للتنمية	340000	710000	985202	768000	1350000	358000	681000	1465000	6657202	9.70
المخطط القطاعي للتنمية	425500	493000	1400005	4823994	6193641	3981471	3495479	13551852	34355442	50.10
المخطط القطاعي التكميلي	305977	314482	614404	217792	778737	4906304	-	-	7138056	10.40
قطاع الفلاحة	212215	1251874	4856908	701457	410245	1435783	1145000	1215000	11228482	16.37
قطاع الطاقة	45600	38700	268000	378000	417800	569810	139664	1389049	3246623	4.73
قطاع السكن	872000	609170	1192500	937500	636500	500000	1200177	-	5947847	8.67
المجموع	2191292	3418086	9317019	7826743	9786923	11751368	6661320	17620901	68573652	%100

المصدر: مديرية التخطيط التهيئة الإقليمية لولاية خنشلة

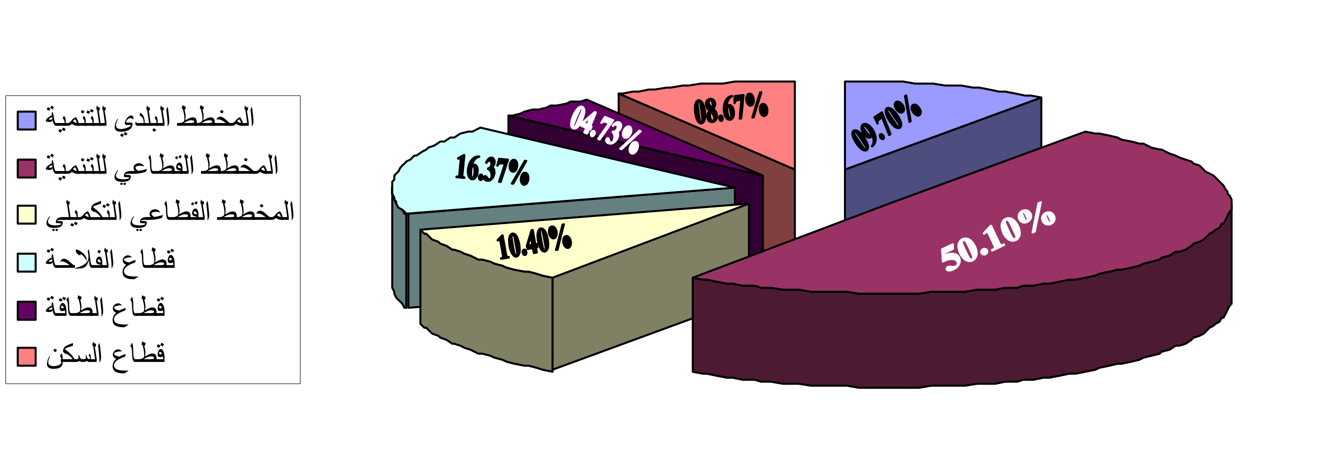
تطور حجم الاستثمارات العمومية للفترة 1999- 2006 بولاية خنشلة

منحنى رقم (01)



المصدر: مديرية التخطيط التهيئة الإقليمية لولاية خنشلة

حصة مختلف القطاعات من الاستثمارات العموميةلولاية خنشلة للفترة 2006/99 شكل رقم (02)



المصدر: مديرية التخطيط التهيئة الإقليمية لولاية خنشلة

من خلال المنحنى رقم (1) يبين حجم الاستثمارات العمومية للفترة ما بين سنة 1999 إلى سنة 2006.

يتضح جليا الاهتمام الكبير المعطى لتنمية هذه الولاية من خلال استثمارات ومشاريع عديدة إلا أن الاعتماد كان على المخططات القطاعية بنسبة عالية مقارنة مع المخططات البلدية للتنميـة إذ بلغت نسبة المخططات القطاعية أكثر من 50 % من مجموع الاستثمارات العمومية للفترة 2006/99. مقارنة بالمخططات البلدية للتنمية والتي بلغت نسبتها7. 9% من مجموع الاستثمارات، هذا ما يوضح الدور الضئيل للبلديات على مستوى تسيير الأموال العمومية إذ يقتصر ذلك على الولاية بمـديريا ا التنفيذية التي تقوم بتحضير هذه البرامج التنموية دون إشراك ا تمع المدني ويقتصر ذلك على المصالح التقنية فقط كما نشير إلى أن حصة الفرد من الاستثمارات العمومية لسـنة 2006 بلغـت 183 دج/ للفرد بعدما كانت حوالي 20دج/ للفرد سنة 99.

يرجع ضعف دور البلديات في التنمية إلى نقص مداخيلها الذاتية بالدرجة الأولى والاعتمـاد على التمويل المركزي للمشاريع التنموية من خزينة الدولة من خلال صـناديق مخصصـة لتمويـل مخططات محددة في شكل برامج تنموية لقطاعات اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة في إطار سياسة تنموية وطنية شاملة، ويظهر لنا ذلك من خلال الشكل رقم (1) إذ تبقى مختلف القطاعات الأخرى ولو بنسبة أقل من المخططات البلدية لكن تبقى في مجملها ذات تمويل مركزي في إطـار مخططـات وطنية.

نظرا لأسلوب التمويل ذو الطابع المركزي وعدم الاستقلال المادي المذكور في الولاية والبلدية فإنه يقلل من حرية هذه الأخيرة التي تبقى مرتبطة بما رصد لها من أموال من المستوى المركزي.

إذ يبين لنا الجدول رقم (04) حجم متطلبات نفقات التسيير لتغطية عجزها ومدى عجز عدد كبير من البلديات التي تلجأ إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) لمحاولة خلق تـوازن في ميزانيتها.

الوضعية المالية لبلديات ولاية خنشلة للفترة 2006/99. **جدول رقم(04)**

السنة	مجموع إيرادات البلديات	العجز المسجل لتغطية النفقات	إعانات الصندوق المشترك FCCL	نسبة التغطية %	عدد البلديات العاجزة
1999	34560000	20585400	17068000	% 82.91	18
2000	37865000	21066500	17254000	% 81.90	18
2001	44632000	21955000	18865000	% 85.92	17
2002	45726800	22245000	19040000	% 85	17
2003	58005000	13100000	12100000	% 92.36	12
2004	51174800	14000000	11500000	% 79.64	12
2005	67766600	20000000	15000000	% 75	15
2006	70745100	19000000	13750000	% 72.37	15

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية لولاية خنشلة

يتضح لنا جليا من خلال الجدول السابق العجز الكبير الذي يشهده العدد الكبير من البلديات إذ بلغ عددها في سنة 99 م (18) ثمانية عشر بلدية لم تستطع تلبية نفقات تسييرها والمقتصرة على أجور العمال ومتطلبات صيانة عتادها، ورغم تدعيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية لها إلا أنها لم تبلغ درجة الاكتفاء.

يرجع هذا العجز إلى أن معظم البلديات ذات طابع فلاحي وتفتقر إلى المداخيل الضريبية ولا تملك إرادات أخرى دونها، ولأن الجانب الفلاحي لا يشهد تنظيما جبائيا إلى يومنا هذا.

كما نجد عدد البلديات العاجزة انخفض إلى (15) خمسة عشر بلدية سنة 2006م نظرا لأثر التدعيمات بالمشاريع التنموية من إنجاز بعض المرافق والبرامج السكنية الذي يدفع جزءا من ضرائبها إلى بلديات إقامة هذه المشاريع وهو ما حسن من إراداتها المحلية.

وتبقى البلديات الستة (05) التي لا تشهد عجزا هي البلديات العمرانية التي تشهد حركة تجارية وتركز للإدارات ذات البعد الجواري التي تلعب دورا في خلق حركية اقتصادية محلية، ونجد أهمها: مقر الولاية (خنشلة)، ومقرات الدوائر الأخرى (قايس، الحامة، بوحمامة، أولاد رشاش، بابار)

وهي البلديات التي تتميز بحجم سكاني معتبر سمح بتطور النشاط التجاري والخدمي ا وهو المـورد الهام لمختلف التحصيلات الضريبية لهذه البلديات.

لذا نجد جل الاستثمارات مدعمة بصورة مركزية، ولتحليل كيفية تسيير هـذه الاعتمـادات المالية المعتبرة ومعرفة دور الجماعات المحلية في تفعيلها، نحاول دراسة وضعية كل قطاع اقتصـادي أو اجتماعي ومدى الأهمية التي أعطيت له ومدى أثر توزيع هذه الأموال وتحريكها لعجلة التنمية المحليـة على مستوى مجال ولاية خنشلة.

5-أ-قطاع الفلاحة والري:

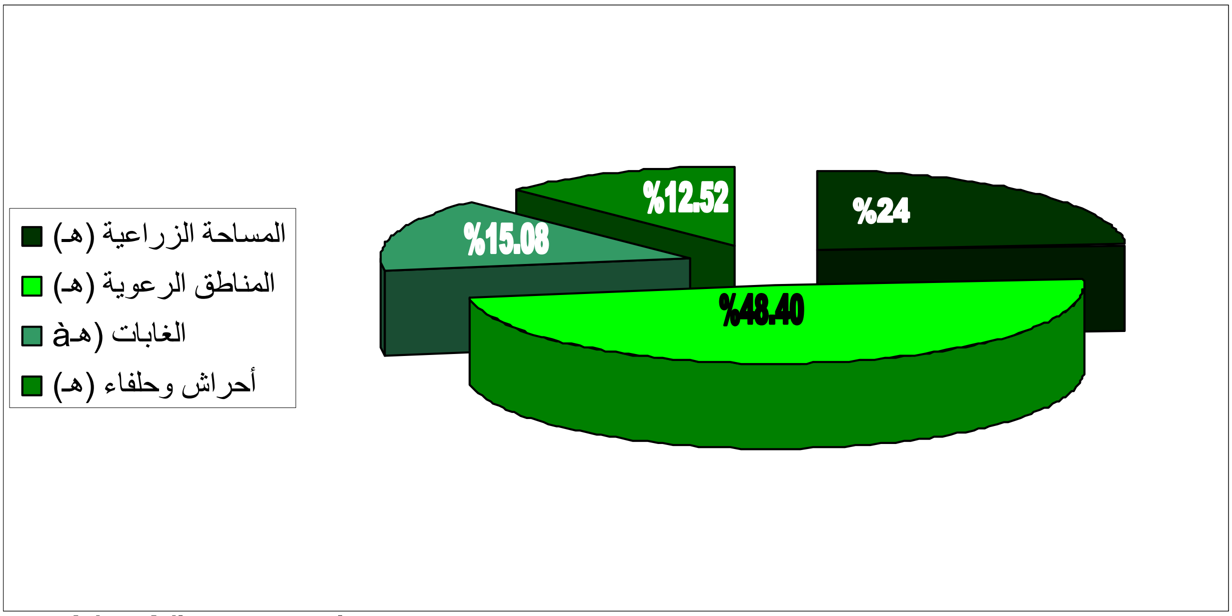
يعتبر قطاع الفلاحة والري بولاية خنشلة من أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية نظرا لما تزخر به الولاية من إمكانيات فلاحية معتبرة إذ تتربع على ما يقدر بـ 964280 هكتار كمساحة صـالحة للفلاحة منها: 231768 هكتار كمناطق صالحة للزراعة أي ما يعادل نسبة 24.03 % من المسـاحة الفلاحية الإجمالية، و467932 هـ كمساحات رعوية بنسبة 48.47 % من المسـاحات الفلاحيـة و145.611 هـ كغابات بنسبة 15 % من المساحة الصالحة للفلاحة تبقى بنسبة 12.52 % كمناطق للأحراش والحلفاء كما هو مبين في الجدول رقم (05).

توزيع الأراضي الفلاحية: **جدول رقم (05)**

طبيعة استغلال الأرض	المساحة هـ	النسبة %
المساحة الزراعية (هـ)	231768	24
المناطق الرعوية (هـ)	267392	48.40
الغابات (هـ)	145611	15.08
أحراش وحلفاء (هـ)	120900	12.52
المساحة الفلاحية الإجمالية	964280	100

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية خنشلة

توزيع الأراضي الفلاحية بولاية خنشلة 2006 **شكل رقم (03)**



المصدر: مديرية الفلاحة لولاية خنشلة

لقد حضي قطاع الفلاحة بأهمية كبيرة من طرف الحكومة إذ خصصت له اعتمادات مالية معتبرة ابتداء من سنة 1999 م في شكل برامج عديدة وبلغ حجم الاستثمار حوالي 20.504.451,34 x10³ دج أي ما يعادل 43.90% من مجموع الاستثمارات منها 16.37 % أي 11.228.482x 10³ دج موجهة مباشرة لقطاع الفلاحة من خلال برامج وطنية وبنسبة 27 % من حجم الاستثمارات في المخططات القطاعية أي ما يعادل 9.275.969,34 x 10³ دج ، وكانت هذه الاستثمارات في شكل برامج تدعيمية للفلاحين هي:

-**البرنامج الوطني للتنمية الريفية:** جاء هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 599 المؤرخ في 2000/07/08 في إطار تدعيم الدولة للتنمية الفلاحية وتطويرها من خلال دعم مالي للفلاحين ويستمر لمدة خمس سنوات حيث يتبين لنا من خلال الجدول رقم (06).

المشاريع المنجزة في إطار البرنامج الوطن للتنمية الريفية FNRDA لسنة 2006 جدول رقم (06)

طبيعة العملية	الوحدة	العدد المنجز الى غاية 2006	المبلغ الإجمالي للعمليات	عدد المستفيدين
آبار عميقة	و	236	32879970 دج	3724
آبار عادية	و	1337		
تجهيز الآبار بمضخات	و	1467		
أحواض مائية	و	1792		
السقي بالتقطير السقي بالرش	هكتار	1929		
السقي بالرش	هكتار	330		
غرس الأشجار المثمرة	هكتار	4782		
غرف التبريد	و	25		
وحدات تجميع الحليب	و	02		
وحدات لتربية النحل	و	35000		
المســاحة الفلاحيــة بالكهرباء	هكتار	17610	49055110 دج	952
تدعيم منتجي الحليب	ل	30800 لتر	22616620 دج	159
إنتاج الحبوب	هكتار	18637	41124911 دج	523
آلات الحصاد	و	04	04	2308428 دج
الجرارات	و	41	41	12430498 دج
توابع الجرارات	و	11	11	2269407 دج

ا موع			162684944 دج	5414

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية خنشلة

لقد تم تمويل هذا البرنامج من طرف صندوقين هما الصندوق الوطني لحماية التنميـة الريفيـة (FNRPA) الذي أنشأ للتكفل بتنمية وحماية الفلاحة لمدة عام واحد فقط.

والصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية (FNDIA).

يعتبر الصندوقان السابقان هما فرعان للصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNRDE) بعـدها تم اعتماد برنامج خاص يتكفل باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ومحاربة التصحر وتطوير الأراضي الرعوية وبرنامج للتنمية الريفية الجوارية (PPDR) الذي سعى إلى:

-الاستعمال الأمثل وتطوير الموارد الطبيعية (المياه، الأراضي).

-تطوير الصناعات المرتبطة بالفلاحة (النشاطات الحرفية).

ولقد تم تدعيم وانجاز العمليات المبينة في الجدول رقم (07)

المشاريع المنجزة في إطار البرنامج الجواري للتنمية الريفية إلى غاية 2006. **جدول رقم (07)**

طبيعة العملية	الوحدة	العدد المنجز	مبلغ العملية	عدد المستفيدين
استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	هكتار	37476	2862646727 دج	2192
الزيادة في تعميق الآبار	م	200	3605243.86 دج	130
أحواض مائية	و	11	20133477 دج	11
حفر الآبار	م	849	9391590 دج	70
انجاز سدود صغيرة	و	16	39879207.47 دج	جماعية
انجاز سواقي	م ط	35359	61759339.20 دج	جماعية
يئة المنابع المائية	و	07	1466015.85 دج	جماعية
يئة الآبار	و	11	5028425.41 دج	11
انجاز الآبار العميقة	و	01	2187145.35 دج	جماعي
تجهيز الآبار	و	05	1130932.35 دج	05
ا موع			3007228103.49 دج	2419

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية خنشلة

رغم الأموال المعتبرة التي خصصتها الدولة للاهتمام بقطاع الفلاحة إلا أن استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والتي استفاد منها الشباب بمساحة خمس هكتارات للواحد مع تـدعيمها بآبـار جماعية وسكنات ريفية مزودة بالكهرباء إلا أ ا لم تعطي النتائج المرجوة منها لأن طريقة التوزيـع لم تراعي الكفاءة المهنية، بل اعتمدت على تقسيمها بين مختلف المشاتي (مجموعة من القبيلة) بطريقة أريد منها توفير الاستقرار الاجتماعي ومراعاة لأعراف المنطقة كما تم تدعيم الولاية من طـرف المحافظـة الوطنية للسهوب في إطار برنامج تنمية السهوب بغلاف مالي معتبر قدر بحوالي 3.008.754.000 دج لم يتم استغلاله إضافة إلى استفادة الولاية من برامج الهضاب العليا بمبلغ قدر بـ 2500.000.000 دج وهي مبالغ لم تستغل سنة 2006 نظرا لتحضير البرامج في إطار بـرامج التنميـة الريفيـة الجواريـة (PPDRI) إذ تتم فيها مساهمة الفلاحين في الاستثمارات الخاصة بالإنتاج الصناعي الفلاحي بنسـبة تقدر بين 20-25 % من تكاليف المشروع وهو تعديل للبرنامج السابق (PPDR).

يبقى حجم هذه الاستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة له الأثر على سكان الريف الـذي شهد نزوحا كبيرا في العشرية الأخيرة إذ ساعدت هذه الاستثمارات على تثبيت السكان بمنـاطقهم الفلاحية كما وصلت نسبة كل فرد من سكان الريف بالولاية من هـذه الاسـتثمارات 5482.47 دج/للفرد .

لكن ما يمكن ملاحظته هو ضرورة توجيه المسار الفلاحي من خلال المتابعة وتقديم التوجيهات من قبل المختصين خاصة فيما يخص غرس الأشجار المثمرة التي تتطلب تكوينا خاصا وهو غائب عن أهل المنطقة بالإضافة إلى تربية النحل وهي نشاطات جديدة تتطلب تكوينا خاصا ا الشيء الـذي بإمكانه دفع الفلاحين إلى الاهتمام والاستثمار أكثر في مثل هذه المشاريع التي بإمكا ـا النـهوض بمستوى التنمية المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما يظهر لنا التحسن الكبير لوضعية الفلاحة من خلال الجدول رقم (08) الذي يبين المؤشرات الاقتصادية لهذا القطاع.

يبقى قطاع الغابات من القطاعات الهامة على مستوى الولاية إذ تتسع مساحتها إلى 145611 هـ بنسبة 15 % من المساحة الفلاحية الإجمالية وقد تم تدعيم إنتاج الخشب بجميع أنواعه ابتداءا من سنة 2002 بكمية معتبرة تقدر بـ 118949 م^3 موزعة على عدة سنوات حسب الجدول رقم (09). حيث امتصت أعداد كبيرة من البطالين مما يجعلها متنفسا للتنمية لسكان الولاية حيث بلـغ عـدد المشتغلين ذا القطاع ما يقدر بـ 21490 عامل بين الفترة الممتـدة بـين 2002 و 2006. ويبقـى

استغلال هذه الغابات دون حدة الأقصى المقدر بـ 40000 م^3 / سنة والذي يستغل منه سوى 18000م^3 / السنة أي ما يقدر بنسبة 45 %.

تطور المؤشرات الفلاحية لولاية خنشلة للفترة 2006/99.

جدول رقم(08)

المؤشر/السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	قيمة المؤشر
م، الصالحة للفلاحة هـ SAU	204966	204996	206593	208097	213106	231106	231768	231768	26772+
المساحة المسقية (هـ)	9304	10307	11184	15163	26653	29100	29970	29986	20682+
م مغروسة بالأشجار المثمرة هـ	2473	2603	3349	5137	6782	11888	14332	15227	1618+
الآبار العميقة (وحدة)	1000	1200	1620	2100	2381	2541	2612	2618	1519+
الآبار الارتوازية (وحدة)	2930	3083	3591	3944	4168	4419	4440	4449	2730+
أحواض مائية (وحدة) SSIN	90	559	1290	1512	1733	1946	2169	2820	2464+
م المسقية بنظام التقطير (هـ)	-	75	470	780	1169	1398	1932	2464	350+
م المسقية بنظام الرش محوري	-	85	160	205	25	300	325	350	1200+
حجم غرف التبريد (م3)	-	-	-	1000	4000	7500	9500	12000	190+
التموين بالكهرباء كلم	120	-	-	-	-	-	310	310	1140+
عدد المشتغلين الدائمين	-	1230	2654	4850	6660	8190	10400	11140	34930+
هدد المشتغلين المؤقتين	-	1005	3599	5686	5748	9461	8252	1179	593+
طول المسالك كلم	120	140	240	360	430	480	713	713	

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية +

معالجة خاصة

تطور العمالة والإنتاج لقطاع الغابات لولاية خنشلة 2006/99 **جدول رقم (09)**

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	ا موع
كمية إنتاج الخشب	18960	25873	24325	26780	22000	118946
عدد المشتغلين/ السنة	2002	2003	2004	2005	2006	ا موع
الدائمين	3974	3607	3273	5541	5095	21490
المؤقتين	782	853	923	662	343	3593

المصدر: مديرية

الغابات ولاية خنشلة

رغم الاهتمام الكبير بقطاع الغابات من خلال فتح المسالك الوعرة بمختلف غابات المنطقة إلا أ ا تتطلب المزيد لتوفير الظروف لاستغلال أكبر لهذه الموارد الهامة التي من شأ ا المساهمة في تنميـة الولاية وتحسين ظروف سكان هذه المناطق الجبلية وتشجيعهم على الاستقرار وعدم ال وح إلى المناطق ا اورة.

هذا بالإضافة إلى توفر الولاية على ثروة حيوانية تتطلب المزيد من التدعيم بحيث أثرت عليها الظروف الأمنية للعشرية الأخيرة الشيء الذي دفع بسكان الأرياف إلى ال وح إلى المراكز العمرانيـة وبيع كل ما يملكون من ثروة حيوانية، ومع تحسن الظروف الأمنية بدأ السكان في العودة إلى أريافهم ولكن بوتيرة ضعيفة نظرا لتأثر ظروفهم الاقتصادية بذلك، ويظهر لنا ذلك جليا من الجدول رقم (09) من خلال التطور البطيء في عدد رؤوس الماشية بمختلف أنواعها بسبب الجفاف الذي تعـاني منـه المنطقة منذ عدة سنوات بالإضافة إلى عدم تطور طرق ووسائل التربية والاعتناء ذه الثروة الحيوانيـة بحيث تقتصر في معظمها على الرعي اعتمادا على المساحات الرعوية الكبيرة التي تزخر ـا الولايـة ورغم السياسات والبرامج العديدة لتدعيم هذا القطاع إلا أن شروط الاستفادة من هذه التـدعيمات جد معقدة وتتطلب وثائق التمليك للأراضي وهذا ما يعاني منه معظم سكان الولاية.

تطور الثروة الحيوانية بولاية خنشلة إلى غاية 2006 **جدول رقم (10)**

	2004	2005	2006
عدد الأبقار منها الحلوب	13000 منها 8350	13500 منها 8450	14100 منها 9217
عدد الماشية منها الولود	244800 منها 160680	25970 منها 56100	272000 منها 172000
عدد الماعز	51980	48000	50400
الأحصنة	484	480	495
دجاج	321000	245000	124000
دجاج للتبييض	77000	93000	28000
النحل (صندوق)	17522	19082	13710

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية خنشلة

أما فيما يخص قطاع الري فنجد الولاية تشمل على عدة سدود بسعات مختلفـة وبكميـات استغلال متفاوتة بحيث نجد سد بابار تستغل منه كمية 43 هكتم^3/ السنة والموجهة إلى السقي ـذه المنطقة، سد قايس الذي يعاني من التوحل وعشرة حواجز مائية أخـرى بنسـبة اسـتغلال تقـدر بـ 0.640 هكتم^3/السنة ونظرا لضعف استغلال المياه السطحية فقد تم برمجة عدة سـدود وحـواجز مائية منها سد تاغريست ببلدية يابوس، وسد آخر ببلدية الولجة والسد الأزرق ببلدية لمصارة، وسـد ملاقو ببلدية بوحمامة، وسبعة وثلاثين (37) موقع قيد الدراسة لإنشاء حواجز مائية موجهة لسـقي الأراضي الزراعية، ويبقى تلبية الحاجيات من المياه الصالحة للشرب معتمدة على عدة آبـار عميقـة والمياه التي يتم ضخها من سد كدية المدور ببلدية تمقاد، إلا أنه لا يزال دون مستوى تلبية حاجيـات السكان من المياه الصالحة للشرب ويتضح لنا ذلك جليا من وضعية تسيير المياه من خلال الجدول رقم (11) الذي يبين تطور مختلف المؤشرات لمدى تلبية الاحتياجات لسكان الولاية.

تطور مؤشرات استغلال المياه الصالحة للشرب لولاية خنشلة للفترة 2006/99 **جدول رقم (11)**

السنة /	1999	2004	2005	2006	الفارق 2006/99
الاحتياجات هكتم	20 هكتم / السنة	21 هكتم/ السنة	22 هكتم/ السنة	22.5 هكتم / السنة	2.25 هكتم/ السنة
كمية الإنتاج هكتم	10.83	13	14.8	17	6.17 +
درجة تلبية الاحتياجات %	54	62	67.2	73.25	19.25 +
نسبة المياه الضائعة %	40	40	35	25	15-
طول الشبكة كم	642	819	840	900	258 +
عدد وحجم الخزانات م	152(540، 54)	174 (520، 56)	180 (220، 57)	180 (220، 57)	28 + (30.68) +
نسبة التوصيل بشبكة المياه	60.33	85	85.7	87	26.67 +
عدد المراكز العمرانية الموصلة	76	76	76	76	00
معدل تلبية الاحتياجات ل/ يوم/ فر	80	127	130	135	55+

المصدر:

مديرية الري لولاية خنشلة

من خلال ملاحظة مختلف المؤشرات الموضحة لوضعية قطاع المياه الصالحة للشرب يتضح جليا مدى ا هودات المبذولة لتحقيق أكبر درجة من الاكتفاء للسكان من هذه المادة الضـرورية للحيـاة حيث بلغت نسبة التلبية للحاجيات 73.25 %وتبقى بعض المناطق الجبلية المعزولة تحتاج إلى اهتمـام وبذل جهود أكثر لتلبية حاجيا م من المياه الصالحة للشرب.

5-ب-الاستثمارات العمومية بقطاع الصناعة والطاقة:

بعد تراجع الدولة عن الاستثمار في قطاع الصناعة وبعد غلق المؤسستين الصناعيتين لإنتـاج الخشب والنسيج بولاية خنشلة يبقى القطاع يشهد تأخرا كبيرا رغم التسهيلات القانونية التي يوفرها المرسوم التنفيذي رقم 435 /97 لتشجيع المستثمرين الخواص في قطاع الصناعة، ولم يتم الاسـتثمار سوى في ثلاث وحدات لتعبئة قارورات غاز البوتان بسعة 5000 إلى 1000 قارورة/ 13 كلغ/ يوم مما يسمح بخلق 50 منصب شغل، إضافة إلى مركز لتخزين المواد البترولية (بـ ين ومازوت) بسعة 960 م ويسمح بخلق 40 منصب شغل إضافة إلى وحدة لتحويل الزفت وسبع عشر (17) محطة للخـدمات، ونشير إلى أن ولاية خنشلة ا منطقة صناعية واحدة بمركز الولاية.

أنشأت بتاريخ 1976/06/04 بمساحة تقدر بـ 68.72 هـ قسمت إلى 43 قطعة منها: (10) عشر وحدات بمساحة 46.25 هـ للقطاع العمومي سابقا إذ تم بيع هذه المؤسسـات وخوصصـتها للعاملين ا.

(33) ثلاث وثلاثون وحدة للقطاع الخاص بمساحة 11.52 هـ.

يبقى استغلالها دون المستوى المطلوب إذ نجد عدد الوحدات التي تشتغل ا هي:

24 وحدة وأغلبها تستعمل كمستودعات للتخزين.

07 وحدة في طريق الانجاز.

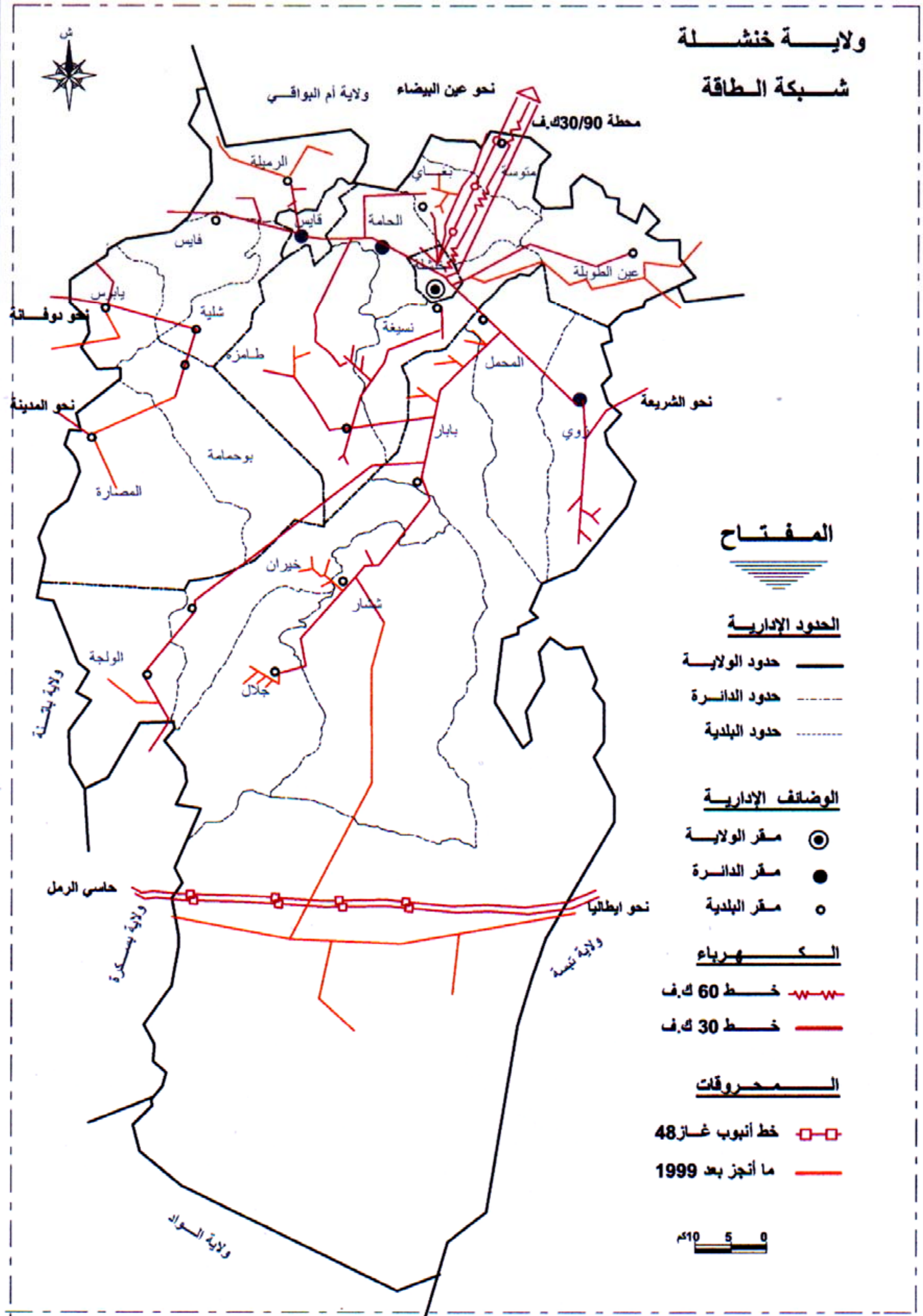
06 وحدات توقفت ا الأشغال.

06 وحدات لم يتم بناؤها إلى حد الساعة.

أما قطاع الطاقة فالولاية ممونة بشبكة كهربائية بطول 2140 كلم للضغط المتوسـط و3100 كلم للضغط المنخفض منها 760 كلم أنجزت في الفترة بين 99/2006 وبعدد إجمالي للمشتركين يقدر بـ 68658 مشترك كما بلغت نسبة التغطية في التجمعات العمرانية حوالي 90 % يبقى العجز المقدر بحوالي 650 كلم و59 مركز للتحويل حسب تقديرات مديرية التخطيط، أما فيما يخـص التمـوين بالغاز الطبيعي فيبلغ طول أنبوب نقل الغاز 84.831 كلم و416.925 كلم للتوزيـع لـ : 30335 مشترك في كل من بلدية خنشلة، قايس، الحامة، المحمل، نسيغة، يابوس، تاوزيانت، متوسة وبلديـة بغاي، كما هو موضح في الخريطة رقم (06).

تبقى نسبة التموين بالغاز الطبيعي على مستوى الولاية ضعيفة إذ بلغت 40 % ممـا يتطلـب إعطاء الاهتمام وتخصيص استثمارات أكثر لهذا القطاع الهام لتثبيت السكان في مناطقهم والتقليل من ظاهرة الـ وح إلى البلديات التي تتوفر على مثل هذه الخدمات بالإضافة إلى تشجيع التنمية ا.

أما فيما يخص الصناعة التقليدية فولاية خنشلة تتميز بطابع تقليدي مميز في صناعة مختلف أنواع الزرابي بمنطقة ششار وبابار بالإضافة إلى منتوجات الحلفاء، وبقيت كمبادرات خاصة إلى سنة 2006 أين اعتمد صندوق الهضاب العليا تسجيل بناء دار للصناعة التقليدية وإنشاء مركز لترقيـة الصـناعة المتوسطة وتشجيع إنشاء المشاتل لإنتاج الأشجار الغابية والمثمرة وانجاز مركز لعرض وبيع المنتوجات التقليدية.



المصدر:مديرية التخطيط لولاية خنشلة2006

خريطة رقم(..06..)

5-جـ-الاستثمارات العمومية الخاصة بالتجهيز والهياكل القاعدية:

لقد تم تخصيص اعتمادات هامة من مختلف الصناديق الوطنية لترقية وتوفير مختلف التجهيزات لكل أنحاء الولاية وكان ذلك في إطار مخططات قطاعية يتم تحضيرها على مستوى مختلف المـديريات التنفيذية للولاية تحدد فيها برامج لمشاريع تنموية حسب الأولوية يتم تمويلها من مختلـف الصـناديق الوطنية كل حسب الاختصاص.

بعدها يتم متابعة إنجازها من طرف مختلف أقسام هذه المديريات الموجودة على مستوى كـل دوائر الولاية.

نحاول عرض وتحليل مستوى تسيير وإنجاز هذه المخططات وبرامجها لكل قطاع على حدى:

5-جـ-1- قطاع السكن:

تطور الحظيرة السكنية لولاية خنشلة 2008/98 **جدول رقم (12)**

السنة	عدد السكنات	عدد السكان	معدل إشغال المسكن
1998	61085	348348	5. 70
2008	85395	384268	4. 49

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية

من خلال الجدول رقم (12) يتضح لنا جليا التطور الكبير في عدد المساكن بالولايـة وذلـك نظرا لاستفادة الولاية من عدة برامج سكنية هامة من خلال المخطط 2004/99 م إذ قـدرت بـ 5794 أنجزت منها 2466 وحدة أي ما يعادل نسبة 42.56% و3278 في طور الإنجاز أي ما يعـادل 56.57% وتبقى 50 وحدة سكنية لم تنطلق ا الأشغال بعد.

رغم البرامج الضخمة المخصصة للولاية إلا أن وتيرة الانجاز تبقى ضعيفة إلى حـد كـبير إذ بلغت نسبة تقدم الأشغال في مجملها 51 % حسب المعاينة الميدانية وذلك لأسباب كثيرة منها نقـص المؤسسات المختصة والمؤهلة لإنجاز البرامج الكبيرة للسكنات.

إضافة إلى الإجراءات الإدارية التي تأخذ وقتا طويلا بين تاريخ المناقصة وبداية الأشـغال وأن سوق مواد البناء تشهد تغيرات سريعة مما يجعل الأسعار دون القيمة الحقيقية للإنجاز.

كما أن لجوء الإدارة إلى وضع شروط عدم مراجعة الأسعار في صفقا ا تسبب في عـزوف المؤسسات عن انجاز هذه المشاريع.

هذا ما يتطلب مراجعة الآجال والإجراءات الإدارية مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات الأسعار على مستوى السوق والتي بامكا ا تحفيز مؤسسات البناء والأشغال العمومية في تولي انجاز هذه المشاريع السكنية والتخفيف من أزمة السكن ويتضح لنا التأخر الكبير في نسبة الانجاز من خلال الجدول رقم (13).

عدد المساكن بولاية خنشلة للبرنامج 2004/99. **جدول رقم (13)**

نوع المساكن	عدد المساكن المبرمجة	عدد. م. المنجزة	%	عدد. م. في طور الإنجاز	%	عدد.م. غير منطلقة	%
م اجتماعية إيجارية	1382	592	42.83	790	57.16	-	-
م اجتماعية ترقوية	-	-	-	-	-	-	-
م ريفية	1750	1527	87.25	223	12.74	-	-
م ترقوية	208	116	55.76	92	44.23	-	-
بناء ذاتي	1954	159	8.03	1799	92.06	-	-
Fnpos	400	72	18	328	5.5	-	-
م. تضامنية	100		00	50	50	50	50
المجموع	5794	2466	42.56	3278	56.57	50	0.86

المصدر: مديرية التخطيط التهيئة الإقليمية.

من خلال الجدول رقم (13) يتبين التأخر الكبير في نسبة الإيجار رغم انقضاء آجال المخطط 2004/99 مما يستلزم مراجعة أسباب هذا التأخر والمذكورة سابقا.

ورغم استفادة الولاية في إطار برنامج 2009/2005 من 14220 وحدة سكنية إلا أن وتيرة الانجاز تشهد تعطلا كبيرا في بداية هذا المخطط، ويتضح لنا ذلك من خلال الجدول رقم (14) الذي

يوضح عدد المساكن المبرمجة والمنجزة إلى غاية نهاية سنة 2006 والبرامج التي لم يتم انطلاقها إلى حـد الساعة.

نسبة الانجاز لبرنامج السكن بولاية خنشلة 2009/2005. **جدول رقم (14)**

نوع المساكن	عدد المساكن المبرمجة	عدد. م. المنجزة	%	عدد. م. في طور الإنجاز	%	عدد.م. غير المنطلقة	%
م اجتماعية إيجارية	2910	90	3.09	2576	88.52	44	1.51
م اجتماعية ترقوية	1374	126	9.17	965	70.23	283	20.59
م ريفية	7357	1634	22.21	5490	74.62	233	3.16
بناء ذاتي	539	181	33.58	539	66.42	-	-
ا موع	12180	2031	14.34	9570	77.08	560	4.60

المصدر: مديرية التخطيط والتنمية والإقليمية

رغم البرنامج السكني الضخم الذي استفادت به الولاية إلا أن بداية الإنجاز كانت ضعيفة إلى حد كبير، كما أن جل المشاريع التي هي في طور الإنجاز تشهد توقفا عن الأشـغال بسـبب تغـير معطيات سوق مواد البناء والزيادة السريعة في أسعارها.

هذا إضافة إلى برنامج الهضاب العليا الذي دعم الولاية بـ: 6000 وحدة سكنية لكل أنواع السكن إلا أنه لم يشرع بإنجازها إلى حد الساعة.

تبقى استفادة الولاية حسب الجدول رقم (15) بـ: 17974 وحدة سكنية منذ سـنة 99 إلى غاية البرنامج الأخير 2005-2009 لم يتم إنجاز منها سوى 4497 وحدة سكنية أي ما يعادل نسـبة 25.01 % من مجموع البرامج وتبقى 12667 في طريق الانجاز أي ما يعادل نسبة 70.47% من مجموع البرامج السكنية وتبقى 810 وحدة سكنية لم يتم انطلاقها بعد أي يقدر بـ 04.50 % من مجمـوع البرامج السكنية، الشيء الذي يبين التأخر الكبير في نسبة الإنجاز وعدم القدرة في تسيير الإمكانـات المادية المتاحة والموفرة من طرف مختلف الصناديق الوطنية.

وضعية المساكن المبرمجة لولاية خنشلة 2009/99. **جدول رقم (15)**

	عدد م المبرمجة	عدد م المنجزة	عدد م طور الإنجاز	عدد م غير المنطلقة
عدد المساكن	17974	4497	12667	810

النسبة	%100	%25.01	%70.47	%04.50

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية

5-جـ-2- المرافق الصحية:

تلبى الخدمات الصحية بولاية خنشلة عن طريق ثلاث قطاعات صحية تختلف درجة تغطيتـها من قطاع لآخر كما هو موضح في الجدول رقم (16)

التغطية الصحية بولاية خنشلة 2008 **جدول رقم (16)**

القطاع الصحي	عدد البلديات	المساحة المغطاة كلم²	عدد السكان سنة 2006	عدد المستشفيات	عدد الأسرة	مؤشرات التغطية سرير/1000 مسكن
خنشلة	07	1304	178388	01	292	061
فايس	07	1754	82456	01	240	0.34
ششار	07	6657	123424	01	106	1.16
ا موع	21	9715	384268	03	638	0.60

المصدر: مديرية الصحة لولاية خنشلة.

كما توفر القطاعات الصحية خدمات أخرى من خلال مختلف المرافـق الصـحية المتعـددة والموزعة على مختلف بلديات الولاية كما يبينه الجدول رقم (17)

المرافق الصحية بولاية خنشلة2008 **جدول رقم (17)**

	ق، ص، خنشلة	ق، ص، فايس	ق، ص، ششار	معدل التغطية للولاية	المعدل الوطني	المجموع
ع متعددة الخدمات	02	01	03	62333	61239	06
مركز صحي	05	04	02	34000	25997	11
عيادة أمومة	05	04	04			13
قاعة علاج	39	20		11000	7744	59
وحدات الصحة المدرسية	04	04	04	-	-	12
PMI	12	05	04	-	-	11
المستشفيات	01	01	01	602فرد/ سرير	560فرد/ سرير	03

المصدر: مديرية الصحة لولاية خنشلة

من خلال الجدول رقم (17) يتضح لنا التطور الكبير الذي شهدته الولاية في مختلف المرافق الصحية من سنة 99 الى 2006 عدا المستشفيات التي تشهد نقصا كبيرا إذ تقدر نسبة التغطية بـ 1000/1.01 ساكن مما استدعى الى برمجة انجاز مستشفى بمقر الولاية بخنشلة، والأشغال لا تزال جارية به مع برمجة ثلاث مستشفيات أخرى وستة مراكز صحية في إطار المخطط 2009/2006

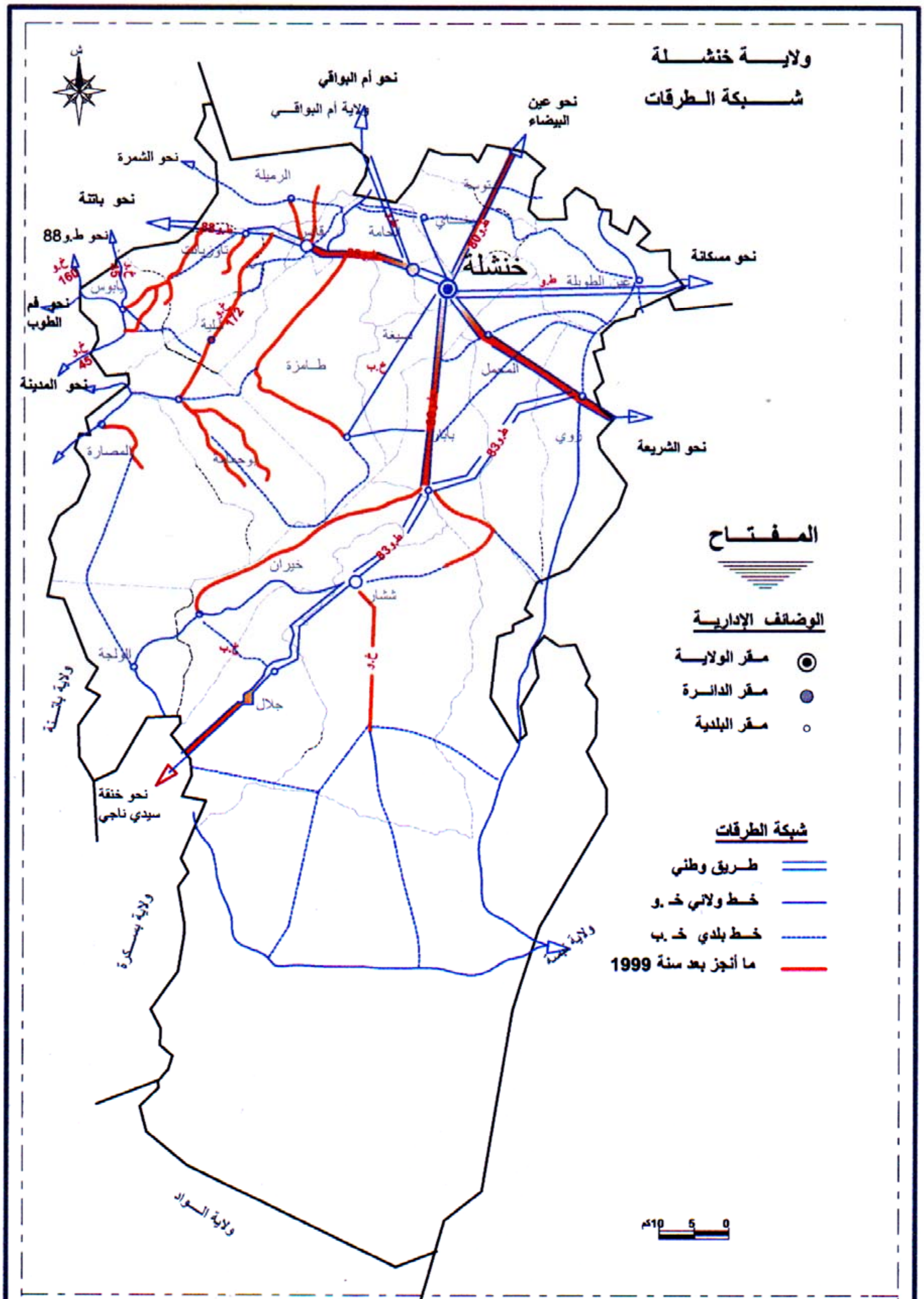
وذلك ضمن المخططات القطاعية وتبقى نسبة التغطية لولاية خنشلة والمقدرة بـ 602ساكن/ سرير قريبة من المعدل الوطني 560 ساكن/ سرير.

5-جـ-3 الطرق:

تعتبر شبكة الطرق من أهم وسائل التنمية فكلما توفرت بمجال معين ساعدت في حركية التنمية به، وتبلغ طول شبكة الطرق بولاية خنشلة 1888.2 كم منها نسبة 30 % أي 566.4 كلم في حالة جيدة.

تنقسم شبكة الطرق في مجملها الى عدة أنواع من الطرق فمنها الوطنية بطول 457 كلم طرق بلدية معبدة بطول 665.2 كلم ومسالك غير معبدة بطول 495 كلم.

كما يبلغ طول الطرق المنجزة بعد سنة 1999 م بـ: 765 كلم أي ما يعادل نسبة 40.51% من طول طرق الولاية، كما هو موضح في الخريطة رقم (07).



خريطة رقم(..07..)

المصدر:مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

وتبقى كثافة الطرق بالولاية ضعيفة إذ بلغت 0.19 كلم/ كلم^2 وبحصة 4.7. كما استفادت الولاية في إطار المخطط 2005/ 2009 وفي إطار البرنامج التكميلي لحماية النمو وبرنامج الهضاب العليا بغلاف مالي هام يمون انجاز مختلف الطرق الوطنية الولائية والبلدية حسبما هو موضح في الجدول رقم (18).

الاستثمارات الخاصة بالبرنامج التكميلي لحماية النمو وبرنامج الهضاب العليا

جدول رقم (18)

البرنامج	البرنامج التكميلي	لحماية النمو PCSC	برنامج الهضاب العليا	PHP
الطول والمبالغ 10^3 دج	الطول	حجم الاستثمار 10^3 دج	الطول كلم	حجم الاستثمار 10^3 دج
طرق وطنية	78.3	1532.567	28	510.000
طرق ولائية	172.5	2.004.000	112	1240.000
طرق بلدية	184	1.007.000	576.4	4.440.000
ا موع	434.8	4.543.567	716.4	6.190.000

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

بالإضافة إلى مجموع هذه الاستثمارات والمقدرة بـ 10.733.567 x 10^3 دج استفادت الولاية بمبلغ 802.644 x 10^3 دج مخصص لصيانة الطرقات مع تسجيل خمس عمليات في إطار المخطط القطاعي لبناء أقسام فرعية لمديرية الأشغال العمومية لمختلف الدوائر بمبلغ 127.000 x 10^3 دج إذن بلغ مجموع الاستثمارات العمومية 11663211000 دج موع البرامج المخصصة لهذا القطاع. لكن تبقى الانطلاقة في انجاز هذه المشاريع ضعيفة جدا نظرا لعدم توفر الولاية على مؤسسات الإنجاز المؤهلة سواء الخاصة أو العمومية.

5-جـ-4- قطاع التربية والتعليم: يشهد قطاع التربية تطورا كبيرا إثر الاهتمامات المعتبرة التي حضي ا من طرف الهيئات المختلفة للدولة ويتضح لنا ذلك بصورة واضحة من خلال مختلف المؤشرات للقطاع المبينة في الجدول رقم (19)

مؤشرات قطاع التربية بولاية خنشلة 2000/2007 **جدول رقم (19)**

المؤشر حسب السنة	2001/2000	2005/2004	2006/2005	2007/2006
التعليم الابتدائي				
عدد التلاميذ	53541	52453	50789	49000
94	93	94.65		94
معدل إشغال القسم ت/ق	40	34	35	32.22
حجم الأقسام البيداغوجية	30.67	30	30	29.10
معدل مشاركة البنات	46.19	47.07	47.13	47.57
معدل التأطير الابتدائي ع ت/ معلم	29	26.62	26.26	25.2
التعليم المتوسط				
عدد التلاميذ	23825	25591	22148	29135
حجم الأقسام البيداغوجية	40	40	40	40
معدل مشاركة البنات	45.94	47.43	47.31	48.75
معدل التأطير المتوسط	21	23.08	21.74	25.60
التعليم الثانوي				
عدد التلاميذ	13197	13849	14691	12850
حجم الأقسام البيداغوجية	37	35	37	28.49
معدل مشاركة البنات	52.88	56.26	50.40	56.23
معدل التأطير الثانوي ت/ أستاذ	20	18.87	19.48	17.18

المصدر: مديرية التربية لولاية خنشلة.

بعد توضيح مختلف المؤشرات التي تشهد تطورا ملحوظا في معدلات إشغال الأقسام لمختلف الأطوار ومعدلات التأطير سواء للمعلمين أو الأساتذة بالنسبة لعدد التلاميذ في مختلف المراحل التعليمية ويتضح لنا ذلك من خلال عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائي الذي بلغ سنة 2006م 49000 تلميذ مواظبين على 269 مدرسة وبـ 1521 قسم مدرسي بمعدل إشغال يقدر بحوالي 38 ت/ قسم حسب الجدول رقم (20).

حجم المؤسسات التربوية لولاية خنشلة لسنة 2006م. **جدول رقم (20)**

	عدد التلاميذ	عدد المؤسسات	عدد الأقسام	معدل إشغال القسم	نسبة الانتقال بين الأطوار
التعليم الابتدائي	49000	269	1521	32.22	96.47
التعليم المتوسط	29135	55	253	39.64	59.45
التعليم الثانوي	12850	24	360	35.69	44.10

المصدر: مديرية التربية لولاية خنشلة.

أما فيما يخص التعليم المتوسط فيقدر عدد المتمدرسين به 29135 تلميذ موزعين على 55 مؤسسة بمعدل إشغال للقسم يقدر بـ 39.64 ت/ قسم وتشكل نسبة المنتقلين من التعليم الابتدائي الى التعليم المتوسط 59.45 % مما يبين التسرب المدرسي الكبير من التلاميذ نظرا لعدم توفر المناطق النائية على مؤسسات التعليم المتوسط إذ يتعذر على السكان مواصلة تعليم أبنائهم خاصة فئة البنات نظرا لبعد المسافة وقلة الإمكانيات لهؤلاء السكان إضافة الى السلوك الاجتماعي البدائي للمجتمع الذي يأبى تعليم الفتيات مما يؤثر سلبا على سلوك ا تمع حاضرا ومستقبلا.

كما نجد على مستوى التعليم الثانوي لسنة 2006 12850 تلميذ أي ما يقدر بنسبة 44 % من المتمدرسين في التعليم المتوسط مما يبين ثانية نسبة النجاح الضئيلة وعدم مواصلة مسار التعليم وتبقى نسبة تعليم الفتيات مرتفعة في التعليم المتوسط والثانوي نظرا لتمركز هذه المؤسسات في المراكز العمرانية إذ نجدها تبلغ حوالي 56.23 % حيث يتمتع ا تمع بوعي وتفتح أكثر وإدراك أهمية التعليم بالنسبة للمرأة.

ونظرا لهذه الوضعية لقد تم تسطير برنامج هام لبناء خمسة (05) ثانويات انطلقت الأشغال بثلاثة (03) منها سيتم استلامها سنة 2009 م كما تم برمجة ثلاثة عشر (13) مؤسسة تعليمية للطور الثاني موزعة على مختلف البلديات الريفية مما قد يقلل من نسبة التسرب المدرسي الذي تعاني منه هذه المناطق ويتضح لنا ذلك من خلال الجهود المبذولة لترقية قطاع التربية من خلال الجدول رقم (21) الذي يوضح عدد المؤسسات قبل سنة 99 تطورها إلى غاية 2006م

تطور إنجاز المنشآت التربوية للفترة 2006/99 **جدول رقم (21)**

نوع الإنجاز	98	2004/99	2005	2006	المجموع	المجموع العام
ثانوية	12	06	01	05	12	24
متوسطة	26	08	03	18	29	55
مدرسة ابتدائية	231	31 +63 قسم كتوسع	03 أقسام	07	38	269
مطعم مدرسي	87	28	02	46	76	163
سكن وظيفي	171	46	-	-	46	217
قاعة رياضية مدرسية	12	05	06	09	20	32
مرقد للنظام الداخلي	10	03	-	-	03	16

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

من خلال الأرقام المبينة في الجدول أعلاه يتضح التطور المعتبر في انجاز المؤسسات التربوية المختلفة إضافة إلى العدد الهام المبرمج في إطار المخطط 2006/2005 إذ برمجة 12 ثانوية لم يتم انجاز سوى رقم (06) ستة منها في سنتي 2006/2005 وتبقى الستة الأخرى لا تجد مؤسسات الانجاز المؤهلة رغم اتخاذ الهيئات المعنية طريقة تخصيص هذه المشاريع إلى حصص كما أدى نقص مؤسسات الانجاز على مستوى الولاية إلى تأخر إنجاز هذه المشاريع الضخمة.

ويبقى هذا التأخر يشكل عبئا على المؤسسات الموجودة حاليا تحسبا للزيادة المستقبلية في عدد تلاميذ هذا ما يتطلب مراجعة وتقييم كلفة هذه المشاريع مع مراعاة الأسباب الحقيقية لعزوف مؤسسات الانجاز عن هذه المشاريع خاصة وأن الولاية تفتقر إلى مواد البناء والتي يتم جلبها من ولايات مجاورة مما يزيد في كلفتها.

5-جـ-5-قطاع التكوين المهني والتمهين:

يعتبر هذا القطاع من الحاجات الماسة لسكان الولاية نظرا لضعف التأهيل لليد العاملة المحلية، ورغم الاهتمام المعتبر المعطى مؤخرا من طرف هيئات الدولة إلا أن النقص لا يزال كبيرا ويظهر لك جليا من خلال الجدول رقم (22) إذ نجد أن عدد المتربصين بالمعهد الوطني المتخصص يتعدى قدرة اشتغال هذا المعهد إلى الضعف مما يستلزم الإسراع في إدراك النقائص وتوفير الإمكانيات استعدادا للتحديات المستقبلية التي يفرضها اقتصاد السوق والتي تتطلب الكفاءة المهنية لتحقيق التنمية بعيدا عن الطرق البدائية في تسيير الموارد المحلية المختلفة خاصة وان الولاية تفتقر إلى اليد العاملة المؤهلة.

حجم مرافق التكوين المهني بولاية خنشلة.

جدول رقم (22)

المؤسسات	معهد وطني	متخصص	مركز تكوين	مهني	ملحق	بالمركز	ا موع	ا موع
السنة	99	2006	99	2006	99	2006	99	2006
العدد	-	01	04	10	-	02	04	13
قدرة الاستيعاب	-	300	950	2250	-	200	950	2570
المقيمين ضمن النظام الداخلي	-	535	300	1275	-	77	300	1887
عدد المتكونين في الفترة المسائية	-	130	340	304	-	-	340	434
عدد المتمهنين	-	230	180	1680	-	-	180	1910
عدد المتعاقدين	-	70	-	438	-	-	-	508
عدد ربات البيوت المتربصات	-	-	-	464	-	-	-	464

المصدر: مديرية التكوين المهني بالولاية

5-جـ-6 قطاع التعليم العالي:

في إطار البرامج الوطنية استفادت ولاية خنشلة من مركز جامعي الذي انطلقت الدراسة به سنة 2001 بطاقة استيعاب قدرت بـ 861 طالب جامعي وتطور حجمه ليصل الى 6081 طالب سنة 2006 ورغم التطور الكبير لعدد الطلبة إلا أنه لم يصحبه تطورا في مختلف الهياكل والمرافق الضرورية التي تبقى لا تفي بحاجيات الطلبة، إذ يحتوي المركز على ستة (06) معاهد واثنا عشر (12) قسم ومخبر يتسع لـ: 500 طالب و10 مدرجات و55 قاعة للدروس التوجيهية و ست (06) قاعات للمحاضرات و4 مخابر صغيرة و03 قاعات للإعلام الآلي ومكتبة بسعة 500 مقعد، كما يحتوي المركز على إقامة جامعية بحجم 2000 سرير وثلاث مطاعم بحجم 5000 وجبة/ اليوم.

يشرف على تأطير الطلبة 148 أستاذ حاصل على شهادة الدكتوراه و 138 أستاذ حاصل على شهادة الماجستير.

كما استفاد القطاع في إطار المخطط 2009/2005 بـ 6000 مقعد بيداغوجي منها 1500 قيد الانجاز و4500 قيد الدراسة بالإضافة إلى مخبر ومدرج يسع لـ 600 مقعد وهما قيد الدراسة، إضافة إلى توفير إقامة جامعية بـ 4500 سرير منها 500 سرير تم استلامها و500 سرير آخر في طور الانجاز و 3500 سرير في طور الدراسة مع مطعمين جامعيين بحجم 800 وجبة/ لكل مطعم (مطعم واحد قيد الانجاز) بالإضافة إلى قاعتين للرياضة وعمارتين للنشاطات الثقافية قيد الدراسة.

يبقى المركز يعاني من عدم توفر سكنات للأساتذة التي تشكل عائقا لاستقرارهم بالجامعة.

5-جـ-7 قطاع الثقافة والرياضة: تشكل شريحة الشباب النسبة الكبيرة من سكان الولاية إذ تقارب 60 % من مجموع السكان حسب تقديرات مديرية التخطيط لسنة 2006 م وتبقى المرافق الرياضية لا تفي بحاجيات شباب الولاية إذ تعاني الولاية نقصا كبيرا في المنشآت الرياضية التي تعتبر متنفسا هاما للشباب ويتضح لنا ذلك من خلال الجدول رقم (23) والتي لم تشهد اهتماما كبيرا إلا في المخطط 2009/2005 الذي سجلت به العديد من المشاريع تنتظر الإنجاز في السنوات القادمة.

المرافق الرياضية بولاية خنشلة 2006/22 **جدول رقم (23)**

المرافق	99	2006	المجموع	المبرمجة 2009/2006
ملعب متعدد الرياضات	01	00	01	01
ملعب بلدي	02	00	02	19
قاعة متعددة الرياضات	00	01	01	03
ملعب كرة القدم	17	04	21	00
مسبح نصف أولي	00	01	01	02
أحواض للسباحة	02	02	04	02
مركز ثقافي	07	02	00	06
دار الشباب	02	02	04	02
بيت الشباب	00	00	00	01
مخيم للشباب	00	01	01	00
المجموع	22	13	35	34

المصدر: مديرية الشباب والرياضة لولاية خنشلة

إضافة إلى المشاريع المبرمجة هناك أربع مركبات جوارية ومركز جهوي للتدريبات الرياضـية للفرق الوطنية بخنشلة مع تجديد العشب الاصطناعي لملعب كرة القدم لمقر الولاية وتوسـيع طاقـة الاستيعاب لملعب كرة القدم لبلدية قايس مع تغطيته بالعشب الاصطناعي.

أما قطاع الثقافة بالولاية فهو يشمل عدة هياكل منها دار الثقافة بمقر الولاية وتسع مراكـز ثقافية بمختلف البلديات.

كما استفادت الولاية من تدعيم مالي لإنجاز عدة مشاريع منها:

- التهيئة الخارجية للمدينة الأثرية (الكاهنة) ببلدية بغاي.
- تحويل قاعة سينما إلى مسرح ببلدية قايس.
- إنجاز مدرسة للموسيقى بمقر الولاية.

-إنجاز ملحقة للمكتبة الوطنية بمقر الولاية.
-إنجاز ملحق لإنتاج الزربية التقليدية ببلدية بابار.
-إنجاز مسرح للهواء الطلق بمقر الولاية.
-إنجاز مدرسة للفنون الجميلة وملحق للمركز الوطني للأبحاث ما قبل التاريخ، ومكتبة ببلدية قايس.

وفي إشارة إلى قطاع الشؤون الدينية فإن الولاية تشمل على مسجد واحد مصـنف وطنيـا و 105 مسجد محليا و 25 مصلى و 98 قسم لتعليم القرآن ومدرسة قرآنية واحدة.

كما تتوفر الولاية على زاوية واحدة (زاوية سيدي الطيب حفيظي ببلدية أولاد رشاش) ويشرف على تسييرها 169 جمعية ذات طابع ديني و 96 إمام و 77 مدرس قرآن.

5- جـ - 8- الهياكل الإدارية:

لقد استفادت الولاية من غلاف مالي يقدر بـ 4897258300 دج لإنجاز عدة مشاريع إدارية هي:
-مقر لمديرية النقل، -مقر للولاية ومجمع يحتوي على 50 مكتب، -مقر للحماية المدنية، -مقر لمديرية الغابات، -مقر لمديرية الشؤون الدينية والأوقاف، -مقر لفرقة الشرطة المتنقلة، -مقر لمديرية الصـناعة والمناجم حيث بلغت حجم الاستثمارات العمومية في هذا القطاع ما يقدر بنسبة 7.14 % من مجموع الاستثمارات، كما استفادت الولاية في إطار البرنامج التكميلي لحماية النمو وبرنامج الهضاب العليا من 2006/09 غلاف مالي قدر بـ 1115500000 دج لإنجاز (15) مشروع لعدة قطاعات هي: (لم تنطلق بعد)

1-الإدارة المحلية: (-مقرين للدائرة، حظيرة للولاية، مركز لأرشيف الولاية).
2-الأمن الوطني: (-وحدة لتكوين أعوان الأمن ببلدية انسيغة، مقران للأمن الوطني).
3-قطاع العدالة: (- يئة مختلف المقرات الحالية للمحاكم مع تجهيزها بوسائل الإعلام الآلي، -إنجـاز مؤسسة لإعادة التربية ب،300 سرير، -مقر للمحكمة).
4-قطاع السكن والأشغال العمومية: (-إنجاز مقر لمديرية السكن والتجهيزات العمومية، -إنجـاز 06 أقسام كفروع لمديريات السكن والتجهيز، -إنجاز 05 أقسام للأشغال العمومية بمختلف الدوائر).
5-الحماية المدنية: (-إنجاز وحدتين ثانويتين للحماية المدنية، - إنجاز وحدة مركزية للحماية المدنية).
6-قطاع المالية: إنجاز مركز للضرائب، -إنجاز مركزين جواريين للضرائب، -إنجاز 05 مراكز ماليـة للدوائر (مصالح أملاك الدولة)، -إنجاز وتجهيز خزينة الدولة.

7-قطاع الشغل: دراسة وإنجاز وتجهيز وكالة جهوية للشغل، -دراسة وإنجاز وتجهيز مفتشية للشغل.

8-قطاع السياحة: دراسة وإنجاز وتجهيز مركز للاستعلامات والتوجيه السياحي.

من خلال ملاحظتنا للمشاريع المبرمجة في المخطط 2009/2005 يتبين النقص الكبير الذي تعاني منه الولاية من حيث الهياكل الإدارية بمختلف أنواعها مما جعل أداء وتقييم الخدمة العمومية ضعيفة الى حد كبير وعلى جميع المستويات إذ لم ترقى الى مستوى تطور عدد سكان الولاية خاصة في البلديات الـتي تشهد نزوحا كبيرا من المناطق ا اورة لها.

هذا ما يستلزم الإسراع في إنجاز هذه المرافق المبرمجة التي بإمكا ا تحسين وتوفير ظروف للتنمية المحلية مع تفادي التراكم الحاصل بسبب التطور السريع للسكان.

كما تجدر الإشارة إلى ضعف التأطير الإداري لمختلف المصالح نظرا لظروف نشأة هذه الولاية سـنة 1984م.

خلاصة الفصل الثاني:

لمعرفة مدى فعالية هذه الجماعات المحلية في الواقع التنموي حاولنا عرض عام للإمكانيات الطبيعية للولاية والتي يمكن استغلالها وتوظيفها لتفعيل عملية التنمية بمجال الولاية، إذ اتضح جليا التقصير الكبير في توظيف مختلف الموارد الطبيعية للمنطقة والتي بإمكا ا خلق حيوية اقتصادية، بحيث لا يزال مسار التنمية في بدايته، إذ اقتصر على محاولة توفير مختلف الهياكل القاعدية التي شهدت نقصا كبيرا قبل سنة 1999م.

نظرا لنقص الإيرادات المحلية والاعتماد على التمويل المركزي وذلك نظرا للعجز الكبير الذي تشهده معظم بلديات الولاية، التي لا تستطيع توفير نفقات تسييرها ناهيك عن التجهيز والتنمية هذا ما يجعل دور الجماعات المحلية ضئيل جدا لأ ا لا تملك الوفرة المالية الكافية لتحريك عملية التنمية المحلية، بل بقي دورها في محاولة إعداد برامج ومخططات تحاول من خلالها تحديد النقائص على المستوى المحلي وتنتظر الموافقة من الهيئات المركزية التي بدورها تسير هذه البرامج حسب الاولويات التي تراها ضرورية لخلق استقرار اجتماعي وتحسين ظروف المعيشة لسكان المنطقة وتتماشى مع السياسة التنموية للمنطقة.

ذلك من خلال اعتماد صناديق وطنية مختلفة تقوم بتمويل المشاريع المقترحة من طرف الجماعات المحلية وتعتمد أساسا على المخططات القطاعية التي يتم تحريرها من طرف المديريات التنفيذية للولاية ويبقى دور البلديات مقتصرا على الاقتراحات دون القدرة على تمويل مشاريعها التنموية من مداخلها المحلية بسبب قلتها، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها:

- نظام الجباية الذي لا يزال يأخذ الطابع المركزي في تحديد قيمة الجباية ونسبة استفادة الجماعات المحلية منها.
- الحد من حرية الجماعات المحلية في خلق مؤسسات ذات طابع اقتصادي تساهم في رفع مستوى التنمية المحلية.

هذا ما يقلل من دور الجماعات المحلية لأ ا لا تملك الاستقلالية والراحة المالية الكافية لتحريك عجلة التنمية وتبقى سياستها التنموية موجة بصورة مركزية حسب السياسة العامة التي تراها الحكومة مناسبة لكل مرحلة دون مراعاة خصوصيات وإمكانيات كل منطقة وتقاليد ا تمعات المحلية.

يتضح لنا ذلك من خلال الاعتماد على مقترحات المديريات التنفيذية للولاية والتي تقوم بإنجاز بطاقات تقنية وتقييمية لمختلف المشاريع التي تراها ضرورية ومناسبة لمنطقة ما دون إشراك الجمعيات

المدنية ومختلف العناصر الفاعلة في ا تمع المحلي والإصغاء إلى احتياجا ا والتي بامكا ا توجيه مسار التنمية واحتضا ا ودفعها بما يخدم المنطقة بأكثر فعالية مما يراه جهاز الإدارة فحسب، بحيث لا يتم إشراك كل الفاعلين في عملية التنمية وبالتالي ضمان نجاحها.

لقد أصبح من الضروري اعتماد المناهج الحديثة للإدارة الرشيدة في تسيير وسائل التنمية، إذ يظهر لنا الخلل الواضح في أسلوب التسيير لوسائل التنمية لقطاع الفلاحة، إذ خصصت له أموال جد معتبرة إلا أن استغلالها بقي محدودا جدا ولم يكن له الأثر على تنمية الفلاحة بالولاية، وذلك بسبب برمجة مشاريع دون إشراك ا تمع المحلي ا ولم يكن على معرفة ودراية كافية بتسييرها منها على سبيل المثال: تربية النحل، غرس الأشجار المثمرة.

إضافة إلى عدم مراعاة ما يعانيه معظم سكان الريف بالولاية من عدم امتلاك وثائق التمليك للأراضي بسبب الإرث التاريخي لطبيعة استغلال الأراضي إذ كانت تستغل من طرف العائلة الكبيرة وأحيانا تتعدى إلى القبيلة، ونظرا لتدني العلاقات الاجتماعية بسبب التحولات التي شهدها ا تمع الجزائري بصورة عامة مما أثر سلبا على نمط استغلال الأراضي الزراعية وأفقدها قيمتها الإنتاجية، كما تم تقسيمها بطريقة عرفية غير موثقة.

إلا أن هذه التحولات لم تؤخذ في الحسبان حين إعداد البرامج الوطنية والقطاعية للتنمية الفلاحية والتي تشترط توفر وثائق التمليك لكل من أراد الاستفادة من هذه التدعيمات والامتيازات الفلاحية المتنوعة والمتعددة.

هذا ما جعل معظم الفلاحين يحرمون من هذه الامتيازات وبقي استغلال الأراضي دون المستوى المطلوب نظرا لضعف الإمكانيات المادية للفلاحين بسبب سنوات الجفاف الطويلة، خاصة وأن المنطقة تعتمد على زراعة الحبوب من قمح وشعير إضافة إلى غياب الطرق الحديثة لاستغلال الأراضي.

هذا ما يتطلب تكييف قوانين وشروط هذه الامتيازات الفلاحية بظروف سكان المنطقة للنهوض بمستوى الفلاحة لأ ا تبقى المحرك الأساسي لاقتصادها.

وتبقى القطاعات الأخرى كما تعرضنا لها تشهد تطورا من خلال الاستثمارات التي خصصت لإنجاز هياكلها وتجهيزا ا القاعدية في انتظار أداء دورها الذي يعتبر أهم عنصر لإدارة وسائل التنمية مما يتطلب الاهتمام بمستوى القائمين على هذه الإدارات وتحميلهم مسؤولية خلق مناخ إداري يشجع

الاستثمار الخاص في جميع ا الات، خاصة وأن اقتصاد السوق يجعل من هيئات الدولة تقتصر على المراقبة والتنظيم والتوجيه.

كما نؤكد عل ضرورة فتح ا ال أمام القطاع الخاص الذي يعتبر الشريك الأهم في إحداث التنمية على مستوى الولاية وذلك في مجال الاستثمار في إنتاج مواد البناء بإنشاء محاجر خاصة وان الولاية تعاني من نقص كبير من هذه المواد التي يتم جلبها من الولايات ا اورة رغم توفر امكانات محلية هامة في هذا ا ال.

يبقى دور الجماعات المحلية مهم جدا لخلق ظروف للتنمية المحلية بإشراك جميع الفاعلين ا مع فتح الأبواب أمام القطاع الخاص ومساعدته إداريا وإشراك الجمعيات المدنية في توجيه واقتراح ما تراه يناسب الظروف الاجتماعية تمعها المحلي.

ونحاول في الفصل الموالي أن نتعرض إلى دور هذه الأخيرة في التنمية ومدى مساهمتها في صنع القرارات وتشجيع المبادرة المحلية.

الفصل الثالث

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بولاية خنشلة

الفصل الثالث :

دور ا تمع المدني في التنمية المحلية بولاية خنشلة.

مقدمة:

1-الأسس التاريخية للمجتمع المدني.

2-نشأة ا تمع المدني الجزائري.

3-دور الجمعيات في الواقع التنموي بولاية خنشلة.

4-تطور الجمعيات المدنية بولاية خنشلة 99./2006

5-توزيع الجمعيات المدنية عبر بلديات ولاية خنشلة.

6-مفهوم مشاركة ا تمع المدني في التسيير والتنمية المحلية.

7-أهداف مشاركة ا تمع المدني في التسيير والتنمية المحلية.

8-أهمية مشاركة ا تمع المدني في التسيير والتنمية المحلية.

9-استراتيجيات مشاركة ا تمع المدني في التسيير والتنمية.

10-عوائق قيام ا تمع المدني الجزائري.

10-أ-العوائق السياسية.

10-أ-1-ضعف الجمعيات والمنظمات المدنية.

10-أ-2-غياب ثقافة سياسية.

10-ب-العوائق الاجتماعية والقانونية.

خلاصة الفصل الثالث.

دور ا تمع المدني في التنمية المحلية بولاية خنشلة

مقدمة:

يعتبر الرأسمال الاجتماعي عماد التنمية لأنه لا يمكن المحافظة على الرأسمال المادي دون التنظيم الاجتماعي الذي يتم من خلال مختلف المنظمات والجمعيات المدنية التي ظهرت كأحد التنظيمات الاجتماعية التطوعية دفاعا على مصالحها المشتركة أو من خلالها ظهر ما يسمى با تمع المدني في الدول الغربية، إذ تعددت مفاهيمه حسب تصور مختلف المفكرين الغربيين مما يستدعي التعرض إلى نشأة هذا المفهوم الذي أصبح متداول من مختلف المنظمات الدولية، وتردده مختلف الخطابات السياسية إضافة تحليل المستوى الذي بلغه ا تمع الجزائري في تنظيم نفسه ودور سلطة الدولة في توجيهه ومدى توفير المناخ الملائم لتطوره، إضافة إلى إبراز مدى اقتناع سلطة الدولة بدور الجمعيات المدنية والتي حددت لها شروطا لتكوينها وأطرا لنشاطها باعتبارها الشريك الهام في تحقيق الاستقرار الاجتماعي و دفع التنمية من خلال تعبئة أفراد ا تمع وتحسيسهم لمسؤوليتهم تجاه مجتمعهم وبلدهم، إضافة إلى دور هذه الجمعيات المحلية في إحياء النشاطات الثقافية والرياضية على مستوى بلديات الولاية، ومدى أثرها على الواقع الاجتماعي للمجتمع المحلي.

كما نتعرض إلى مفهوم ودور مشاركة هذه الجمعيات في العملية التنموية وأهدافها الاستراتيجيات المحددة عالميا.ونظرا لمعرفتنا بواقع ا تمع المحلي والمستوى الضعيف في مشاركته في التنمية نحاول التطرق إلى الأسباب والعوائق التي تمنعه من أداء دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

1-الأسس التاريخية للمجتمع المدني: يعتبر مفهوم ا تمع المدني إنتاج للتجربة الغربية حيث ساهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة أهمها: مدرسة العقد الاجتماعي[1](social contrat)، المدرسة الهيجلية [2]، والمدرسة الماركسية، وبصفة خاصة المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي[3].

---

[1] أهم فلاسفة ومفكري العقد الاجتماعي- الفيلسوف الإنجليزي جون لوك ولد بـ: WRINGTON 1632 – 1704، صاحب كتاب التعاقد الاجتماعي 1690. وكتاب التربية والتسامح.

-المفكر الإنجليزي هوبس توماس: ولد بـ: WESPORT 1588-1679م، صاحب كتاب LEVIATHEN 1651م.

- المفكر الفرنسي مونتيسكيو ولد بالقرب من بوردو عام 1689-1755م صاحب كتب روح القانون 1748م، الذي شكل أهمية كبيرة بالنسبة للتاريخ الدستوري الليبرالي ومبادئه القائمة على أساس الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

-الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو، ولد بجنيف 1712-1788م، صاحب كتاب العقد الاجتماعي 1762م.

[2] الفيلسوف الألماني فريديريك هيجل ولد بـ: شتوتغارت 1770-1831م، صاحب كتاب المنطق وكتاب مبادئ فلسفة القانون أشتهر بفلسفته الهيجلية التي تعتمد على العقل.

[3] الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي 1891-1937م.

ففي القرن الثامن عشر أقرت مدرسة العقد الاجتماعي بضرورة وجود ا تمع المدني كسلاح للحد من سلطة الدولة الإقطاعية[1]، وفتح ا ال أمام أفراد ا تمع لاختيار نظام اجتماعي متفق عليه فيما بينهم يحفظ حقوقهم جميعا، ويمنع استغلالهم من طرف فئة قليلة تقف وراء تسيير شؤون الدولة والتي استغلت الكنيسة لتمرير مشروعها الفكري والإيديولوجي وحماية مصالحها الضيقة، فا تمع المدني هو وسيلة لكسر نظام سلطوي سياسي واقتصادي يحمي مصالح أقلية من ا تمع وفتح الأبواب والفرص أمام كافة أفراد ا تمع لتجسيد أفكارهم وتحقيق مصالحهم في إطار اجتماعي واقتصادي تحترم فيه حقوق الجميع وهذا بالنسبة لمدرسة العقد الاجتماعي.

في بداية القرن التاسع عشر انتقد المفكر الألماني فريديريك هيجل في كتابه نقد فلسفة الحق الصادر سنة 1821م بحيث اعتبر ا تمع المدني في صياغته التعاقدية قاصر على تحقيق الأمن[2].

إذ ينكر الانسجام الذي تحدده نظرة التعاقد بين الدولة وا تمع المدني مؤكدا عجز هذا الأخير على إقامة وتحقيق العدل والحرية من تلقاء نفسه ويقترح أن تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية[3]، وان الدولة هي القادرة على توحيد ا تمع فهو لا يعتبر ا تمع المدني إطارا طبيعيا للحرية وإنما هو فضاء للحياة الأخلاقية بوصفه ناتجا تاريخيا لابد من تدخل الدولة لضبطه وحل التناقضات الداخلية به ومن واجب ا تمع المدني أن يخضع لسلطة الدولة.

أما ا تمع المدني في نظر كارل ماركس فله مفهومان: فمن جهة يعتبر ا تمع المدني قاعدة الواقعية والمادية للدولة ومن جهة أخرى يعتبره نقيضا للدولة، فهو يرى ا تمع المدني ذلك البناء التحتي الذي تشيد عليه العمارة السياسية للدولة، فهو ينظر إلى ا تمع المدني من زاوية الحركية الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية التي تسيطر على نوعية الأداء السياسي، فهو إذا كيان مزدوج فهو مجتمع مدني اقتصادي من جهة وسيادي من جهة أخرى.

أما المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891-1937) فيرى أن ا تمع فضاء يضم المؤسسات الحاكمة والحرة والكنائس ومختلف النقابات وان الدولة يجب أن لا تقتصر على دورها القمعي بل لابد من إدارة مؤسسا ا بقوانين تحترم الحقوق الخاصة والعامة فهو يعتبر ا تمع المدني القاعدة والمضمون الأخلاقي للدولة يسيطر ويمارس السياسة ولا يقتصر على الاقتصاد فحسب ويضمن حرية العقيدة

---

[1] مصطفى كامل السيد: تعقيب على بحث نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت 1992م.
[2] حسام عيسى: تعقيب على بحث نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، 1992م.
[3] كمل عبد اللطيف: تعقيب على بحث نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، 1992م.

لأفراد ا تمع ويركز تحليله على تكامل الأدوار بين ا تمع والدولة في كيفية وصول الطبقة العاملة بظروفها الاجتماعية إلى السلطة في روسيا رغم خصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية المميزة عن أوروبا، ويرجع سبب ذلك إلى هشاشة الدولة وانفصالها عن القوى الاجتماعية التي تضمن استمرارية الدولة وهي عكس الدول الغربية التي ركزت في أدائها على ا تمع المدني وحافظت على تلاحمها معا في الأداء السياسي والاقتصادي.

نستنتج مما سبق سياقان يوضحان التطور الذي عرفه مفهوم ا تمع المدني سواء في نظرية التعاقد الاجتماعي أو من وجهة نظر غرامشي أو في الاستعمال الحالي الذي يحدد درجة تطور ا تمع المدني في اتجاه الإقرار بالتعددية والمشاركة السياسية:

1-ظهور مفهوم ا تمع المدني مقابلا للمجتمع الطبيعي التقليدي من ناحية، ومن ناحية أخرى كرد فعل على ا تمع الديني الذي وظف الدين لأغراض ومصالح ضيقة في أوروبا إلى غاية القرن الثامن عشر.

2-محاولة جعل ا تمع المدني بالمفهوم المعتدل الذي يلعب دورا موازيا لسلطة الدولة بحيث يمنعها من الجور والطغيان من خلال مؤسسا ا ويقيد سلطتها ويراقب أدائها بحيث يكون التوازن في خدمة ا تمع[1].

2-نشأة ا تمع المدني الجزائري:

يعتبر ما سبق هو الإطار الفكري التنظيري الذي نشأ به مفهوم ا تمع المدني بحيث تحددت ملامحه وعناصره الأساسية عند الغرب، أما بالنسبة للمجتمع المدني الجزائري فله بيئة وخصوصيات مختلفة كان لها الأثر الكبير في توجيهه في أطر محددة هي:

1-الإطار الإسلامي الذي ترك بصماته الواضحة في توجيه ا تمع الجزائري وإعطائه مميزات خاصة به.

2- الإطار الوطني الذي استعمل في مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر وحاول العديد من خلاله جمع شمل الجزائريين لمناهضة الاستعمار بعيدا عن الجانب الإيديولوجي في شكل حركات وطنية ذات اتجاهات مختلفة.

---

[1] عبد الحميد الأنصاري: مفهوم عربي إسلامي المجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، العدد 272 مركز دراسات الوحدة العربية 2001.

3-مرحلة ما بعد الاستقلال أين تبنى ا تمع الجزائري في إطار بناء الدولة الجزائرية ج الاشتراكية الذي يلغي استقلالية منظمات ا تمع المدني والاعتماد على سياسة الحزب الواحد ومنع الحركة الجمعوية المدنية.

من البديهي القول أن ا تمع المدني غير ممكن أن ينشأ من دون توفر فضاء ديمقراطي حقيقي تأسس فيه مؤسسات وتنظيمات نابعة من عمق ا تمع تراقب وتبدع وتكمل سبل تطور أفراد ا تمع وتضمن مشاركتهم في السلطة السياسية والاقتصادية.

إن السلطة في الجزائر بعد الاستقلال لم تكن عاملا لاستيعاب النـزاعات أو إطارا مهدأ لها بل كانت غاية في حد ذا ا وكان ذا المفهوم للسلطة مضاعفات تتمثل في الجنوح إلى القمع للاستمساك ا، وهو ما يجري في جميع الدول التي حصلت على استقلالها بالكفاح المسلح، فإنه بدلا من التمييز بين حكم مدني وآخر عسكري، إذ تولى قادة الثورة نفسهم قيادة السلطة السياسية بعد الاستقلال وحاولوا الاستمساك ا دون حل المشاكل الجوهرية للمجتمع.

لم يكن الجيش يحمل مشروعا مجتمعيا وإنما كانت غايته حصر الإمكانات الجنينية للمجتمع المدني وبقي كمصدر للسلطة إلى يومنا هذا.

لقد أفضى هذا الاحتكار ال السياسة إلى عرقلة تبلور مجتمع مدني مستقل يتحرر فيه الفكر وتحترم فيه الحريات الفردية والجماعية، مما أدى إلى انعكاسات كبيرة على الاقتصاد لأ ا تتيح فرصا لتكوين ثروات ليس عن طريق الإنتاج ولكن عن طريق التحكم في دواليب السلطة وما يترتب عن ذلك من امتيازات ومضاربات.

لقد ظهر في الجزائر سلطتان:

-سلطة عسكرية جعلت من نفسها مصدرا للشرعية.

-وسلطة تنفيذية تعتمد في قرارا ا على الأولى، إذ نجد السلطة العسكرية امتنعت عن وضع مؤسسات لإدارة مسؤوليا ا واكتفت السلطة التنفيذية بإضفاء الطابع المؤسساتي على أجهز ا.

فالسلطة الحقيقية هي تلك التي تمارسها الهيئة العسكرية أما الظاهرة فيتولاها رئيس الجمهورية بحكومته، وقد تولد عن هذا عدم مسؤولية السلطة العسكرية وإعفاء المسؤولين الذين تم تنصيبهم لإدارة الحكم من مسؤولية الخطأ هذا ما يجعل دولة القانون مستحيلة التحقق ما دام نظام المحاسبة لا يطال المسؤولين الحقيقين وذووا المراكز العالية في جهاز الدولة .

إضافة إلى صعوبة التحدث عن مجتمع مدني قائم بمعنى الكلمة والذي من صفاته الالتفاف حول أفكار ومشاريع اجتماعية وثقافية واقتصادية معينة إذ نجد السلطة الحاكمة تتدخل في كل جزئيات ا تمع وتشتتها أو تنظمها حسب أهدافها وبالأساليب التي تراها تخدم استمرار بقائها في الحكم، مع إيجاد صعوبة لقراءة الخلل في العلاقة بين السلطة الحاكمة لشؤون الدولة وا تمع.

يتضح لنا ذلك بصورة واضحة من خلال عرض دور الجمعيات المدنية في الواقع التنموي بولاية خنشلة التي نعتبرها عينة من واقع ا تمع الجزائري ككل.

3- دور الجمعيات المدنية في الواقع التنموي بولاية خنشلة:

إن اختيار سلطة الدولة لمنهج التعددية السياسية فرض عليها الاعتراف بقوى ا تمع من خلال الجمعيات والدور الذي يمكنها أن تلعبه هذه الإصلاحات الجديدة و التي تقتضي تقييما جديدا للوظيفة الاجتماعية وضرور ا وذلك من خلال توفر فضاء قانوني يسمح بإنشاء مختلف الجمعيات بحرية تامة مع احترام الضوابط العامة المحددة في القانون 31/90 الذي يحدد شروط تشكيل ونشاط الجمعيات المدنية، وكان الهدف الأساسي منه هو تنظيم القوى المختلفة للمجتمع لضبط التعاون والتشاور معها مع تحمل مسؤوليتها أمام ا تمع وسلطة الدولة في آن واحد وذلك من خلال إشراكها في رسم مسار التنمية في مختلف مستويا ا (فقد أصبح دور الجمعيات مرجحا وأساسيا في سياق ما هو اجتماعي وسياسي إذ بدأت الظاهرة الديمقراطية تتكرس تدريجيا)[1].

إن الواقع الجديد فرض على سلطة الدولة التعامل معه بصيغة جديدة واعتبار الحركة الجمعوية إطارا ملائما للتعبئة والمشاركة الشعبية للتكفل بمشاكل ا تمع ومنحها العون والدعم اللازمين للقيام بالأعمال ذات المنفعة العامة التي تتطلع إليها مختلف ا تمعات المحلية.

لقد بدا يأخذ هذا الدور أبعادا أخرى من خلال وعي وإدراك سلطة الدولة بضرورة إقامة شراكة فعلية متعددة القطاعات بما فيها الإدارات العمومية والجمعيات المدنية والمنتخبون المحليون والجماعات المحلية والقطاع الخاص ومختلف الشخصيات التي تراها ذات وزن وفعالية في ا تمع وذلك بغرض خلق استقرار اجتماعي يشارك فيه الجميع من خلال تقديم اقتراحاته والتي من شا ا أن تحقق ذلك من خلال توجيه مسار التنمية المحلية توجيها سليما يراعي التوازن ا الي والبشري.

وكان التركيز بصورة خاصة على الجمعيات المدنية لعدة اعتبارات منها:

---

[1] وزارة الداخلية: الإمكانات البلدية في توافر مناصب الشغل والتكفل بالشباب.

- تعتبر الجمعيات وسيلة أساسية يستطيع الأفراد بواسطتها تحديد احتياجا م وتطوير مبادرا م وإقامة حوار وتشاور مع المؤسسات والهيئات العمومية.

-كما أ ا تعتبر مدرسة للديمقراطية تعد الأفراد لتحمل المسؤوليات داخل ا تمع وتنمية قدرا م لمقاومة الظواهر الطارئة.

-أ ا عامل تجديد يسمح بتقديم أجوبة مرنة وإبداعية للاحتياجات الاجتماعية المتطورة مع مرور الزمن.

-امتلاك هذه الجمعيات القدرة على تعبئة ا تمع وعملها على استشارة أفراده مع القيام بعملية التحسيس وحماية البيئة.

بالإضافة إلى هذه الأدوار ذات الطابع النفسي والاجتماعي هناك أدوار عملية لها الأثر في عملية التنمية وذلك من خلال:

-تنظيمها لأفراد ا تمع في شكل مجموعات تدافع عن أهداف جماعية يسهل التعامل معها من طرف الهيئات العمومية.

-تسهيل طريقة التشاور والاقتراح للمشاريع التنموية.

-احتكاكها المباشر مع أعماق ا تمع ونقل انشغالاته حسب الأولويات.

إن للجمعيات دور كبير في عمليات التنمية بشقها المعنوي والنفسي والواقعي واعتراف الدولة ا كان ضرورة أكثر من نتيجة من خلال التأكيد على أن تحقيق أهداف التنمية يعتمد على (العمل على إقناع ا تمع المدني بصبر وبصيرة بمساعدة الحركة الجمعوية من خلال برامج تحسيسية وإشراكه في اتخاذ القرار إلحاحية وطنية)[1].

لكن للأسف الشديد يبقى واقع مجتمعنا غير ما هو مسطر ومخطوط ذلك لضعف الوعي عند أفراد ا تمع وفقدان الثقة بسلطة الدولة بدرجة أولى، إضافة إلى تقصير سلطة الدولة في عدم اختيار الأساليب ا دية في تفعيل حركية ا تمع والقضاء على سلبية أفراده وتبقى الحركة الجمعوية دون الأداء المنوط به ويظهر لنا ذلك جليا من خلال متابعة واقع الجمعيات المدنية في ولاية خنشلة وعدم أدائها لدورها الفعال الذي بإمكانه دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء ويرجع ذلك أساسا إلى النظام العشائري الذي يعيشه ا تمع المحلي الذي تبقى فيه المصالح الضيقة هي

---

[1] وزارة البيئة وتهيئة الإقليم: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 الديوان الألماني للتعاون التقني ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة. الجزائر ماي 2001 ص 115.

السائدة، ومما زاد في الأمر تعقيدا تكريس سلطة الدولة لما هو واقع دون الإرادة في تغييره بأساليب حضارية، إذ مازال التعامل مع ا تمع من خلال رؤساء القبائل وأعيا ا في نظر سلطة الدولة غير مدركين توجه الأجيال الصاعدة التي لا تؤمن ذا النظام القديم والذي لم يعطي نتائج فعلية في واقع التنمية بالولاية بل بقيت الأمور كسابقا ا بمراعاة مصالح الأقلية باسم ا تمع ونستشف ذلك بصورة واضحة من خلال عزوف الشباب عن تنظيم أنفسهم في شكل جمعيات ويتأكد لنا ذلك من متابعة تطور الجمعيات بمختلف أنواعها عبر بلديات الولاية حسب الجدول رقم (24) .

4: تطور الجمعيات المدنية بولاية خنشلة للفترة 2006/99

تعتبر الفترة السابقة لسنة 1999 هي الأهم في تشكيل الجمعيات المدنية حيث بلغ عددها 806 جمعية منذ سنة 1989 م أين بدأ تشكيل هذه الجمعيات وازداد عددها أكثر إثر إصدار القانون 31/90 الخاصة بالجمعيات المدنية أين كان الحقل الاجتماعي أكثر حرية لتشكيل هذه الجمعيات وكانت حاجة السلطة الحاكمة أكثر في التعامل مع هذه الجمعيات نظرا للظروف التي كانت تمر ا وكان غياب الثقة المتبادل بين ا تمع والسلطة هو الذي يسيطر على العلاقة بينهما.

ونظرا لضرورة خلق مجال للشرعية الغائبة اضطرت السلطة الحاكمة إلى تفعيل هذا ا ال الجمعوي وذلك بعد استقصائنا لمعظم الجمعيات التي تقر بتعاملها مع السلطة في الظروف العسيرة التي مرت ا البلاد ككل وكان التعامل ليس من باب التنمية المحلية ولكن من باب محاولة خلق استقرار اجتماعي فحسب، وكان التمويل لهذه الجمعيات ضعيفا جدا من طرف مختلف هيئات الدولة والمرتكزة أساسا على مختلف البلديات وا لس الشعبي الولائي مع مديرية الشباب والرياضة.

كما أن تأسيس الجمعيات اعتمد على أساس أن وجودها يعتبر ضروريا في مؤسسات معينة مثل المؤسسات التربوية التي بلغ عددها قبل سنة 1999 م 234 جمعية لأولياء التلاميذ إضافة إلى 107 جمعية دينية تتكفل بتسيير شؤون المساجد بمختلف بلديات الولاية.

كما اعتمدت السلطات الإدارية على تشجيع إنشاء جمعيات للأحياء السكنية إذ كانت في تلك الفترة لا تقبل المطالب الخاصة لحي معين دون طرحه من قبل جمعية معتمدة من طرف الدولة، وقد حث على ذلك رئيس الحكومة كل الولاة على التعامل مع مختلف الجمعيات حسب التعليمة رقم 96/687 الواردة من السيد رئيس الحكومة بتاريخ 1995/10/23 الخاصة بمساهمة الحركة الجمعوية في تسيير الشؤون المحلية.

كما تم إنشاء عدد هام من الجمعيات الرياضية خاصة وأن فئة الشباب تهتم بهذا الجانب في حياتها وكان ذلك من خلال هذه الجمعيات التي بلغ عددها حوالي 128 جمعية قبل سنة 1999 م كما هو موضح في الجدول رقم (25).

أما المجالات الحياتية الأخرى لم تحض باهتمام من طرف سكان الولاية لان النظام العشائري لا يزال يطغى على الحياة الاجتماعية للمجتمع المحلي.

وبعد أن تحقق الاستقرار الأمني إلى درجة كبيرة وجاءت مرحلة التنمية التي تبنتها السلطة الحاكمة والتي سعت إلى التعامل مع مختلف الجمعيات المعنية في قضية التنمية أين أنشأت أعدادا معتبرة خاصة المهتمة بقطاع الفلاحة حيث كان القطاع الهام الذي أوليت له العناية الخاصة بهذه الولاية.

فبعدما كانت تسع(9) جمعيات منذ بداية التسعينات إلى غاية سنة 1999 أنشأت 55 جمعية إلى غاية سنة 2006 م وكان مجال نشاطها هو الدفاع على الحقوق الجماعية للفلاحين خاصة في المناطق الجبلية لأن برامج الإنعاش الاقتصادي وحماية النمو بالإضافة إلى برامج التنمية الريفية كانت موجهة إلى البلديات الجبلية قصد خلق الاستقرار بها ومنع النزوح نحو المناطق الشمالية.

في حين زاد عدد جمعيات الأحياء السكنية أين بلغ في الفترة 99 إلى غاية سنة 2006م 164 جمعية وهي متمركزة في البلديات ذات الطابع العمراني من مقر الولاية خنشلة وبلدية قايس والمحمل وأولاد رشاش وهي أنشئت أساسا للدفاع عن مصالح أحيائها من توفير مختلف المرافق والتجهيزات الضرورية خاصة مع انتهاج سياسة تنموية من طرف مختلف هيئات الدولة والتي ركزت في المناطق العمرانية على تهيئة مختلف الأحياء السكنية بها وتوصيلها بمختلف الشبكات، السبب الذي جعل سكان هذه الأحياء يسعون إلى تنظيم أنفسهم في شكل جمعيات لتبليغ انشغالاتهم إلى الهيئات الإدارية المعنية.

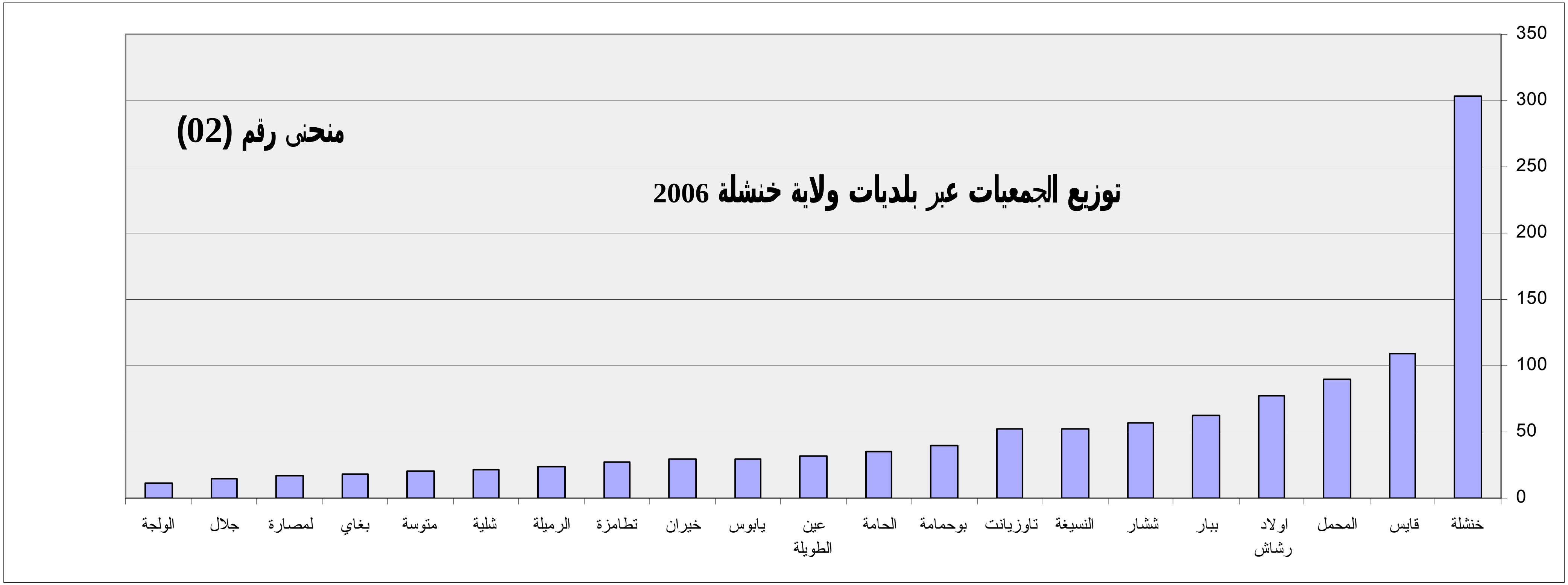
لكن رغم التطور الملاحظ لعدد الجمعيات عبر مختلف البلديات كما هو مبين في المنحنى رقم(2) إذ بلغ معدلها جمعية واحدة لكل 348 ساكن بالبلدية، إلا أن إنشاء هذه الجمعيات كان مصاحبا للعملية التنموية التي انتهجتها سلطة الدولة ومحاولة منها لإشراك المجتمعات المحلية في ترتيب أولوياتها بتقديم اقتراحاتها إلى الهيئات المعنية بغية

جدولتها في البرامج التنموية التي ركزت بصورة كبيرة على توفير الهياكل القاعدية بمجال الولاية نظرا لحرمان هذه الولاية من الدعم في السنوات السابقة.

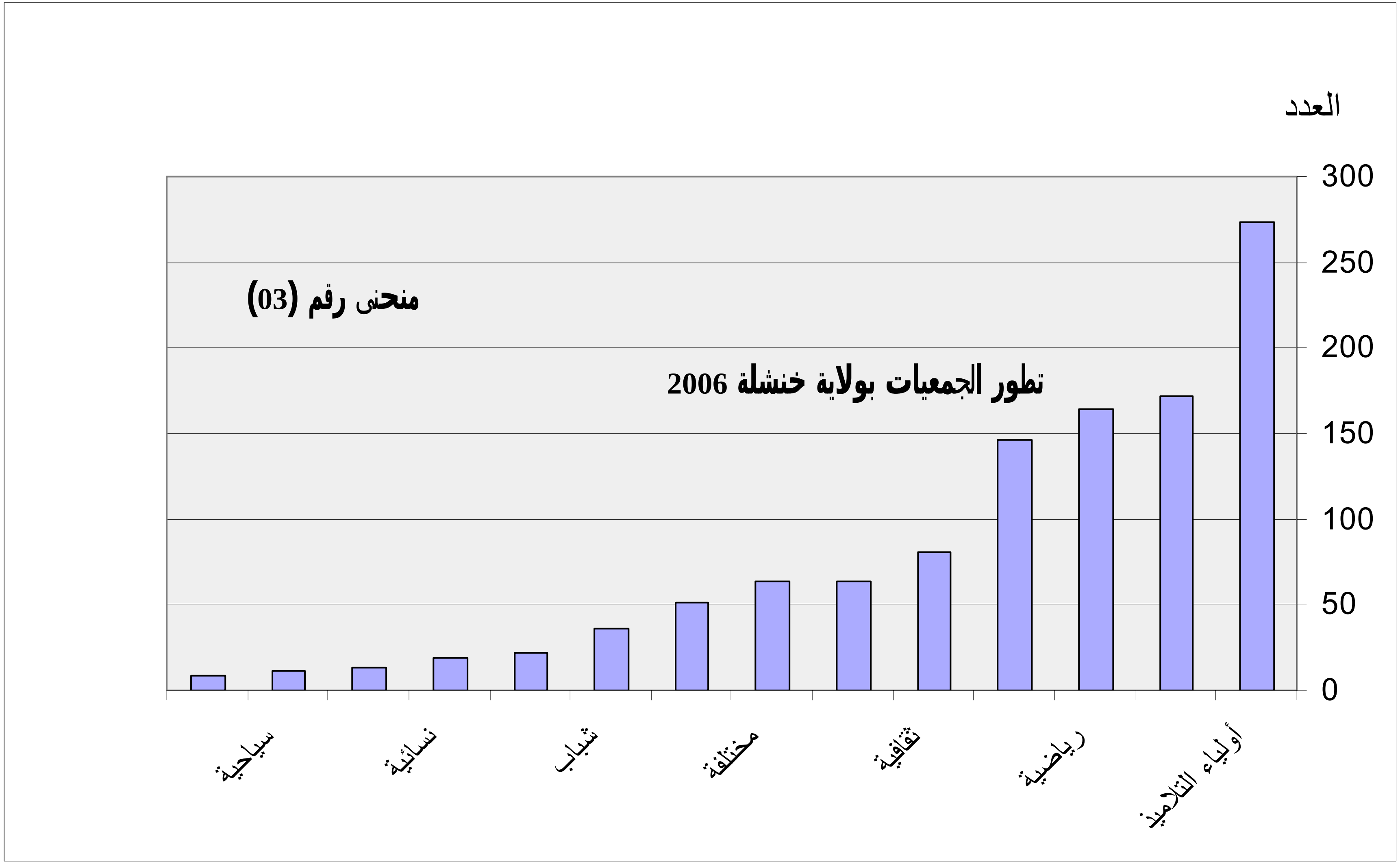
تطور الجمعيات المدنية بولاية خنشلة للفترة 2006/1999 جدول رقم (25)

الجمعية	أولياء التلاميذ		الدينية		رياضية		الأحياء		الثقافية		فلاحية		مختلفة		اجتماعية		الشباب		مهنية		نسائية		صحية		سياحية		البيئة		المجموع الكلي	النسبة
السنة / البلدية	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	ق 99	99 /06	إلى غاية 2006	%
خنشلة	40	11	22	15	24	13	21	20	22	08	01	03	21	04	10	11	09	03	10	05	04	09	06	01	04	02	03	-	303	26.93
قايس	14	04	07	04	18	04	10	09	10	01	01	03	08	01	02	02	03	01	02	-	01	01	02	-	-	-	01	01	109	9.68
المحمل	17	03	09	07	13	02	08	04	02	02	01	03	06	-	06	-	03	-	01	-	-	-	01	-	01	-	01	-	90	8
أولاد رشاش	15	03	12	07	11	03	08	01	02	02	01	01	03	-	02	01	03	-	-	-	-	-	02	-	01	01	-	01	77	6.84
ببار	12	02	07	03	11	02	03	03	05	-	01	01	04	-	06	-	01	-	-	-	-	-	01	-	01	-	-	-	63	5.60
ششار	14	02	07	02	07	-	06	05	-	-	01	06	03	-	02	-	01	-	-	-	-	01	-	-	-	-	-	-	57	5.06
النسيغة	13	01	03	04	06	02	08	02	01	01	-	05	01	-	-	-	04	-	-	-	-	-	-	-	-	-	01	-	52	4.62
تاوزيانت	10	01	04	03	06	01	05	04	05	01	-	02	06	01	-	-	01	-	-	-	01	-	-	-	-	-	01	-	52	4.62
بوحمامة	07	01	04	02	04	04	03	01	02	-	-	09	-	-	-	-	02	-	01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	40	3.55
الحامة	13	02	01	01	04	-	04	02	02	-	-	01	01	-	-	-	01	-	02	-	-	-	-	-	-	01	-	-	35	3.11
عين الطويلة	12	03	03	02	02	01	06	01	01	-	-	-	-	-	-	-	-	01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	32	2.84
يابوس	09	01	03	01	04	01	03	01	03	-	01	01	-	-	01	-	01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	30	2.66
خيران	05	01	06	08	01	-	03	02	-	-	-	02	01	-	01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	30	2.66
طامزة	10	01	01	01	02	-	-	-	-	-	01	07	01	-	01	01	-	-	01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	27	2.20
الرميلة	11	-	-	01	06	-	-	-	04	-	01	01	-	-	01	01	-	-	-	-	-	01	-	-	-	-	-	-	24	2.13
شلية	07	01	03	02	02	-	-	-	01	-	-	04	-	-	01	-	01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22	1.95
متوسة	06	-	05	-	03	01	02	01	01	-	-	-	01	-	-	-	01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	21	1.86
بغاي	08	01	01	01	02	01	-	-	01	-	-	-	-	-	01	01	-	-	-	-	-	01	-	-	-	-	-	-	18	1.60
لمصارة	04	01	04	-	02	-	-	-	02	-	-	03	01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	17	1.51
جلال	05	-	03	03	01	-	-	-	01	-	-	02	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	15	1.33
الولجة	02	-	02	01	02	01	-	-	01	-	-	01	01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11	0.97
المجموع حسب الفترة	234	39	107	65	128	36	90	56	66	15	09	55	58	06	34	17	31	05	17	05	06	13	12	01	07	04	07	02	1125	100
المجموع الكلي	273		172		164		146		81		64		64		51		36		22		19		13		11		09			

المصدر: مديرية التقنين والشؤون العامة لولاية خنشلة



المصدر: مديرية التقنين والشؤون العامة لولاية خنشلة



المصدر: مديرية التقنين والشؤون العامة لولاية خنشلة

5-توزيع الجمعيات المدنية عبر بلديات ولاية خنشلة:

من خلال ملاحظتنا للمنحنى رقم (2) تتبين لنا البلدية التي تحتوي أكبر عدد للجمعيات وهي بلدية خنشلة باعتبارها عاصمة الولاية إضافة إلى حجمها السكاني الذي بلغ أكثر من 100000 نسمة فهي تحتوي تقريبا على ثلث مجموع سكان الولاية.

كما أ ا تعتبر حقل اجتماعي ذابت فيه ال عات والعادات العاشرية في مجالات كثيرة فأصبحت الأحياء السكنية تضم هجينا من مختلف القبائل والعشائر وأصبحت تجمعهم مصالح مشتركة وجب عليهم الدفاع عنها بطرق جماعية في شكل جمعيات إذ بلغ عددها الإجمالي حسب المنحنى رقم(3) 303 جمعية إلى غاية سنة 2006 م أي بنسبة 26.93% من مجموع عدد جمعيات الولاية ككل وتأتي في المرتبة الأولى جمعيات أولياء التلاميذ التي بلغت 51 جمعية ثم جمعيات الأحياء السكنية بـ :41 جمعية ثم الجمعيات الدينية والرياضية بـ :37 جمعية لكليهما وبعدها الجمعيات الثقافية بـ : 30 جمعية، وتبقى الجمعيات الناشطة في مجال البيئة والصحة والسياحة دون المستوى المطلوب نظرا لعدم وعي ا تمع المحلي ذه الجوانب في حياته ويبقى شيء طبيعي ما دامت البلدية تفتقر إلى شروط وظروف الحياة الكريمة وذلك من خلال يئة جميع الأحياء وتوصيلها بمختلف الشبكات ومختلف المرافق الصحية والرياضية التي تفتقر إليها أحياء المدينة.

كما تقل ا الجمعيات الفلاحية نظرا للتشبع الوشيك ال بلديتها بالعمران.

كما تأتي بلدية قايس في المرتبة الثانية بعد عاصمة الولاية خنشلة بحكم أ ا أكبر بلدية من حيث عدد السكان إذ بلغ 37962 نسمة سنة 2008، وتعتبر نقطة التقاء لثلاثة قبائل عكس البلديات الأخرى التي تضم كل واحدة منها عرش واحد.

تبلغ عدد الجمعيات ا 109 جمعية تتصدرها الجمعيات الرياضية بـ 22 جمعية أي ما يعادل 18 .20%كو ا القاسم المشترك لشباب جميع القبائل ثم تأتي جمعيات الأحياء السكنية بـ 19 جمعية أي ما يعادل نسبة 43 .17% من مجموع الجمعيات بالبلدية ثم تأتي جمعيات أولياء التلاميذ بـ 18 جمعية بنسبة 51 .16%، ثم الجمعيات الثقافية بـ 11 جمعية أي بنسبة 10% وتبقى القطاعات الأخرى دون اهتمام السكان المحليين نظرا للتقاليد المعمول ا من طرف الإدارة المحلية، إذ يتم توزيع مختلف الامتيازات من قطع أرضية وسكنات اجتماعية وريفية وفق الأعراف المعمول ا من طرف الإدارة،

إذ يتم استدعاء كبار وأعيان القبائل من طرف الهيئات الإدارية المحلية والبلدية ويتم التوزيع وفق حجم كل قبيلة.

تعتبر الإدارة هؤلاء الممثلين هم الشركاء الحقيقيين في الاستشارة في مختلف القضايا المحلية باعتبارهم السلطة الاجتماعية التي من شأ ا فض الخلافات وتحقيق الاستقرار الاجتماعي بمختلف البلديات.

كما تعتمد على الجمعيات في تنشيط الحقل الثقافي والرياضي بتنظيم مختلف النشاطات المحلية والوطنية التي تقتضي حضور مختلف الولايات والبلديات.

إضافة إلى استدعاء السلطات الإدارية لجمعيات الأحياء مع أعيان كل بلدية وعرض مختلف البرامج مسبقا ومحاولة إقناعها بضرورة تحديد الأولويات حسب ما تراه الإدارة مع محاولة خلق غطاء مجتمعي للمخططات المحضرة من طرفها.

ثم تأتي بلدية المحمل بما يقارب 90 جمعية تتصدرها جمعيات أولياء التلاميذ وبعدها الجمعيات الدينية والرياضية ثم الثقافية، وتبقى ا الات الحياتية الأخرى يطغى عليها طابع التسيير حسب المشاتي التي تعتبر من أهم مكونات القبيلة أو العرش إذ يتم توزيع الامتيازات حسب تقاليد متعود عليها دون زعزعة الاستقرار الاجتماعي لهذه البلدية.

بعده نجد بلدية أولاد رشاش التي يبلغ عدد الجمعيات ا 77 جمعية تتصدرها جمعيات أولياء التلاميذ بـ 18 جمعية والجمعيات الدينية بـ 16 جمعية لكن يبقى التعامل مع سكان هذه البلدية بمنطق العرف المختار من طرف الإدارة المحلية.

ويبقى عدد الجمعيات في البلديات الأخرى في تناقص ابتداء من بلدية بابار التي تحتوي على 63 جمعية وبلدية ششار بـ 57 جمعية، وبلدية نسيغة بـ 52 إلى أن تصل إلى بلدية الولجة الواقعة في جنوب الولاية بـ 11 جمعية و يتضح لنا ذلك بصورة واضحة من خلال الخريطة رقم 08.

كملاحظة عامة يبقى دور الجمعيات المدنية دون المستوى المطلوب للتدخل في مجال التنمية لأسباب عديدة منها:

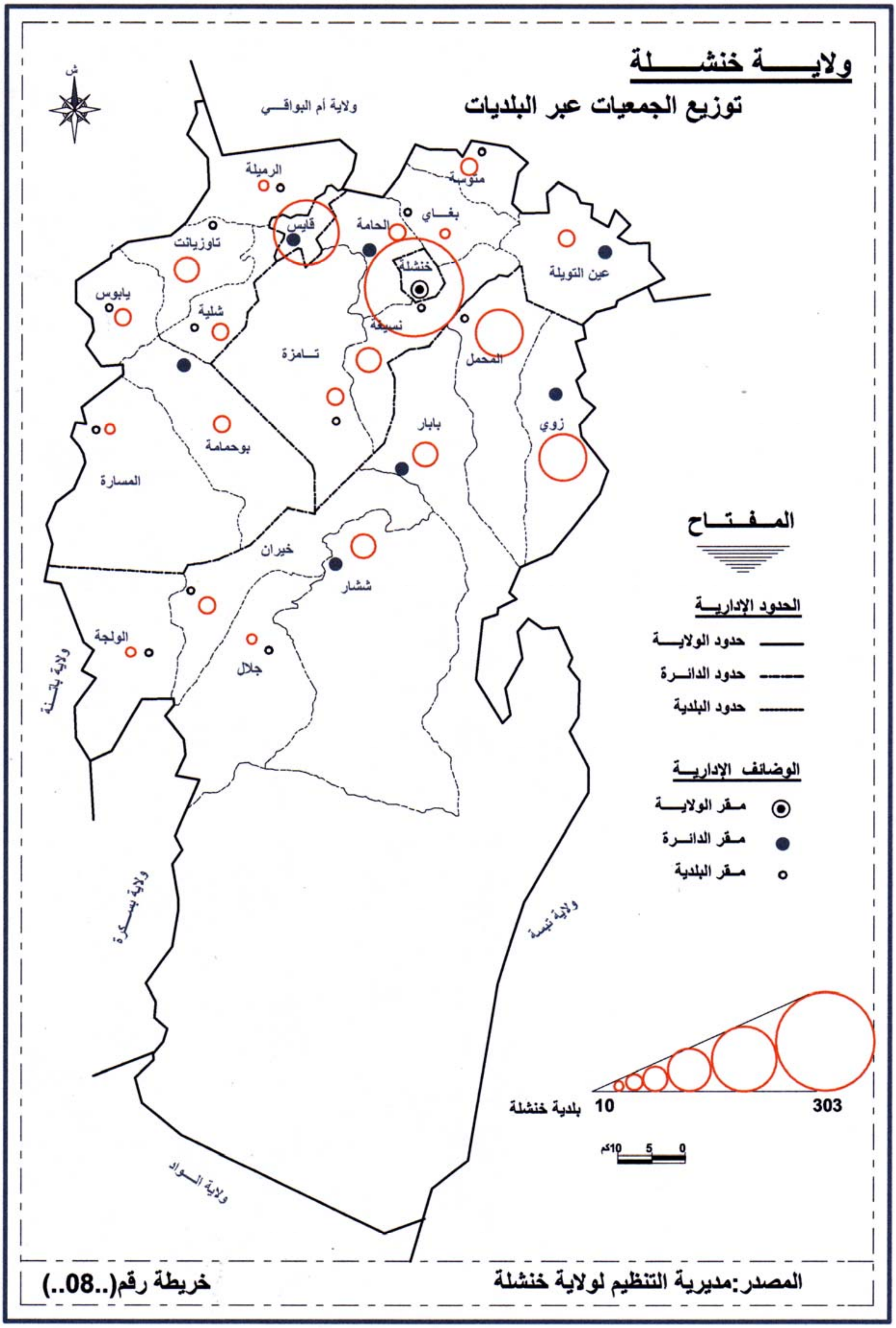
- مستوى التقاليد والأعراف التي يعيشها سكان هذه البلديات.
- عدم الاحتكاك بين مختلف العشائر في هذه البلديات وعدم تقبل الآخر.
- تبني الأساليب والعادات والأعراف القديمة في توزيع الامتيازات التي توفرها الدولة.
- عدم محاولة السلطة الحاكمة لكسر هذه التقاليد بل تدعيمها.

-عدم وعي السكان المحليين بالمناهج الجديدة في إدارة وسائل التنمية التي تتطلب إشراكهم.

إن هذه الأسباب عطلت حركية ا تمع وتطوره لرفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع تعطيل التنمية المراد تحقيقها من طرف سلطة الدولة.

ونظرا لكون هذه الجمعيات ذات طابع محلي أنشأت على مستوى كل بلدية وللتعرف على مختلف نشاطا ا ومدى مساهمتها في الاقتراحات التنموية نتعرض لعينة منها على مستوى بلديتي قايس والرميلة في الفصول القادمة.

كما نحاول توضيح مفهوم المشاركة ومختلف الأساليب التي يتم من خلالها إشراك ا تمعات المحلية في تسيير وسائل التنمية المحلية.



ولايـــــة خنشـــــلة
توزيع الجمعيات عبر البلديات
ولاية أم البواقـــي
الرميلة
تاوزيانت
قايس
الحامة
بغـــاي
متوسة
عين الطويلة
خنشلة
نسيغة
يابوس
شلية
تـــامزة
المحمل
زوي
بابار
بوحمامة
المسارة
خيران
ششار
الولجة
جلال
ولاية باتـــنة
ولاية بســـكرة
ولاية تبسة
ولاية الــــواد
المـــفـــتـــاح
الحدود الإداريـــة
حدود الولايـــة
حدود الدائـــرة
حدود البلدية
الوضائف الإداريـــة
مـــقر الولايـــة
مـــقر الدائـــرة
مـــقر البلدية
بلدية خنشلة
10
303
10كم 5 0
المصدر:مديريـة التنظيم لولاية خنشلة
خريطة رقم(..08..)

6- مفهوم مشاركة ا تمع المدني في التسيير والتنمية:

يعتبر مفهوم المشاركة مركب ومتعدد الأبعاد فهي تتعلق بمجالات عديدة إلا أ ا تركز في مجملها على الإنسان باعتباره أداة المشاركة التي تمتد لتشترك في ا الات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن التنمية يكون مستواه أفضل إذا ساهم ا تمع في التحضير لها وإدار ا بدلا من التعامل معه من طرف الإدارة كمستهلك غير فعال لأن من طبيعة الإنسان إذا امتلك شيئا سواء كان فكرة أو معتقدا أو شيئا ماديا فإنه يشعر بشيء من المسؤولية تجاه ما يملك.

ولقد عرفت الأمم المتحدة المشاركة الشعبية عام 1991م بأ ا تتلخص فيما يلي:

الاندماج الإداري والطوعي للمجتمع في اتخاذ وتنفيذ كل القرارات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على حياته في كل الأنشطة التي يقوم ا ذوي الدخل الضعيف بمساعدة برامج ومخططات خارجية أو بدو ا مع تمكين كل أفراد ا تمع من رجال ونساء من تقرير نوعية ودرجة اتجاه التغيير الذي يحتاجونه وهو يعتبر مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية.

7- أهداف مشاركة ا تمع المدني في التسيير والتنمية:

تتمثل الأهداف العامة للمشاركة فيما يلي:

-إدراك ا تمع للإمكانيات المتاحة للتطوير والتحسين والتنمية من خلال الحوار مع السلطات القائمة على هذا التطوير فيشارك أفراد ا تمع في القرارات ويتقبلو ا طبقا للأولويات التي يقررو ا بأنفسهم[1].

-المساهمة في دعم الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ عمليات التنمية.

-تأكيد إدراك أفراد ا تمع لقيمة المال العام والحرص عليه، الأمر الذي يؤدي إلى نجاعة البرامج التنموية وتسهيل نجاحها.

-دعم مشاعر الانتماء للوطن ككل ولمنطقة أو إقليم التوطن بصفة خاصة وتشجيع الاستثمارات وحمايتها.

-ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية المحلية نتيجة الإلمام ومعرفة السكان لمتطلبا م.

-الإسراع في إحداث التغيرات السلوكية الضرورية نتيجة اختيار الأسلوب المناسب الذي يقرره ا تمع المحلي بنفسه.

---

[1] لويس عطاالله: منهج الارتقاء وتطوير المناطق السكنية العشوائية التاخمة للمدن، المؤتمر الدولي للإسكان.

وبتحقيق هذه الأهداف لمشاركة ا تمع في التسيير والتنمية يتحقق الاستقرار للنظام الإداري والسياسي ومسايرة مخططات وبرامج التنمية مع احتياجات مختلف ا تمعات المحلية والإمكانيات المتاحة فضلا عن تحقيق تنمية اجتماعية موازية للتنمية الاقتصادية مما يوفر عوامل استدامة هذه التنمية بأبعادها المختلفة.

ونلخص أهداف التنمية في الشكل رقم (04)

أهداف مشاركة ا تمع المدني في التنمية **شكل (04)** **المصدر: إنجاز خاص**



8-أهمية عملية مشاركة ا تمع في التسيير والتنمية:

تعد عملية المشاركة في التسيير والتنمية نقطة ارتكاز في عملية تنمية وتحسين ظروف ا تمعات لا غنى عنها ولا يمكن تجاهلها، فالمشاركة هي هدف ووسيلة في ذات الوقت، فهدف التنمية روح التعاون بين ا تمع والإدارة العمومية وتنمية إحساسهم بوطنيتهم وقوميتهم من خلال التحامهم بالبرامج التنموية التي تخدم مجتمعهم، ووسيلة للمساهمة في تحقيق الرخاء والتقدم، كما يؤكد الباحثون على إشراك ا تمعات المحلية في الجهود المبذولة من أجل تحسين ظروفهم وهي عملية كفيلة بتغيير أنفسهم، فكلما شارك ا تمع في تحديد الأهداف والتخطيط لها والتنفيذ فإ م يعدلون من اتجاها م ويزيدون من قدرا م ويكتشفون في أنفسهم مهارات جديدة، فالمشاركة عملية علاجية بالدرجة الأولى للمجتمع، فالتوكل والسلبية التي تعاني منها مجتمعاتنا المحلية لا يمكن علاجها من خلال تقديم مشاريع جاهزة وإنما لابد من إعداد أفراد ا تمع لأنفسهم للشعور بالمسؤولية تجاه مجتمعهم ووطنهم ، ومن إيجابيات عملية المشاركة في التسيير والتنمية ما يلي:

-المشاركة تعطي أفراد ا تمع نوعا من الإحساس بالمسؤولية الجماعية، كما تولد لديهم القدرة على اتخاذ القرارات السليمة.

-تنمي التصرفات المسؤولة للفرد بإدراكه لتكامل مصالحه الخاصة مع المصالح العامة للمجتمع.

-تنمية الشعور للمجتمع وبالتالي الإسهام في تطويره.

-المشاركة تساهم في تحطيم قيم السلبية والانعزالية في ا تمع وتحويل الطاقات الخاملة إلى طاقات قادرة منتجة وملتزمة بما يؤدي إلى حفظ التوازن في حركية تطوير ا تمع بطريقة تلقائية ذاتية.

-من خلال المشاركة يتعلم ا تمع المحلي حل مشاكله الداخلية لمعرفة أفراده بمسببا ا.

-تحقق المشاركة أقصى استفادة من الموارد المادية المتاحة المحلية وتلبية الحاجيات الاجتماعية.

-تنمي وتدعم الشخصية الديمقراطية وبالتالي فهي تساهم في إنجاز النظام الديمقراطي، فالمشاركة في اتخاذ القرارات وتقرير السياسات تحقق رضى ا تمع الذي يشترك في تخطيطها وتقريرها، فضلا عن تنمية الإحساس بذاتيته مما ينعكس على علاقاته الاجتماعية.

-تنمية روح التضامن والتعاون بين أفراد ا تمع.

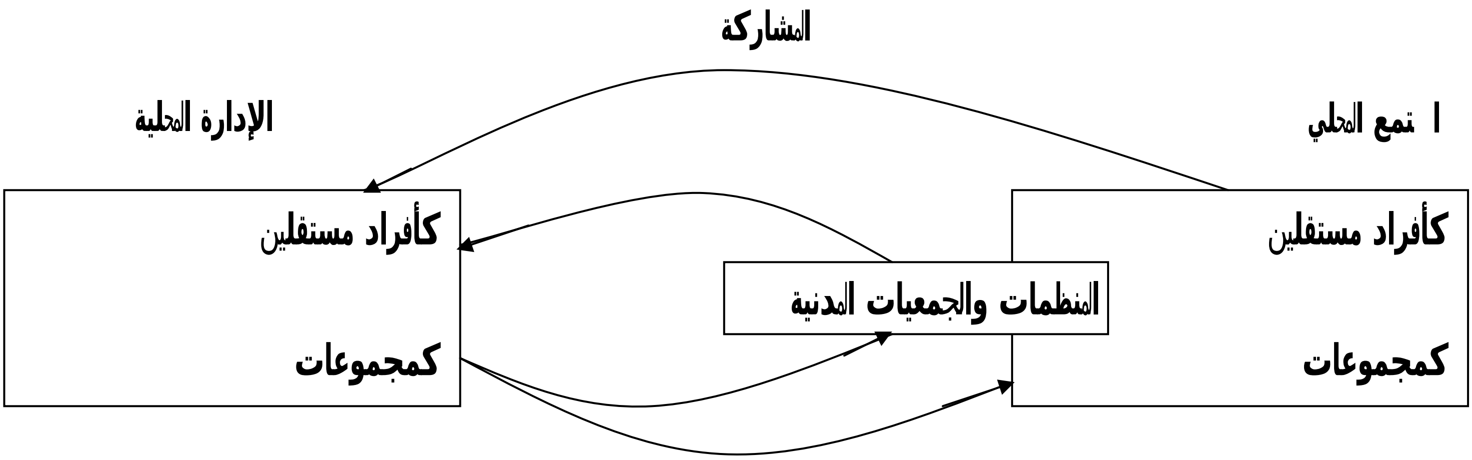
ولتحقيق هذه المميزات للمشاركة يستلزم إيجاد مناهج واستراتيجيات حسب طبيعة وظروف كل مجتمع للوصول إلى حكم راشد يرعى مصالح ا تمع الحالي ويحافظ على مستقبل الأجيال القادمة ونحاول إعطاء نظرة على مختلف النماذج المتبعة في العالم.

9-استراتيجيات مشاركة ا تمع في التسيير والتنمية:

يعتبر تحديد استراتيجية المشاركة ا تمعية في تقرير سياسا ا التنموية في ا الات المختلفة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية هدفا في حد ذاته إذ يتم من خلال هذه الإستراتيجية تحقيق مشاركة شعبية متواصلة تتكامل فيها وظائف الإدارة بصفة عامة والإدارة المحلية بصورة خاصة، مما لا شك فيه تطور ا تمعات المحلية وتنميتها عن طريق مشاركتها يتطلب بالدرجة الأولى وجود أساليب حديثة مدروسة دف إلى إيجاد الفهم والوعي المشترك المتبادل بين أفراد ا تمع باعتبارهم المستفيدين من برامج التنمية وبين المسؤولين بالإدارات العمومية المحلية والمركزية القائمين على تنفيذ ومراقبة هذه البرامج فهم أطراف المعادلة كما يتضح في الشكل (05).

شكل رقم (05):

طرق المشاركة ا تمعية في التسيير و التنمية



لا تزال الحاجة إلى البرامج المبنية على أسس علمية سليمة والتي تعمل على استشارة ا تمعات المحلية تجاه المشاركة وتبنى على مبادئ قوية وتتبع أسسا من الواقع الإنساني لتحقيق أهدافها وتحفيز ا تمعات للمشاركة سواء في هيئات الدولة أو معها بلوغا إلى فوائد عديدة للمجتمع الذي يتعلم

المشاركة ويمارسها ويطور أساليبها للحصول على مختلف الخدمات وتلبية الحاجيات الملحة مساندا بذلك دور الإدارة المحلية والقائمين عليها مساندة فعالة للنهوض با تمع وتنميته وخلق ثقة قوية بينهما، ونظرا لأهمية دور كل من الطرفين في تدعيمه لعملية التنمية فلابد من خلق استراتيجية وبناء قنوات للاتصال ما بين الإدارة المحلية ومجتمعا ا المحلية لإيجاد إطار للعمل التنظيمي وإطار قانوني يضبط وسائل المشاركة في القرارات المشتركة وهي كما يلي:

إطار العمل القانوني: يعتبر هذا الإطار أساسي لبناء قنوات الاتصال بين الإدارة وا تمع ويتعلق بثلاث عوامل هي:

-منح أفراد ا تمع حرية التصرف مع السماح لهم بالتفكير بطريقة خلاقة لحل مشاكلهم ويكون السعي لذلك بصورة جماعية لأن ذلك يولد لهم المسؤولية على قرارا م ولا يمكنهم التجرد من النتائج مما يجعل عملية تنمية ا تمع والتحرك نحو تحسين نوعية الحياة.

-توفير جو سليم لاختيار أفراد ا تمع لممثليهم على مستوى ا الس المحلية المنتخبة للتعبير عن رغبا م المستقبلية بمن يثقون م لتسيير شؤو م.

-إعطاء فرص الحضور لأفراد ا تمع للاجتماعات التي تجرى على المستوى المحلي والإدلاء برأيهم في مختلف القرارات خاصة التنموية.

إطار العمل التنظيمي: تعتبر تحركات التنظيمات والجمعيات هي الأقوى في تعزيز المشاركة والتي يمكن للإدارة أخذها على عاتقها وجعلها من أولويا ا في عملية اتخاذ القرارات لتحمل ا تمع مسؤوليته ويتم ذلك من خلال الإجراءات التالية:

-تحديد جدول أعمال ا الس المحلية مع مراعاة إمكانية حضور أفراد ا تمع المحلي وذلك باختيار أوقات الفراغ.

-الاتصال بالجمعيات المختلفة لاستخلاص القضايا المهمة للمجتمع وإدماجها في السياسة العامة للإدارة المركزية.

-تبني سياسة إعلامية واسعة وواضحة لتقوية الاتصالات وذلك من خلال الإعلان عن البرامج الخاصة بالاجتماعات ونشرها في مجلات محلية والتعريف بطرق مشاركة ا تمع في التسيير والتنمية.

-الإصغاء إلى آراء أفراد ا تمع وأخذها بعين الاعتبار أثناء أخذ القرارات لتحسيسهم بالمسؤولية، ولقد وضحت الأمم المتحدة ثلاث نماذج لمخططات تصنف درجة المشاركة الشعبية في البرامج التنموية:

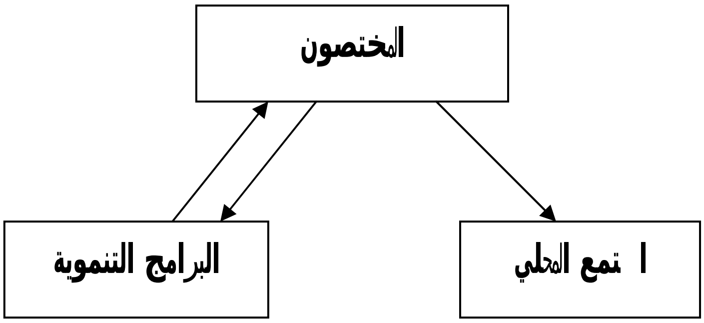
نموذج المشاركة:PARTICIPATORY MODEL تبعا لهذا النموذج يتم إشراك ا تمع المحلي بدرجة كبيرة في عمليتي التخطيط والتنفيذ للبرامج التنموية فالوصول إلى القرارات يتم من خلال التشاور والمناقشة بين أفراد ا تمع والمتخصصين، ويعكس هذا النموذج المشاركة الشعبية الواسعة ويتضح لنا ذلك من خلال الشكل رقم (06).

نموذج التشاور: CONSULTING MODEL باستخدام هذا النموذج يقوم ا تمع المحلي بالمشاركة في عملية اتخاذ القرارات ولكن بدرجات متفاوتة، فأحيانا يقوم المختصون بالتشاور مع ا تمع، وأحيانا تعرض البرامج لتعديلها من طرف ا تمع عن طريق اقتراحا م ثم يتصرف المختصون في اتخاذ القرارات على ضوء تلك الاقتراحات حسب الشكل رقم (07).

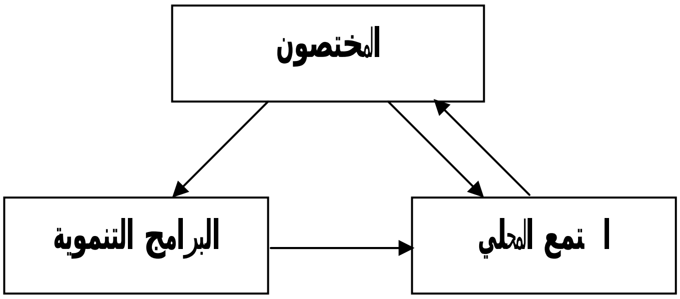
نموذج الإرسال: TRANSMITTA MODEL بالتعامل مع هذا النموذج يحدد المختصون مخططا م التنموية باتفاق مع الإدارة المحلية ثم يتم إعلام ا تمع المحلي بكيفية تنفيذها ولا يتم استشارته، ولا تقدم الاختيارات لأفراد ا تمع ولا يتم أي تعديل على المخططات وفق المتطلبات المحلية حسب الشكل (08).

وهو النموذج المتبع من طرف السلطات الجزائرية ومن مساوئه غياب مشاركة ا تمع في تحضير البرامج التنموية لعدم أخذ خصوصيا ا المحلية في الحسبان ويتضح لنا ذلك جليا من خلال عرض سبل إشراك ا تمع في التسيير والتنمية من خلال التمثيل السياسي والأداء الجمعوي.

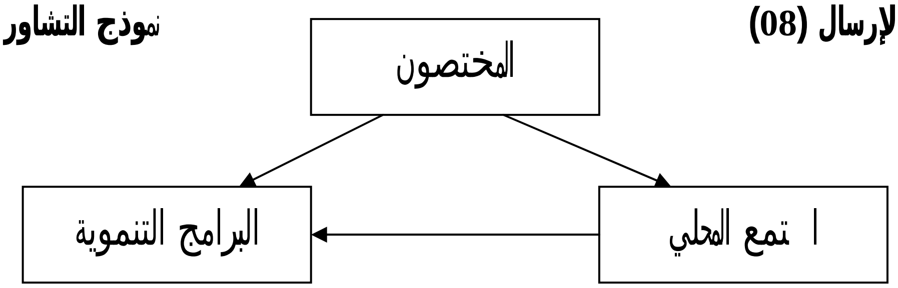
نماذج مشاركة المجتمع المدني في التسيير والتنمية حسب الأمم المتحدة



نموذج الإرسال (08)



نموذج التشاور (07)



نموذج المشاركة (06)

10- عوائق قيام المجتمع المدني الجزائري:

من العوائق الأساسية التي عرقلت المجتمع المدني فقدان مشروع نهضوي حضاري وفكري قائم على أسس ديمقراطية تستجيب لخصوصيات المجتمع المدني وتكون فيه الدولة هي الإطار السياسي والاجتماعي، فسلطة الدولة لا تستطيع تعويض المجتمع المدني ولا هو نفسه يستطيع ذلك، كما أن الاصطدام بينهما لا يسمح ببناء مشروع اجتماعي وسياسي واقتصادي ناجح[1]، فالديمقراطية غير ممكنة التحقق بدون أن تكون المواطنة هي أساس العلاقة بين أفراد المجتمع، وعلى الرغم من أن النظام السياسي الجزائري يعيش التجربة الديمقراطية بكل أبعادها منذ أكثر من خمسة عشر سنة إلا أن أهمية ودور المجتمع المدني ومؤسساته تبقى غامضة ودون الأداء المطلوب منها، وقد يرجع ذلك إلى كون أن مفهوم المجتمع المدني في الجزائر ظهر بإرادة سياسية ولم يستوعب المجتمع معناه ودوره ولم يجري نقاش حوله وبالتالي فهو يحتاج إلى نضج العملية السياسية وإلى تطور الفعل السياسي والاجتماعي لسلطة الدولة والمجتمع وإلى إرادة حقيقية وتفاعل مباشر وجدي بينهما، ولقد أدى غياب ذلك إلى الفوضى السياسية التي خلفت عواقب وخيمة على جميع المستويات يصعب التحكم فيها وتتطلب دراسات

[1]PERCY.B ECHENING VERS UNE SOCITE CIVILE MULTICULTURELLE LE ROLE DU CAPITALSOCIALET DE LA CITOYENNETEDEMOCRATIQUE: OP CIT. 1990

وأبحاث معمقة وإرادة سياسية ومجتمعية يتحمل فيها الجميع المسؤولية بجدية، ولا بد من إدراك الجميع بأن القضايا الديمقراطية والتعددية والاعتزاز بالهوية الوطنية والمطالبة بالمساواة والتفتح على العالم الخارجي والأخذ بالإسلام كدين انطلاق وليس كدين جمود كلها ليست حكرا على فئة معينة بل تشترك فيها جميع فئات ا تمع الجزائري وتعد من انشغالاته الأساسية ويبقى ترتيب الأولويات يتطلب التفاعل والحوار بين مختلف أطياف ا تمع وبين السلطة الحاكمة لإزابة التضارب والتناقضات التي يكاد المرء أن ييأس من إمكانية التوفيق بينها ، ونحاول حصر عوائق قيام ا تمع المدني في أسباب عديدة هي :

10-أ:العوائق السياسية: من أهم المميزات الأساسية للنظام الجزائري التي تقف حائلا أمام نمو وتطور ا تمع المدني هو أن مظهره يختلف عن جوهره، فقد شهدت التجربة التعددية والانفتاح السياسي ظهور أحزاب وجمعيات وتنظيمات ومنظمات كثيرة جدا لكنها تبقى شكلية وغير فعالة على مستوى التفاعل مع ا تمع وخلق حركية مجتمعية في ا الات المختلفة لتحقيق الديمقراطية والتأثير على السلطة الحاكمة التي لم تستطع خلق الشرعية اللازمة لها بسبب غياب وعدم احترام حقوق الإنسان وعدم إيجاد فضاء عام للحوار وفتح مجال للمشاركة الحقيقية للأطراف الفاعلة في ا تمع والتي بإمكا ا دفع العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى مستويات الدول الراقية التي تعيش مستوى عالي من الديمقراطية التي نلمسها من خلال تفاعل ا تمع والسلطة على حد سواء، ويرجع هذا التأخر بل عدم الانطلاق نحو بناء مجتمع مدني فعال وسلطة تمتلك الشرعية الكافية وتسهر على ضمان فضاء للحريات الفردية والجماعية وتعمل على الحفاظ على دولة القانون و يرجع ذلك أساسا إلى ما يلي:

10-أ-1-ضعف فعالية الجمعيات والمنظمات المدنية: لقد عرف تاريخ ا تمع الجزائري نشاطا كبيرا للجمعيات على اختلاف مجالات اهتمامها سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية وكان يجمعها قاسم مشترك لمحاربة التواجد الاستعماري، ولعبت في مجملها دورا كبيرا في بعث الوعي الوطني والنضالي تحت غطاء النشاطات الخيرية والفنية والرياضية وكانت مجالا للمقاومة الوطنية ووسيلة من وسائل الكفاح ضد محاولة الاحتلال مسح الشخصية الجزائرية[1]، لكن بعد الاستقلال لم تعمل السلطة الحاكمة على توفير ا ال اللازم لدعم تلك الجمعيات والمنظمات، فبدلا من اختيار منطق البناء السلمي للمجتمع والدولة تم اختيار المنطق الثوري الاقصائي الذي لم يعطي فرصة لمشروع

---

[1] فاروق حمديشي: الجماعات الضاغطة، ديوان المطبوعات الجامعية 1989م.

التعددية في إطار الوحدة الوطنية، وتم احتواء جميع الجمعيات والمنظمات التي ساهمت في النضال الوطني ضد الاستعمار عن طريق نظام يعتمد على الحزب الواحد وإلحاق جميع تنظيمات ا تمع ذا التنظيم السياسي الوحيد، وتم دولنة ا تمع المدني وأصبحت هذه الجمعيات والمنظمات تحت توجيه الحزب والامتداد الطبيعي له لتحقيق النظام الاشتراكي ولا تستطيع الاختلاف مع إيديولوجية الحزب وتوجهاته إلى أن جاء عهد التعددية وسمحت السلطة الحاكمة بإنشاء جمعيات ومنظمات وأعطتها نوع من الحرية الشكلية في كيفية إنشائها ونشاطها، ويعتبر حصارها تضييقا ال نمو وتطور ا تمع المدني نظرا لأهمية النشاط الجمعوي وعلاقته بالنشاط السياسي فهو يشكل قوة حيوية للممارسة السياسية بصورة ديمقراطية، ففي الجمعيات والمنظمات ينمو وعي الفرد مما يسمح له بممارسة السياسة بآدا ا وقواعدها السليمة[1]، كما تلعب دور الوساطة بين السياسيين وأفراد ا تمع وتعمل على خلق الثقة والالتزام المدني على المستوى الأفقي لا العمودي، ولكي يتحقق التأثير الأساسي والفعال لضمان مشاركة هذه الجمعيات والمنظمات في صنع القرارات يجب أن يتوفر فيها ما يلي:

1- الاستقلالية: تعتبر الاستقلالية من أهم العوامل المحفزة على ممارسة وأداء مختلف الوظائف الاجتماعية بحرية أكثر، فكلما تقيدت حريتها قل تأثيرها ومصداقيتها في أوساط ا تمع ولا يمكن تفعيل الصلة بينهم وبين سلطة الدولة مما يضعف روح الانتماء لدى أفراد ا تمع، لأنه كلما كانت مؤسسات ا تمع المدني قوية، كلما قل تأثير السلطة الحاكمة وضغطها على ا تمع إذ توفر له الحماية.

2- تدعيم النسيج الاجتماعي: تسعى كل جمعية إلى تحقيق متطلبا ا، فكلما زاد التنسيق فيما بينها بخلق مجالات للنضال المشترك والتفاعل مع ا تمع زاد تأثيرها في الموازنة الديمقراطية ومراقبة السلطة.

3- التكامل: لابد من أن يكون نشاط مختلف الجمعيات متكاملا مع الأحزاب السياسية ونشاطات السلطة الحاكمة لخلق بيئة اجتماعية تبادلية يدعم فيها الإحساس والشعور بالمواطنة الكاملة.

4- الانفتاح : إن انفتاح الجمعيات والمنظمات على جميع فئات ا تمع يساعد دعم مصداقيتها أكثر وبالتالي يزيد في الشعور بالمواطنة الكاملة.

---

[1] AXEL HADENUIS ET FREDERIK UGGLA. M ODELER LA SOCIETE CIVILE..2001 OP. CIT. P 48.

5-الهيكلة الديمقراطية الداخلية: يجب أن تمارس الجمعيات نشـاطا ا الداخليـة بطريقـة ديمقراطية وتفادي سياسة الإقصاء لتكون مدرسة للديمقراطية ونموذج يحتذى به.

ولإسقاط هذه الشروط على ما يجري بالجزائر من خلال القوانين المنظمة للجمعيات المدنية نجدها لا تزال في معزل عن خلق حركية وتفاعل بين مختلف الجمعيات والأحزاب السياسية والسلطة الحاكمة وا تمعات المحلية والتي لا يستطيع أحدها إقصاء الطرف الآخر، وتبقى سياسة المصالح الضيقة هي السائدة في تدعيم الشرخ والانفصال بينها.

10-أ-2-غياب الثقافة السياسية: على خلاف الثقافة السياسية التي اكتسبها الفرد في إطار التجربة الغربية الليبرالية والتي تعتبر نتائج للنضالات والتطورات السياسية الطويلة لهذه ا تمعات والدول، أصبحت العديد من المفاهيم مثل: حقوق الإنسان، الحريات العامة، احترام الرأي والرأي الآخر وخضوع الأقلية لحكم الأغلبية وغيرها من القيم بمثابة أسس جوهرية تشكل إطار لثقافة سياسية يجب احترامها والعمل لتجسيدها من طرف أي سلطة سياسية كضمان لحرية الفرد وا تمع في مواجهة السلطة.

أما بالنسبة للتجربة السياسية لحكم الحزب الواحد بالجزائر مع كل ما يتميز به من خصائص فقد قلص من هامش الحرية الفردية والجماعية ولم تشجعه على إنشاء ثقافة تؤهله للدفاع عن القيم الديمقراطية الأساسية والتي تتكفل ببناء نظام حكم يحافظ على حقوق الفرد والجماعة، وترجع أسباب ضعف الثقافة السياسية إلى عاملين أساسيين هما:

أ-سلبية المثقف الجزائري وانعدام تأثيره في **الحياة السياسية:** لقد قللت الظروف التاريخية من دور المثقف في نشر وإرساء دعائم وقيم الثقافة المبنية أساسا على حرية الرأي والتعبير وحرية المشاركة في اختيار النظام السياسي والمساهمة في تطوير ا تمع المدني وهذا عبر المراحل المختلفة للسلطات المتعاقبة على إدارة شؤون الدولة إذ تم محاصرته و ميشه من قبلها، ورغم التعددية الحزبية التي تبقى شكلية الى درجة كبيرة إلا أن المثقف لم يستطع إنتاج ثقافة ا تمع، يستطيع من خلالها إحداث تغيير اجتماعي وسياسي يكون فيه المثقف عضوا قادرا على التعبير عن مطالب مجتمعه والتأثير فيه بل قيادته.

ب-ضعف تطور الوعي السياسي للفرد الجزائري: إن الوعي السياسي يعني معرفة الفرد لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع مع قدرة التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مرتبطة بمختلف مكونات ا تمع و سلطة الدولة وليس كوقائع منفصلة مع قدرته على

تجاوز خبرات الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليعانق خبرات ومشكلات ا تمع السياسي الكلي ليرقى إلى مستوى الوعي السياسي الذي يتطلب شروطا لبلوغه وهي مستوى التعليم و الخبرة الإعلامية بمعنى توفر المعلومات المختلفة لديه.

ونظرا لعدم توفر الإطار الديمقراطي لم يسمح للفرد الجزائري بتطور وعيه السياسي، ومما زاد في الأمر تعقيدا الأمية المتفشية في ا تمع بالإضافة إلى أسلوب السلطة الحاكمة في خنق الحريات مما حد من حركية ا تمع وتوجيهه في المراحل السابقة في الاتجاه الواحد لأن السلطة ربطت بين النقد والإفصاح عن الرأي المخالف والخيانة مما أضاف لهذه العلاقة بين الفرد والسلطة أبعادا أخرى فقد فيها الفرد الثقة بكل ما يختار من طرف السلطة وهي آثار يصعب التخلص منها.

10-ب- العوائق الاجتماعية والقانونية (ضعف القوى الاجتماعية): إن مفهوم القوى الاجتماعية يقصد ا تكتل مجموعات بشرية تجمعها روابط خاصة تضفي عليها قدرا من التضامن الداخلي بين أفرادها وتجعلهم مهيئين للسلوك الجماعي والشعور بمصلحة الجماعة في إطار السلوك الفردي ذاته.

تعتبر هذه التكوينات الاجتماعية من المقومات الأساسية لبناء ا تمع المدني، 'إلا أن ا تمع الجزائري لم يبلغ مستوى تنظيم نفسه وأكبر دليل على ذلك ما عانى منه في السنوات الأخيرة من اضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية، نظرا لضعف تماسك قواه الاجتماعية وهشاشة النسيج الاجتماعي، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها:

النظام السياسي المتبع من طرف السلطات الحاكمة المتعاقبة على إدارة شؤون الدولة، والتي أفرغت ا تمع من مضمونه الاجتماعي بغرض السيطرة على كل ثناياه وأنحائه، واستمر ذلك لمدة تقارب الثلاثة عقود بقي فيها ا تمع تحت الرقابة الصارمة لسلطة الدولة ولا يستطيع التحرك خارج مضلتها حيث هيمنت سلطة الدولة على القوى الاجتماعية واستطاعت التحكم في جزئيا ا.

الى أن جاء عهد الانفتاح السياسي والتعددية إلا أن سلطة الدولة مازالت تسعى بشكل آخر لتنظيم ا تمع على مقاسها ويتضح لنا ذلك من خلال الأسس والقوانين المحددة لتشكيل الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية والتي يشترط فيها الترخيص لعقد الجمعية العامة مع طلب مسبق بغرض تأسيس جمعية أو حزب سياسي وبعدها يتم التحقق في تاريخ وهوية أعضائها مع شرط أن تكون البرامج واضحة ومحددة للجمعيات المدنية إذا أرادت ممارسة نشاطها في الأماكن العمومية والتي هي ضرورية لجمع أفراد ا تمع المحلي وترقية حسهم وانتمائهم إلى مجتمعهم ووطنهم بإشراكهم في السياسات

التنموية المحلية، ويشترط لأداء هذه النشاطات موافقة الإدارة الممثلة للسلطة الحاكمة وذلك باسم المحافظة على الأمن العام، ويوضح لنا الشكل رقم (09) مدى تدخل سلطة الدولة في تنظيم ا تمع من خلال الطريقة المرخص ا لتشكيل أي جمعية مدنية.

كيفية تشكيل جمعية مدنية

شكل رقم (09)

الجمعية العامة التأسيسية
- المصادقة على القانون الأساسي
- انتخاب الهيئات القيادية

↓

التصريح لدى السلطة المختصة
- وزارة الداخلية في حالة جمعية وطنية أو جهوية
- الولاية في حالة جمعية محلية

↓

دراسة ملف التصريح من قبل الإدارة المختصة

تتوفر الإدارة على مدة شهرين لدراسة ملف التصريح

↓

شكليات الإشهار

تنشر الجمعية على نفقتها بلاغا صحفيا يشير الى تأسيسها في يومية إعلامية ذات توزيع وطني

↓

الآثار القانونية للتصريح

تكتس الجمعية الشخصية المعنوية والأهلية المدنية

المصدر: المرشد العملي للجمعيات؛ وزارة التضامن الوطني 1997

كما تبقى العوائق القانونية في مستواها الأعلى تشكل عائقا أمام قيام مجتمع مدني فعال نظرا لاختزاله في الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية الذي أعطاها له الدستور حتى في مجال القضاء رغم اعتباره مستقلا عن السلطة، أما بالنسبة للحرية السياسية وتعددها في شكلها الظاهر ففي الحقيقة تعتبر في مجملها أوجه لعملة واحدة وذلك من خلال متابعة واقع الأحزاب السياسية ونشاطها، فهي لا تملك المصداقية اللازمة في أوساط ا تمع من جهة تستعملها السلطة الحاكمة كوسيلة لإظهار المستوى الديمقراطي الذي تمارس من خلاله سلطتها أمام الرأي العام والذي تحكمه مصالح وقوى عالمية، ومن جهة ثانية تمويه ا تمع بحياد إدارة السلطة في إجراء الانتخابات لكن الحقيقة أ ا مفصلة على المقاس، فالسلطة تتدخل في كل جزئيات إدارة الأحزاب وتقوم بتوجيهها حسب أهدافها التي تمدد من عمرها في الحكم، فالانتخابات في حقيقة الأمر ليست وسيلة للمجتمع للتعبير عن آراءه وطموحاته لأننا ما نعيشه من خلال المؤسسات المنتخبة سواء ا لس الشعبي الوطني أو ا الس المحلية (ولائية أو بلدية) فهي تعبر عن إرادة السلطة ومنهجها في تسيير موارد الدولة وتوجيه ا تمع، إذ لا تعبر عن الإرادة الحقيقية للمجتمع بل هي امتداد للسلطة أكثر منها إلى ا تمع ، هذا ما يجعل ا تمع المدني يفقد الآليات الحقيقية للنمو والتطور مما يولد الإحباط والسلبية التي يعيشها الفرد وا تمع على السواء بحيث يضعف هذا المناخ من إجراء وإحداث تنمية حقيقية يتفاعل فيها الجميع وتتكاثف فيها جهود السلطة وا تمع بمختلف أطيافه وتوجهاته، ويظهر لنا ذلك جليا منة خلال إنشاء أكثر من .

70000 جمعية وطنية و محلية ،لكن يبقى دورها موجها لما تراه السلطة الحاكمة في خدمتها.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال متابعة مسار نشأة ا تمع المدني نجده نشأ في بيئة غربية تختلف فيها العلاقات الاجتماعية عن أسس وتقاليد مجتمعنا الذي يحكمه إرث تاريخي لم يستطع الاستغناء عنه رغم التحولات الاجتماعية والثقافية التي مرت ا بلادنا.

ذلك ما أرغم السلطات المتعاقبة على إدارة شؤون الدولة على الخضوع والتعامل مع ا تمع بأساليب مختلفة عما هو معروف في الدول الغربية التي يشكل فيها ا تمع الفاعل الأساسي في اختيار القرارات السياسية والتنموية المختلفة.

كما حاولت السلطة الحاكمة في بداية التسعينات إثر اختيار ج التعددية من فتح ا ال لتطور ا تمع المدني من خلال تنظيمه في شكل جمعيات مدنية يتم من خلالها إشراك ا تمعات المحلية في طرح الانشغالات المختلفة حسب كل منطقة.

ومن خلال عرض ومتابعة مسار وتطور الحركة الجمعوية ال دراستنا لولاية خنشلة تبين جليا التطور البطيء لإنشاء الجمعيات المدنية التي بإمكا ا تبليغ الانشغالات بل فرض سلطة ا تمع في اختيار المخططات التنموية وكان الاعتماد على الجمعيات التي كانت شبه مفروضة من طرف مختلف الهيئات الإدارية وذلك بالنسبة للمؤسسات التعليمية والتربوية التي تستدعي ضرورة وجود جمعيات لأولياء التلاميذ.

إضافة إلى المؤسسات الدينية التي تقوم فيها الجمعيات الدينية بتسيير شؤون المساجد والتكفل بصيانتها.

كما تركز إنشاء الجمعيات المتعلقة بقطاع الرياضة إذ أ ا ضرورية للتكفل بالفرق الرياضية المحلية بمتابعتها في مختلف الدورات المحلية والجهوية.

كما لاحظنا تمركز العدد الكبير للجمعيات بالبلديات التي تشهد كثافة سكانية كبيرة بعواصم بلديا ا انطلاقا من عاصمة الولاية خنشلة ثم بلدية قايس والمحمل وأولاد رشاش.

يبقى الاعتماد على هذا النوع من الجمعيات نظرا للأعراف والتقاليد التي لازالت تحكم سكان الولاية فلا يزال التعامل على أساس العرش والقبيلة والمشتة خاصة في توزيع الامتيازات سواء الفلاحية أو الاجتماعية من سكنات ومحلات وقطع أرضية وغيرها.

كما تعتبر الإدارة هذه الفئات بمثابة حلقات وصل بينها و بين ا تمع المحلي.

ومما زاد في بطء تطور ا تمع المدني هو دعم الإدارة لهذا التوجه والتعامل مع رؤساء القبائل في معظم البلديات سوى في عاصمة الولاية خنشلة وبلدية قايس اللتان تشهدان خليطا من القبائل والعروش وظهور جيل جديد بدأ ينقص إيمانه ذه التقاليد التي يراها تجاوزها الزمن وهي البلديتان التي تتعامل فيها الإدارة المحلية مع الجمعيات المختلفة خاصة جمعيات الأحياء السكنية والتي يتم استشار ا في المخططات الخاصة بالتنمية والتي تقتصر أساسا على الهياكل القاعدية والتجهيزات لهذه الأحياء.

من خلال معاينتنا لواقع التعامل مع الجمعيات من طرف الجماعات المحلية استدعت الضرورة التطرق إلى الأساليب المتبعة عالميا في طرق إشراك ا تمعات المحلية في التنمية ومدى أهمية ذلك في خلق الاكتفاء والاستقرار الاجتماعي لهذه ا تمعات بتحديد استراتيجيات معينة معمول ا في الدول المتقدمة.

كما استدعت الضرورة تحليل عوائق وأسباب عدم قيام مجتمع مدني جزائري سواء كانت هذه الأسباب سياسية أو اجتماعية أو قانونية.

ولمعرفة الدور الحقيقي للجمعيات المدنية نتطرق في الفصول القادمة إلى دراسة عينة لبلديتين من مجال الولاية (قايس والرميلة) نظرا لكون هذه الجمعيات ذات طابع محلي تنشط على مستوى بلديا ا.

الباب الثاني

دراسة حالة لبلدية عمرانية

الفصل الرابع

وضعية التنمية ببلدية قايس

الفصل الرابع

وضعية التنمية ودور البلدية ا.

مقدمة:

1-تقديم عام لبلدية قايس.

2-الوسط الطبيعي ال البلدية.

3-الموارد الطبيعية لبلدية قايس.

4-نمو وتطور السكان ببلدية قايس.

5-دور البلدية في التنمية المحلية.

5 -أ-مصادر تمويل البلدية.

1 - المصادر المالية الذاتية.

2 - المصادر الخارجية.

5- ب -كيفية تحضير ميزانية البلدية.

مقدمة:

تتمتــع الجماعــات المحليــة (ولايــات وبلــديات) في التنظــيم الإداري الجزائــري باستقلالية مالية تقوم بإعداد وتنفيـذ ميزانيا ـا السـنوية الـتي تختلـف تمامـا عـن ميزانيـة الدولة إلا أ ـا لابـد أن تأخـذ بعـين الاعتبـار عنـد إعـداد ميزانيا ـا كـل توجهـات الحكومـة في تحضـير برامجهـا التنمويـة المحليـة، ولمعرفـة كيفيـة تحضـير وسـير الـبرامج التنموية ببلدية قايس لابد من معرفـة كيفيـة إعـداد وتحضـير ميزانيـة البلديـة مـع تحديـد مختلف الإيـرادات وكيفيـة تحضـير مخططـات التنميـة للبلديـة ومعرفـة نسـبة اسـتفاد ا منها.

بعدها نقوم بعرض عـام لبلديـة قـايس مـن خـلال موقعهـا الجغـرافي وإمكانيا ـا الطبيعية والبشرية ومدى استغلالها.

لمعرفة مـدى أداء وتسـيير الامكانـات الاقتصـادية مـن طـرف البلديـة ودورهـا في الـتحكم في وسـائل التنميـة نقـوم بتحليـل مسـار الاسـتثمارات العموميـة للمخططـات البلديـة التنميـة (PCD) للفتـرة 2006/99 وتحديـد حجـم الاعتمـادات المالية المخصصة سواء لقسم التسيير أو التجهيز.

ونظرا لما تعانيه معظـم البلـديات الجزائريـة مـن نقـص في المـداخيل المحليـة نجـد تدخل الدولـة بصـورة دائمـة في تـدعيم الجماعـات المحليـة بـبرامج تنمويـة معتـبرة في شكل مخططات قطاعية (PSD) لا تعتمد على مقترحات البلديات.

هذا بالإضـافة إلى محاولـة تحليـل دور القطـاع الخـاص في التنميـة المحليـة بالبلديـة مع عرض عام لمختلف المرافق والتجهيزات لمختلف الهياكل القاعدية بالبلدية.

- تقديم عام لبلدية قايس:

تعتبر بلديـة قـايس كنقطـة تلاقـي لعـدة قبائـل، فهـي تقـع في حـدود قبيلـة أولاد سعيد وهـي الأكـبر في البلديـة مـن الجهـة الشـمالية وقبيلـة العمـامرة (بـودرهم) من الجهة الشرقية، وقبيلـة بـني أوجانـة مـن الجهـة الجنوبيـة هـذا مـا جعلـها منطقـة تبـادل المصـالح التجاريـة لهـذه القبائـل منـذ التـاريخ القـديم إلى أن دخـل الاسـتعمار الفرنسـي وتم اسـتقرار أحـد قادتـه ـذه المنطقـة إذ سميـت باسمـه (EDGAR QUINET)

وكانت تضم السهول الشمالية المبسطة لبلدية الرميلة حاليا مما دفع المستعمر في التفكير باستغلال هذه السهول بإيجاد طرق لسقيها وتم إنجاز سد فم القيس الذي سمي سابقا باسم القائد العسكري (EDGAR QUINET) والذي انتهت الأشغال به سنة 1945 وكان مخصصا لسقي الأراضي الواقعة بسهل الرميلة من الجهة الشمالية وكان هذا المشروع من بين أسباب نزوح السكان من الريف والتمركز ببلدية قايس حيث بلغ عددهم سنة 1954 م 3000 نسمة وازداد عددهم بسبب الحرب التحريرية فيما بعد بغرض الحماية بحكم أنها تقع الأقدام الشمالية لجبال الأوراس.

تعتبربلدية قايس من بين المناطق الأولى التي احتضنت الثورة الجزائرية من بداية الثورة إلى غاية الاستقلال.

بعد ه وفي سنة 1974 بالتحديد تم ترقيتها الى دائرة مما جعلها تكتسي تأثيرا على المناطق المجاورة لها بحكم هذه الترقية والخدمات الإدارية المتوفرة بها الى غاية سنة 1984 وإثر التقسيم الإداري الجديد تم التقليص من مساحتها وتفرع بلدية الرميلة التي كانت تابعة لها.

أصبحت بلدية قايس واقعة بين بلدية الرميلة من الشمال وبلدية الحامة من الشرق وبلدية طامزة من الجنوب الشرقي وبلدية شلية من الجنوب.

تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 56 كلم2 و تبعد عن مركز الولاية بـ 22كلم، وبحكم موقعها في المنطقة الغربية للولاية نجدها تتميز بوسط طبيعي متنوع.

2-الوسط الطبيعي لمجال بلدية قايس: يعتبر الوسط الطبيعي الوعاء الأساسي الذي تحدث فيه كل التفاعلات البشرية الاقتصادية والعمرانية وقد يكون له الأثر البارز في توجيه مسار مختلف التحولات الإقتصادية و الإجتماعية هذا ما يتطلب منا تحليل المكونات الطبيعية لمجال دراستنا لبلدية قايس مع محاولة رصد أثرها على الحركية الاقتصادية للبلدية.

تتميز بلدية قايس بمظاهر مورفولوجية مختلفة من جبال وسهول ووديان وبعض المصاطب النهرية الحديثة الناتجة بسبب تراجع وادي فم القيس:

- الجبال: تقدر مساحة الجبال بحوالي (11.2 كلم²) أي ما يعادل نسبة 20 % من مساحة البلدية ، وتنحصر في المنطقة الجنوبية منها تأخذ اتجاه جنوب غرب شمال شرق ذات ارتفاعات مختلفة تبلغ أعلى قمة ـ ا 1161م وتسمى قمة تيركابين، وتكسوها غابات كثيفة من أشجار الصنوبر والبلوط.

- السهول: تحتوي البلدية على منطقة سهلية كبيرة تبلغ مساحتها (44.8 كلم²) أي ما يعادل نسبة 80 % من المساحة الإجمالية للبلدية وهي تمتد على طول المنطقة الشمالية لها، وهي ذات خصوبة عالية.

- المناخ: يسود المنطقة مناخ شبه جاف يكون حار وجاف صيفا وممطر وبارد شتاءا، الفروق المطرية به كبيرة والمدى الحراري واسع وتختلف من سنة لأخرى.

- الحرارة: من خلال المتابعة الميدانية لمحطة الإرصاد لبلدية قايس التي رصدت المعطيات المبينة في الجدول رقم (25) يتبين لنا أن متوسط أدنى درجة حرارة مسجلة هي 5.5 درجة بشهر جانفي وأقصى متوسط هو 25 في شهر جويلية.

التوزيع الحراري لبلدية قايس 2006 جدول رقم (25)

الشهر	ج	ف	م	أ	م	ج	ج	أ	س	أ	ن	د
أدنى درجة	01	01	03	05	09	13	16	16	13	09	05	01
أقصى درجة	10	12	15	19	24	29	34	33	28	22	15	11
المتوسط الحراري	5.5	6.5	09	12	16.5	21	25	24.5	20.5	15.5	10	06

المصدر: مركز التكوين الفلاحي لبلدية قايس

التساقط: يبلغ المتوسط السنوي للتساقط 434 ملم سنويا وهي منتظمة في غالبها بين مختلف السنوات بمعدل سنوي يقدر بـ 34.6 ملم إلا أن أكبر كمية تساقط في شهر مارس بـ 57 ملم/ السنة.

كما يتخلل مجال البلدية وادي فم القيس الذي يتميز بجريانه الموسمي باتجاه الشمال.

3- **الموارد الطبيعية لبلدية قايس:** تعتبر المساحات الزراعية المنبسطة في شمال البلدية والجنوب الشرقي ا من أهم الموارد الطبيعية التي تزخر ا البلدية وتبلغ مساحة هذه الأراضي الصالحة للزراعة ما يقارب 559 هكتار أي ما يعادل نسبة 10 % من مساحة البلدية التي يمكنها أن تجعل من البلدية مصدرا لتصدير مختلف الحبوب والخضروات للمناطق ا اورة وهي في غالبها أراضي تابعة للقطاع الخاص عدا وجود تعاونية واحدة تابعة للقطاع العام وهي تملك ما يقارب 10 هكتارات لإنتاج التفاح بالمنطقة الشرقية للبلدية وبالضبط عند أقدام سد فم القيس.

يبقى استغلال هذه الامكانات الزراعية ضعيف الى حد كبير خاصة وأنه كان يعتمد في سقيها على سد فم القيس الذي يعاني من التوحل الشديد الذي أثر على كمية تخزينه للمياه مما جعل عملية السقي للأراضي الزراعية يتراجع بصورة واضحة.

كما يبقى استغلال المياه السطحية الموسمية دون إعطائها الأهمية اللازمة لتوفير احتياطات مائية إضافية وذلك بإنشاء حواجز مائية خاصة في المنطقة الجنوبية الجبلية والتي بإمكا ا تموين المنطقة السهلية الشمالية.

كما نؤكد على إمكانية استغلال المنطقة الغابية للبلدية بإنجاز حظائر طبيعية وتجهيزها بوسائل التسلية والترفيه التي يمكن من خلالها خلق فرص للعمل وتنمية السياحة المحلية وتحريك عملية التنمية.

4- **نمو وتطور السكان ببلدية قايس:** شهد سكان بلدية قايس نموا معتبرا حيث قدر عدد سكا ا بـ 19531 نسمة سنة 1987 و 29144 نسمة سنة 1998م

و 37572 نسمة سنة 2008م حسب الإحصاء الأخير ، ويتضح لنا ذلك جليا من خلال الجدول رقم (26).

تطور سكان بلدية قايس 2008/87. جدول رقم 26

التعداد	مجموع السكان	مقر البلدية		التجمع الثانوي		المناطق المبعثرة	
		ع السكان	%	ع السكان	%	ع السكان	%
1987	19531	17211	88.12	/	/	2320	11.88
1998	29144	26722	91.68	702	2.40	1720	5.90
2008	37572	35866	95.46	1119	2.97	587	1.56

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء+ مديرية التخطيط

بلغ سكان بلدية قايس لسنة 2008م ما يقارب 37572 نسمة أي ما يعادل نسبة 9.77%من مجموع سكان الولاية الذي يبلغ 384268 نسمة فهي تعد من المدن الصغيرة حسب تصنيف قانون المدينة لسنة 2006 و تشهد نموا معتبرا يقدر بـ 2.94 %كما يبلغ عدد السكان الناشطين من 19 إلى 59 سنة 20136 نسمة أي ما يعادل 53.60 %من مجموع السكان منهم 15706 كمشتغلين فعلا أي ما يقدر بنسبة 78 % من مجموع الناشطين وتبقى نسبة 22% في حالة بطالة أي ما يقدر بـ 8266 بطال وهذا لسنة 2008

كما يتوزع المشتغلين على قاعات عديدة حسب الجدول رقم (27).

-بلدية قايس توزيع العمالة حسب القطاعات جدول رقم(27):

القطاعات	الفلاحة	البناء والأشغال ع	التجارة والخدمات	الصناعة	الحرف	نشاطات أخرى	ا موع
العدد	2043	4812	6631	846	67	1303	15706
النسبة	13.01	30.64	42.22	5.39	0.43	8.30	%100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية

يشـــكل مجمـــوع المشـــتغلين ببلديـــة قـــايس والبـــالغ عـــددهم 15706عامـــل بنسبة16% من مجمـــوع المشـــتغلين بالولايـــة إضـــافة إلى كـــون البلديـــة كمقـــر للـــدائرة لـــه الأثـــر الكـــبير علـــى الحركيـــة التجاريـــة بالبلديـــة ،و قطـــاع الإدارة الـــذي يبقـــى العامـــل الهام في استقطاب الســـكان مـــن المنـــاطق ا ـــاورة في شـــكل هجـــرة يوميـــة إضـــافة علـــى الإشـــعاع علـــى المنـــاطق ا ـــاورة الشـــيء الـــذي يجعـــل مـــن ســـكان مختلـــف المنـــاطق الارتباط الوثيـــق بمقـــر البلديـــة و الـــذي يحـــاول فيـــه ســـكانه تـــوفير مختلـــف الخـــدمات التجارية التي لم يســـتثمر ـــا في المنـــاطق و البلـــديات الأخـــرى ا ـــاورة إذ بلغـــت نســـبة المشـــتغلين ـــذا القطـــاع 42.22% مـــن مجمـــوع المشـــتغلين بالبلديـــة، يـــأتي في المرتبـــة الثانية قطاع البناء الذي يمـــتص مـــا يقـــارب 30.64مـــن مجمـــوع الناشـــطين و ذلـــك إثـــر الأهميـــة المعطـــاة لهـــذا القطـــاع في الفتـــرة الأخـــيرة 2006/99م بتـــدعيم البلديـــة بعـــدة مشاريع من يئة الأحياء و بناء عدة مرافق رياضية وسكنات اجتماعية وترقوية.

تبقـــى القطاعـــات الأخـــرى مـــن حـــرف و صـــناعة دون المســـتوى نظـــرا لعـــدم الاهتمام ا سواء من طرف ا تمع المحلي أو الهيئات العمومية المحلية .

5- دور البلدية في **التنمية المحليـــة:** لقـــد حـــدد القـــانون للجماعـــات المحليـــة العديـــد مـــن المهام المختلفـــة والمتنوعـــة حـــتى تنـــهض بالتنميـــة المحليـــة وتحقيـــق عمليـــة تقريـــب الإدارة من المواطن، ومن هذا المنطلق فـــإن تكييـــف البلديـــة و يئتـــها لهـــذه المهـــام الجديـــدة كـــان محاولة لإيجاد الحلـــول للمشـــاكل الـــتي تواجـــه مختلـــف فئـــات ا تمـــع في حيـــا م اليوميـــة مع رصـــد الآفـــاق المســـتقبلية لهـــا، ويـــتم ذلـــك مـــن خـــلال التســـيير الحســـن لمختلـــف مصادر وإيـــرادات البلديـــة الشـــيء الـــذي يتطلـــب منـــا تحليـــل كيفيـــة اســـتغلال هـــذه الإيرادات وحريـــة هيئـــات البلديـــة في اســـتغلالها مـــع التطـــرق الى كيفيـــة تحضـــير ميزانيـــة

البلدية والمخططات التنموية لها والقطاعات التي يسمح لها القانون بالتدخل ـا، والأهداف المسطرة لها وعوائق نجاح هذه المخططات.

5-أ-مصادر تمويل البلدية: عمل المشرع الجزائري على أن تؤدي البلدية أدوارا هامة في مجال التنمية فخص إدار ـا بقانون أساسي يمكن المنتخبون من التخطيط لبرامج تنموية والتي تحتاج الى مصادر مالية كبيرة.

من هذا المنطلق وفرت للبلدية مصادر دائمة منها ما هو داخلي ذاتي كالجباية ومصادر الاستغلال والأملاك، ومنها ما هو خارجي كالمساعدات والاقتراض، إضافة إلى تحديد القانون بنسبة إستفادة البلدية من مختلف الضرائب كما هي موضحة في الجدول رقم (28) نتعرض لها بصورة موجزة:

1-المصادر المالية الذاتية: تتمثل هذه المصادر في الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية المتمثلة في منتوج الاستغلال ومداخيل الممتلكات.

1-أ-الموارد الجبائية:

-الضرائب والرسوم المباشرة: وهي رسوم التطهير والرسم العقاري والرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي والضريبة على الممتلكات.

إلا أن نسبة الاستفادة من هذه العوائد والإيرادات يحددها القانون كما هي موضحة في الجدول رقم (28) .

-الضرائب والرسوم غير المباشرة: وتتلخص في كل من رسوم الذبح ورسوم الحفلات ورسوم الإقامة والرسوم الخاصة برخص البناء والرسوم الخاصة بالإعلانات والصفائح المهنية والرسم على القيمة المضافة وإتاوة الرعي.

لكن تبقى نسبة استفادة البلدية محددة قانونا ولا تملك الحرية الكاملة في التصرف ا كما هي موضحة في الجدول رقم (28).

1-ب-الموارد غير الجبائية: لقد حدد قانون البلدية 08/90 المؤرخ في 1990/04/07في المادة 147 كيفية استغلال الممتلكات العمومية للبلدية حسب طبيعة الخدمة المقدمة:

-مداخيل الممتلكات: توفر الممتلكات أو الأملاك للبلدية دخل مالي دائم، وتبقى قيمتها حسب الممتلكات التي تملكها البلدية إذ تم التنازل على الكثير منها إثر تغيير السياسة الاقتصادية والوطنية والظروف الأمنية التي مرت ا البلاد.

-منتوج الاستغلال: يعتبر منتوج الاستغلال كل مقابل للخدمات التي تقدمها البلديات عبر مصالحها العمومية، فتحصل بذلك على إتاوات وتعويضات من قبل الأشخاص المستفيدين من هذه الخدمات ومنها: حقوق الوزن، الكيل وقياس السعة، الحقوق الثانوية المرتبطة بحقوق الذبح، حقوق ختم اللحم، حقوق استعمال غرف التبريد واسترجاع تكاليف التطهير والتعقيم والمراقبة الصحية التي تقوم ا مصالح التنظيف للبلدية، رسوم الأرصفة العمومية التي يستفيد منها أصحاب المحلات، حقوق الحجر على السيارات وحقوق تسليم العقود الإدارية (نسخ من العقود، نسخ من المداولات، محاضر...الخ).

1-جـ-الناتج المالي: يمثل الناتج المالي المداخيل الناتجة على مردودية الأسهم التي يمكن للبلدية امتلاكها، وكذا السندات، كما يمثل فوائد القروض التي تقرضها لغيرها من الوحدات الاقتصادية بالإضافة إلى حصتها من الأرباح والتي تحققها مرافقها ذات الطابع الصناعي والتجاري.

توزيع الموارد المالية وحصة البلدية منها **جدول رقم (28)**

الرقم	طبيعة الضريبة	الدولة	الولاية	البلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية FECL
	الضرائب المباشرة				
01	رسم التطهير			/100	
02	الرسم العقاري	-	-	100 %	-

03	الرسم على النشاط المهني	-	29%	65%	5.49%
04	الدفع الجزافي	-	-	30%	70%
05	الضريبة على الممتلكات	60%	-	20%	20%
	الضرائب غير المباشرة				
01	الرسم على القيمة المضافة	85%	-	5%	10%
02	رسم الذبح	-	-	100%	-
03	رسم الإقامة	-	-	100%	-
04	الرسم الخاص على رخص البناء	-	-	100%	-
05	الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية	-	-	100%	-
06	إتاوة الرعي	30%	-	100%	-

المصدر: القانون 06/2000 **المؤرخ** في 2000/12/23 **المتضمن قانون المالية لسنة** 2001

2-المصادر الخارجية:

2-أ-مساعدات الدولة: تتمثل أساسا في إنجاز التجهيزات الكبرى التي تثقل كاهل البلديات وتعجز عنها ميزانيتها وتنقسم الى قسمين:

2-أ-1 -برامج المخططات البلدية للتنمية: استحدثت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 136/73 المؤرخ في 1973/08/09 غداة انطلاق المخطط الرباعي الثاني فأصبحت الوسيلة المنهجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

للجماعات المحلية وكذلك عامل لتحسين ظروف الحياة لأفراد المجتمع وكوسيلة لإدماج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الوطني بما أنه يكمل ويتمم البرامج المحققة في المخططات القطاعية، إضافة الى مسعى تحقيق التوازن الجهوي مع إشراك المجتمعات المحلية في تسيير شؤونها بنفسها.

يبقى تدعيم هذه المخططات من المصادر الرئيسية لإحداث التنمية المحلية خاصة وأن معظم البلديات تعاني من عجز مالي في تسيير شؤونها الشيء الذي يقلل من دورها التنموي.

2-ب-مساعدات الصندوق المشترك للجماعات المحلية: أنشأ هذا الصندوق سنة 1973 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 134/173 المؤرخ في 08/09 1973 تحت وصاية وزارة الداخلية بعدما كانت أمواله مسيرة من طرف صندوق التوفير والاحتياط قبل هذا التاريخ.

يعتبر صندوق الجماعات المحلية المشترك مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتولى تسيير صندوقين صندوق التضامن وصندوق الضمان[1].

يهدف الى التضامن وتقليص الفوارق الموجودة بين البلديات في المداخيل وتوزيعها بالتساوي ، كما يقوم بالتحقيقات والدراسات والأبحاث التي تهدف الى تطوير التجهيزات والاستثمارات المحلية إضافة الى تكوين أعوان الإدارة المحلية ورفع مستواهم.

2-جـ-مساعدات ميزانية الولاية: وهي عبارة عن مساعدات تمنحها الولاية للبلديات على سبيل التجهيز، وتقتطع من نفقات تجهيز الولاية وقد تخص التجهيزات الإدارية والاجتماعية الصحية منها والرياضية والثقافية وهي غالبا ما تكون ضعيفة مقارنة بالمساعدات الأخرى.

2-د-القروض: تعتبر موردا هاما يمكن للبلديات اللجوء إليها في أي ظرف، ونظرا لضعف إمكانيات البلديات والتي لا تسمح بتسديد الديون وفوائدها يبقى المانع الأساسي في اللجوء الى الاقتراض.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 266/86 المؤرخ في 1986/11/04 المادة الأولى.

رغم المصادر المتنوعة نظريا يبقى واقع بلديات الولاية عكس ذلك تماما نظرا لعدم تطابق الموارد المالية مع الأعباء المتزايدة إضافة الى إمكانية النظام الجبائي المحلي الذي يشهد اضطرابا في التحصيل من عام لآخر، مع العلم أنه يشكل 80% من إيرادات البلديات حسب تقارير (CENEAP) المركز الوطني للدراسات والتحاليل للتخطيط لسنة 2005.

كما أن القانون أجبر البلديات على أن تكون ميزانيا تها متوازنة أي مجموع الإيرادات يساوي مجموع النفقات، ففي حالة حدوث خلل في تحصيل الموارد الجبائية المقدرة تحدث عواقب وخيمة على إعادة توازن ميزانية البلدية مما يتطلب تدخل الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وذلك ما يتضح لنا من خلال الفارق في التحصيلات المقدرة والمحققة لبلدية قايس لسنة 99 و2006م من خلال الجدول رقم (29).

الإيرادات الجبائية لبلدية قايس 2006/99. **جدول رقم (29)**

الإيرادات	مبالغ	التقديرات دج	المبالغ	المحصلة دج	الفارق	دج
السنة	1999	2006	1999	2006	1999	2006
الضرائب غير المباشرة	746899	9874210	745631	7742100	1268	2132110
الرسم على القيمة المضافة	532642	6742360	421211	6213155	111431	529205
رسوم الذبح	67241	96123	53121	82223	14120	13900
الضرائب المباشرة	1268491	2246532	1113420	2002130	155071	244402
الرسم على الأنشطة المهنية	56712	78918	43406	64509	13306	14409
رسم التطهير	36141	78913	29542	59982	6599	18931
الرسم العقاري	42316	102346	32218	84321	10098	18025
ا موع	2750442	19219402	2438549	16248420	311849	3100982

المصدر: بلدية قايس

من خلال الجدول رقم (29) يتضح جليا الفارق الواضح بين حجم التقديرات للأموال المتوقع تحصيلها و الحجم الحقيقي المحصل إذ بلغ في سنة 1999م 311849 دج و تضاعف سنة 2006م إلى حوالي عشرة أضعاف إذ بلغ مايقارب 3100982 دج و يرجع ذلك أساسا إلى زيادة الحركة التجارية بالبلدية بسبب زيادة عدد السكان نظرا للنزوح الذي عرفته البلدية إثر الظروف الأمنية التي عانت منها المناطق الجبلية في الفترة السابقة و نظرا لعدم تساير إمكانيات

الإدارة مع حجم الزيادة أدى إلى عدم التحكم الواضح في تحصيل مختلف الموارد الجبائية على مستوى البلدية إضافة إلى عدم وعي ا تمع المحلي بدوره في التنمية بطريقة غير مباشرة من جهة ومن جهة ثانية عدم توفر الإمكانات الضرورية لمتابعة تحصيل الضرائب هذا ما أثر سلبا على أداء الهيئات المسيرة لشؤون سكان البلدية مما أدى الى ضعف أداء مختلف الخدمات التي هي من مسؤولية البلدية.

ورغم ذلك تبقى بلدية قايس من بين البلديات الأولى على مستوى الولاية في تحصيل الضرائب حسب تصريحات مديرية الضرائب بالولاية.

يبقى ضعف إمكانيات البلديات هو الهاجس الكبير لدى كل هيئة منتخبة والتي تجد إحراجا كبيرا في تقديم وعودها للسكان رغم أن المادة 184 من القانون البلدي لسنة 1990 تنص على أنه "ترفق كل مهمة جديدة تمنح للبلدية لجميع الوسائل الضرورية لإنجازها"، وهو الشيء الذي لا ينطبق على الواقع إذ يتضح جليا الفرق الكبير بين الإمكانات المتوفرة لتسيير مصالح ا تمع المحلي وبين الاحتياجات الحقيقية لتأمين سيرها بصفة صحيحة وسليمة.

كما يتأكد لنا ذلك من خلال كيفية تحضير ميزانية البلدية والمخططات التنموية ا.

5-ب- **كيفية تحضير ميزانية البلدية:** تعتبر الميزانية وثيقة محاسبية تقديرية يتم إعدادها لكل سنة تقدر فيها الاعتمادات المالية لعمليات معينة فهي جدول التقديرات الخاصة بمداخيلها ونفقا ا السنوية حسب المادة 244 من قانون البلدية.

تحضر الميزانية الأولية قبل بدأ السنة المالية وتضبط مصاريف وإيرادات السنة المالية تبعا لنتائج السنة المالية السابقة بواسطة ميزانية إضافية[1] كما يمكن أن تطرأ عليها تعديلات لاحقة بواسطة أوامر (DECISIONS) إذ يتم تسويتها في الحساب الإداري الذي هو نتيجة السنة المالية حيث يقوم كل المصاريف الحقيقية التي صرفت والإيرادات التي حصلت وكل البواقي التي سجلت.

[1] المادة 99 قانون البلدية.

كمـا يوضـح الوضـعية الحقيقيـة لكـل الـبرامج المقيـدة أو المسـجلة في الميزانيـة بالنسبة لفرع التجهيز والاستثمار، وهي ثلاثة أنواع:

-البرامج المنتهية (الوافية) والتي تتساوى فيها ارتباطا ا بإنجازها.

-البرامج التي لا تزال في طريق الإنجاز التي تفوق فيها ارتباطا ا بإنجازها.

-البرامج الملغـاة: وهـي الـبرامج المسـجلة ولم تعـرف أي ارتباطـا نظـرا لعـدم جـدواها في نظر ا لمـس الشـعبي البلـدي وتغـيير اعتمادا ـا الى بـرامج أخـرى جديـدة أم قديمـة يراها ا لمس أنسب من الأولى.

يبين لنـا الحسـاب الإداري كـل تسـجيلات السـنة الماليـة ويلخصـها في جـدول مفصل يسمى بالميزان العام (BALANCE CLE) ينقسم الى قسمين أساسيين:

القسم الأول: ويعرف بقسم التسيير (SECTION DE FONCTIONNE;ENT) ومن أهم النفقات المحددة به ما يلي:

-نفقات الموظفين.

-نفقات صيانة الأموال المنقولة والعقارية للبلدية.

-نفقات صيانة طرق البلدية.

-نفقات تسيير مصالح البلدية.

-فوائد الديون إن وجدت.

-الاقتطاع المحدد من إيرادات التسيير الموجه لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار.

القسم الثاني: قسم التجهيز والاستثمار وتتلخص نفقاته فيما يلي:

-تكاليف استهلاك القرض.

-نفقات التجهيز العمومي المحلي.

-نفقـات الاسـتثمار الاقتصـادي الـتي تحتـوي علـى الحركـات الماليـة الجاريـة بـين الجماعـات المحليـة ومؤسسـا ا الاقتصـادية مثـل الإعانـات الـتي تقـدمها الولايـات والبلديات الى مؤسسا ا وأخذ عجزها على عاتقها.

المبادئ العامة في **إعـداد الميزانيـة:** لإعـداد ميزانيـة البلديـة لابـد مـن مراعـاة واحتـرام عدة ضوابط أهمها:

-مبدأ التمويل بمعنى توضيح كل الإيرادات والنفقات بالميزانية.

-مبدأ وحدة الميزانية.

-مبدأ سنوية الميزانية.

-مبدأ تخصيص الواردات لتغطية النفقات.

-مبدأ التوازن بمعنى مراعاة تساوي الإيرادات مجموع النفقات.

بمراعاة هذه المبادئ يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بمساعدة اللجنة المالية للبلدية بإعداد الميزانية السنوية وعرضها على المجلس الشعبي البلدي للرأي والمداولة والمصادقة، إذ يصادق على الميزانية الأولية في شهر أكتوبر من السنة الجارية، وفي شهر جويلية بالنسبة للميزانية الإضافية الخاصة بالسنة المعنية. انظر الشكل (10، 11).

وبناء على ذلك فإن إعداد الميزانية هو تقدير للنفقات المقدرة والإيرادات التي ستحصل عليها أثناء السنة ثم مقارنتها للحصول على توازن احتياجات وموارد الجماعات المحلية.

وعند إعداد الميزانية لابد من مراعاة ما يلي:

-الخطوط العريضة للخطة الإنمائية.

-التعليمات والمقررات الصادرة عن وزارة الداخلية ومجلس الوزراء المتعلقة بالسياسة العامة والمحلية.

-وضعية الموارد المالية التي هي في حوزة البلدية.

ولتكون الميزانية أكثر فعالية يجب ما يلي:

-يجب دراسة ومناقشة التقديرات الأولية قبل تقديمها الى السلطات الوصية لمراقبتها والمصادقة عليها.

-يجب مراعاة توازن الميزانية بين الإيرادات والنفقات.

-يجب على رؤساء المصالح تقديم احتياجات مصالحهم سواء فيما يخص فرع التسيير أو تنفيذ برامج التجهيز والاستثمار نظرا لكونهم على دراية باحتياجات مصالحهم.

كمـا تجـدر الإشـارة أن نسـبة الاقتطـاع لفائـدة قسـم التجهيـز والاسـتثمار تتغير حسب قرارات السـلطة المركزيـة (وزارة الداخليـة والماليـة) ومـا تـراه مـن الاتجـاه التنموي المراد.

كيفية إعداد الميزانية الأولية للبلدية:

1- يتم إعدادها من طرف رئيس ا لمس الشعبي البلدي واللجنة المالية

2- يدرسها ا لمس الشعبي البلدي ويصادق عليها

3- ترسل نسخة للولاية أو الدائرة للمراقبة والمصادقة

4- بعد المصادقة تحتفظ الولاية أو الدائرة بنسخة منها

5- ترسل نسخة للمديرية الفرعية للضرائب

6- ترسل نسخة للقابض البلدي للضرائب

شكل رقم (10)

الميزانية الإضافية والحساب الإداري للبلدية:

1- تعد الميزانية الإضافية من طرف رئيس ا لمس الشعبي البلدي

2- يدرسها ا لمس الشعبي البلدي ويصادق عليها

3- ترسل إلى الولاية أو الدائرة للدراسة والمراقبة والمصادقة

4- ترسل نسخة إلى المديرية الفرعية للضرائب

5- ميزانية مصادق عليها لإرسالها الى القابض البلدي للضرائب

6- ترسل نسخة للقابض البلدي للضرائب

شكل رقم (11)

كيفية تحضير المخططات البلدية للتنمية:

من بين المهام الرئيسية التي أوكلت للجماعات المحلية للنهوض بعملية التنمية المحلية هي تحضير المخططات البلدية للتنمية والتي تهدف من ورائها ما يلي: (أهداف المخططات البلدية للتنمية)

-لامركزية التخطيط عن طريق إسهام البلدية في إعداد وتنفيذ المخططات التنموية المحلية.

-تحسين ظروف المعيشة للمجتمع المحلي المدني والريفي من خلال فك العزلة وبناء المرافق الاجتماعية والثقافية والهياكل القاعدية من شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير والتهيئة العمرانية.

-التكفل التدريجي من طرف البلديات بمشاكلها المحلية الخاصة عن طريق حصر مجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المخطط البلدي.

-توزيع مجالي متوازن للاستثمارات المحلية.

تحسين استغلال الطاقات والامكانات المحلية.

انطلاقا من هذه الأهداف العامة للمخططات البلدية كلفت الهيئات المسيرة للبلديات بإعداد المخططات التنموية البلدية التي تهتم أساسا بالقطاعات الموضحة في الجدول رقم (30) والمحددة قانونا لتدخل البلديات وتمر هذه المخططات بعدة مراحل لإنجازها وهي:

-المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يجتمع المجلس الشعبي البلدي ويقوم بتحديد الاحتياجات والنقائص على مستوى مجال البلدية سواء للمشاريع المنجزة أو هي في طريق الإنجاز مع مساهمة المصالح التقنية للبلدية التي تقوم بتحديد بطاقات تقنية وتقيمية لكل مشروع أو عملية مقترحة من طرف المجلس والتي يراها ضرورية لإنجازها ويقوم بترتيبها حسب الأولويات.

هذا بالإضافة إلى تكليف القانون بمواده 14، 15، 16 و 17 من المرسوم 63/77 والمتعلق بشروط تنفيذ المخططات البلدية التي تنص على تنفيذ ومتابعة

عمليات التجهيـز والاسـتثمار مـن طـرف رئـيس المجلـس الشـعبي البلـدي سـواء عـن طريق إنجازها بوسائل البلدية أو اختيار مؤسسة خارجية حسب قانون الصفقات.

كما يكلـف رئـيس المجلـس الشـعبي البلـدي بـإجراء جميـع الدراسـات وعقـد الصـفقات والاتفاقـات المرتبطـة بإنجـاز مختلـف المشـاريع المبرمجـة في المخطـط البلـدي للتنمية وذلك بمساعدة المصالح التقنية.

-المرحلة الثانية: يقـوم رئـيس البلديـة بإرسـال مدونـة الاقتراحـات الى الوصـاية وهـي الولاية أو الدائرة حسـب عـدد سـكان البلديـة بحيـث إذا تعـدت 50000 نسـمة يصـبح التعامل مباشرة مـع الولايـة، أمـا البلـديات الـتي تضـم عـددا دون ذلـك تبقـى تحـت وصاية الدائرة التي تقوم بدراسة ومراجعـة مـا هـو مقتـرح مـن طـرف المجلـس الشـعبي البلـدي إذ يـتم إعـادة ترتيـب الأولويـات حسـبما تـراه يتماشـى والخطـة الوطنيـة للتنميـة، أو حسـب ضـرورة الحاجـة للبلديـة كمـا يمكـن حـذف أو زيـادة بعـض المشاريع التي ترى أن لها أهمية في تلك المرحلة.

-المرحلة الثالثـة: بعـد مصـادقة الوصـاية علـى مدونـة الاقتراحـات يـتم إرسـالها الى مديرية التخطيط والتهيئة الإقليميـة أيـن يـتم التنسـيق مـع مختلـف المـديريات التنفيذيـة والموافقة على تلك المشـاريع المبرمجـة، فيـتم اعتمـاد المبـالغ الماليـة لكـل مشـروع مـع تحديد الأولويات حسـب الوضـعية الماليـة للولايـة أيـن يمكـن تأجيـل أو إلغـاء بعـض المشـاريع المقترحـة بعـد تسـلم الموافقـة بالإعتمـادات الماليـة أي الى الـدائرة ثم البلديـة الـتي تقـوم بإعـداد دفـاتر الشـروط للإنجـاز لكـل مشـروع علـى حـدى وإعـلان و إشهار المناقصة لاختيار المؤسسة التي تقوم بالإنجاز من بين المؤسسات المتنافسة.

- عوائـق نجـاح المخططـات البلديـة للتنميـة: إن سياسـة اللامركزيـة لم تصـل الى مفهومها الحقيقي المخـول لهـا مـن الناحيـة القانونيـة ممـا أدى الى ظهـور عوائـق كـبيرة تسببت في التقليل من دور المخططات البلدية للتنمية وعدم نجاعتها، ومنها:

-سوء التقدير للاحتياجات المحلية.

-ضعف أداء المشاريع المبرمجة وعدم تلبيتها للاحتياجات المحلية.

-تجاهل الموارد والطاقات المحلية التي يمكن تحسينها واستغلالها على أحسن وجه.

-عدم الترتيب الجيد للأولويات لقلة الخبرة والكفاءةلمسيري البلديات.
-نقص وسائل العمل الضرورية لتطبيق وإنجاز البرامج التنموية.
-التداخل بين الصـلاحيات المركزيـة والمحليـة (ممارسـة السياسـة علـى حسـاب الجانـب التقني).
-نقص المعلومات والمعطيات الحقيقية مما يتسبب في تقديرات خاطئة.
-ضعف وسائل الإنجاز المحلية (مؤسسات محلية ضعيفة ولا تملك كفاءة).
-نقـص التجربـة الكافيـة في الميـادين التقنيـة خاصـة لـدى المسـؤولين المحلـيين وعـدم استقرارهم.
-ضعف المراقبة التقنية بسبب عدم توفر الإطارات الكفأة.
-ضعف مكاتب الدراسات على المستوى المحلي.
-ضـعف الاعتمـادات الماليـة المقدمـة لإنجـاز الـبرامج وعـدم تطابقهـا مـع مـتغيرات السوق.

قطاعات تدخل المخطط البلدي للتنمية **جدول رقم (30)**

التعريف	الفصل	القطاع
الفلاحة	291 292 293 294 295	تحسينات عقارية استصلاح مناطق جافة استصلاح مناطق مسقية استصلاح مناطق رعوية. غابات وحلفاء
الري	391 392 393	التزويد بالمياه الصالحة للشرب تصريف المياه الري والتصريف
المنشآت الاقتصادية	591 592 593 594	الطرق والدروب النقل البريد والمواصلات التخزين والتوزيع
المنشآت الاجتماعية	791 792 793 794 795 796 797 798	مناطق التعمير الترميم العمراني تهيئة المناطق العمرانية الصحة الثقافة الشباب الرياضة السكن الريفي
المنشآت الإدارية وسائل الإنجاز	891 991 992	مباني البلديات مؤسسات البلدية للإنجاز مؤسسات ما بين البلديات

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية - خنشلة.

ولتأكيد ما سلف ذكره نقوم بتحليل مسار الاستثمارات العمومية للفترة 2006/99 على مستوى بلدية قايس.

6- الاستثمارات العمومية لمختلف المخططات للبلدية للفترة 2006/99.

من خلال متابعتنا لمسار الاستثمارات العمومية في إطار المخططات البلدية يتبين لنا جليا ضعف حجم هذه الاستثمارات والذي يرجع أساسا حسب تصريحات المنتخبين لإدارة شؤون البلدية هو أن حجم الاستثمارات المقدمة من طرفهم الى الوصاية أكبر بكثير مما هو مصادق عليه إذ يتم إعادة برمجة الوصاية للمدونة المقدمة لها من طرف المجلس الشعبي البلدي هذا مما يقلل من دور وفعالية الهيئات المنتخبة بحيث تبقى تحت الوصاية الكاملة لكل من الدائرة والولاية وهي التي تتحكم في تحديد البرامج التنموية بمختلف أنواعها وتبرر الوصاية ذلك الى ضعف الامكانات المادية الممنوحة لها من السلطات المركزية وهي عكس التصريحات المقروءة والمسموعة في وسائل الإعلام.

يبقى تحليل توزيع الاستثمارات العمومية في إطار المخطط البلدي للتنمية للفترة 2006/94 معتمدا أساسا على المنشآت الاجتماعية خاصة منها التهيئة العمرانية لمختلف الأحياء السكنية التي تأخرت تهيئتها في العشرية الأخيرة التي عانت فيها الجزائر كثيرا بسبب قلة المداخيل قبل سنة 1999م من جهة، والظروف الأمنية من جهة ثانية، إضافة إلى تدعيم قطاع الشباب والرياضة بتجهيزات رياضية وثقافية للمركز الثقافي ودار الشباب المتواجدان بالبلدية وذلك محاولة لتوفير استقرار اجتماعي لمرحلة ما بعد اللا أمن الذي عانت منه المنطقة ومحاولة لامتصاص غضب المجتمع المحلي إذ بلغت قيمة الاستثمارات العمومية للمنشآت الاجتماعية ما يقارب 166041621 دج أي ما يعادل نسبة 56.11 % من مجموع الاستثمارات للمخططات البلدية للتنمية الجدول رقم (31)، لكنه ويبقى حجم هذه الأموال ضعيفا نسبة إلى حجم البلدية مما يتطلب تدعيما أكثر في المجال مع مراعاة نوعية الإنجاز للتهيئة العمرانية لمختلف الأحياء السكنية.

يأتي قطاع تزويد بالمياه الصالحة للشرب وتصريف المياه المستعملة في المرتبة الثانية من اهتمامات المخططات البلدية للتنمية للفترة 2006/99 وذلك بمبلغ 44141220 دج أي ما يعادل 14.92% من مجموع الاستثمارات العمومية لهذه الفترة و هي موجهة أساسا كما نجد اهتمام البلدية ترتكز أيضا على صيانة عتادها ووسائلها المحلية من شاحنات وجرارات بتوفير قطع الغيار لها والتي بلغت قيمة صيانتها في فترة الدراسة ما يقدر بـ 41332706.89 دج أي ما يعادل نسبة 13.29% من مجموع الاستثمارات للمخططات التنموية المحلية.

إضافة إلى الاهتمام المتواضع من طرف الهيئات المسيرة للبلدية بقطاع المنشآت الاقتصادية والمتمثل أساسا في تعبيد الطرق على مستوى بلدية قمايس إذ بلغت قيمة الاستثمارات به حوالي 31128014 دج أي ما يعادل نسبة 10.52% من مجموع الاستثمارات.

تبقى القطاعات الأخرى من سكن وفلاحة وري دون اهتمام هذه المخططات التنموية للبلدية؟، هذا ما يبين ضعف أداء الجماعات المحلية التي تبقى في موقع الاقتراح الذي يتعرض إلى تغييرات كبيرة من طرف الوصاية.

إلا أنها تبقى هي المسؤولة في نظر المجتمع المحلي الذي يحملها مسؤولية تأخر وتعطل العملية التنموية.

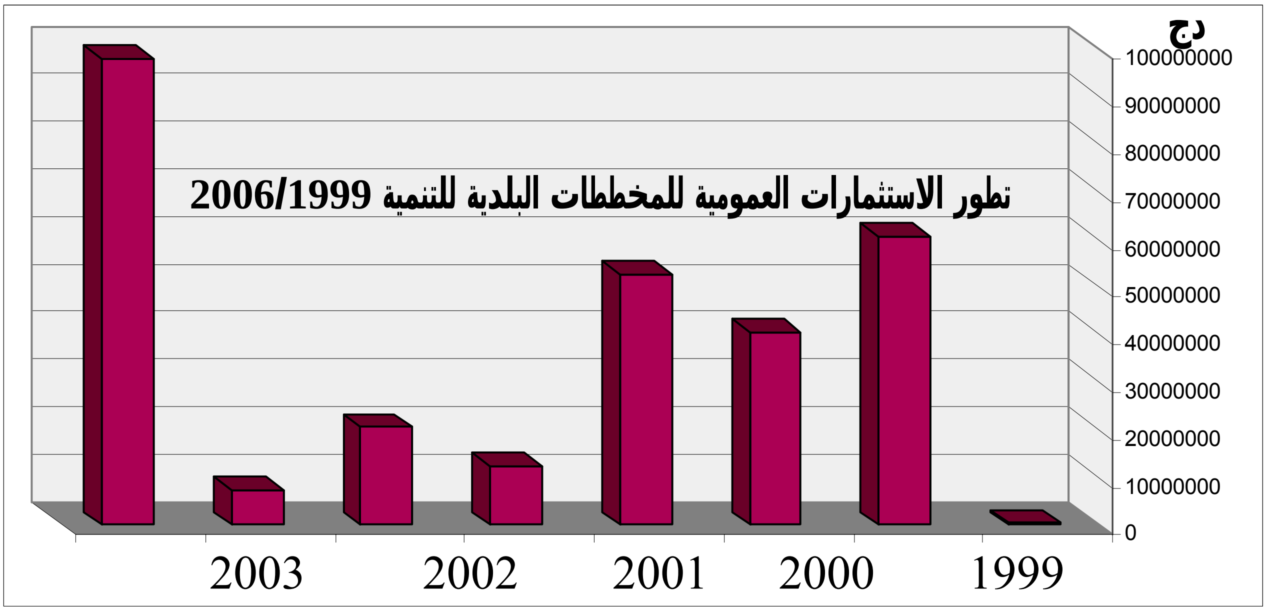
وكملاحظة يبقى دور المخططات البلدية للتنمية دون مستوى إعطاء النفس الحقيقي للتنمية المحلية التي تتطلب إرادة ووعي أكثر من طرف السلطات المركزية بتجاوز مرحلة توفير الهياكل القاعدية التي تعتبر وسيلة من وسائل التنمية لكن تبقى الإجراءات الإدارية دون مستوى توفير مناخ إداري للاستثمار وفتح الأبواب أمام أفراد المجتمع لخلق مبادرات من شأنها تغيير الوضع الاقتصادي المحلي وذلك بتوفير حوافز مشجعة للقطاع الخاص وتشجيعية لدعم التنمية المحلية التي لن تتحقق من دون تكامل جهود الإدارة العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

دج بلدية فايس تطور الاستثمارات العمومية للمخططات ببلدية فايس للتنمية 99/2006 **جدول رقم (31)**

	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	ا موع	النسبة
تحسينات عقارية	340000	-	-	-	-	-	-	-	340000	0.11
الري	-	10225000	7644520	5314725	1200000	-	3210761	16546214	44141220	14.92
منشآت اقتصادية	1200000	13430000	7800000	-	-	-	-	8698014	31128014	10.52
منشآت اجتماعية	-	34974225	22978452	45984982	6813529	-	1612143	53678290	166041621	56.15
منشآت ادارية	-	440000	111000	-	-	12085190	-	-	12636190	4.27
وسائل الانجاز	1924854.89	1552961	1875000	1549596	4395865	8487170	2508232	19079028	41372706.89	13.29
ا موع	464854.89	60622186	40408972	52849303	12409394	20572360	7331136	98001546	295659751.89	100
النسبة	1.17	20.50	13.66	17.87	4.19	6.95	2.47	33.14	%100	

المصدر: بلدية فايس

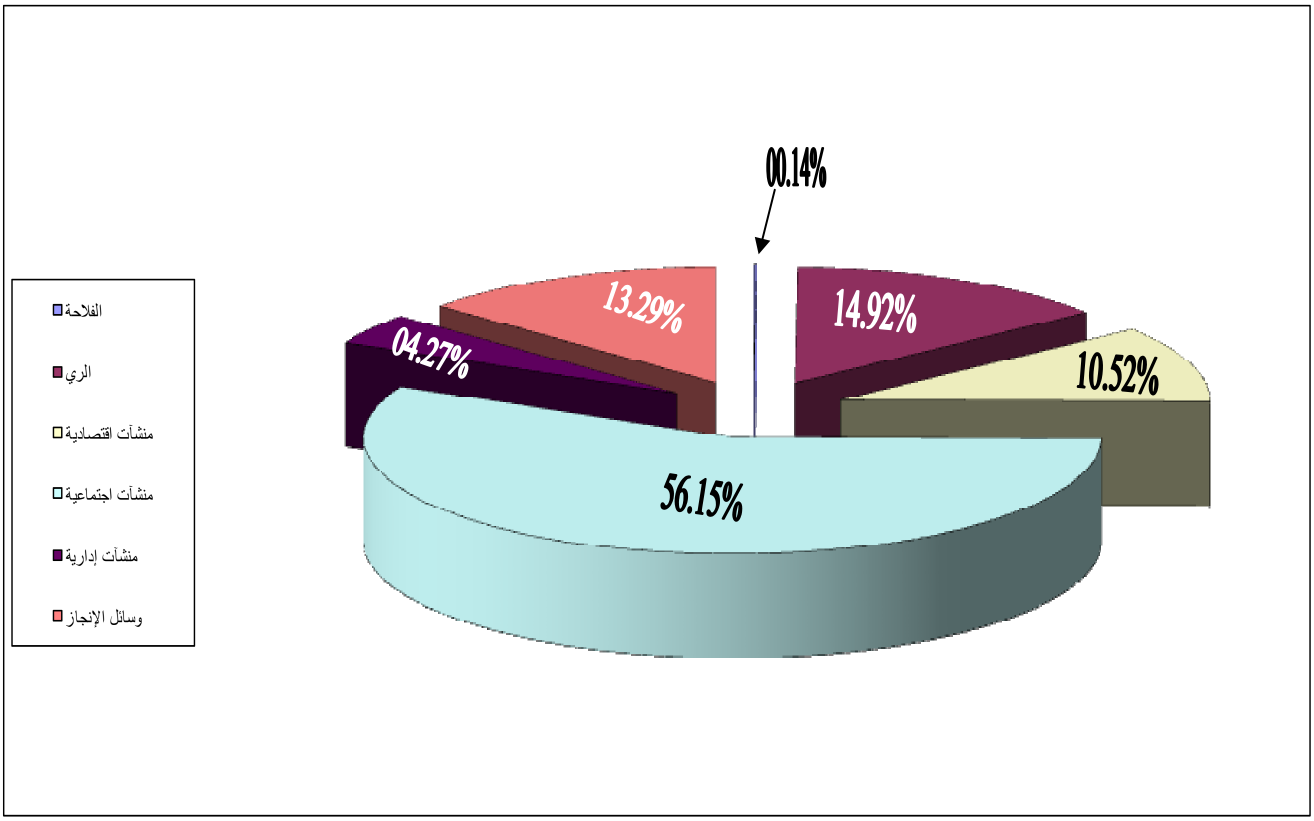
منحنى رقم (04)



المصدر: بلدية قايس

نسبة مختلف القطاعات من المخططات البلدية للتنمية ببلدية قايس 2006/1999

شكل رقم (12)



المصدر: بلدية قايس

إضافة إلى إعطاء حرية أكثر للجماعات المحلية خاصة البلدية من اختيار المشاريع التنموية التي تراها مناسبة لها ولمجتمعها مع اقتصار دور الوصاية على الرقابة أكثر منه على التوجيه لتفادي استغلال إمكانيات الدولة والمجتمع لحساب أغراض سياسية ضيقة لا تراعى فيها المصالح العامة.

7- **دور القطاع الخاص** في **التنمية:** رغم التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي تعطي الدور الهام للقطاع الخاص لإحداث التنمية الاقتصادية إلا أن تعطل وتيرة ضبط وتنظيم مؤسسات الدولة المختلفة المعنية بإدارة وتسيير وسائل الاقتصاد أثرت كثيرا على الحركية الاقتصادية خاصة من جانب القطاع الخاص الذي يشهد عزوفا كبيرا عن الاستثمار الحقيقي الذي من شأنه دفع عجلة التنمية المحلية.

كما يتضح لنا جليا في بلدية قايس التي تشهد نسبة انعدام لاستثمارات القطاع الخاص عدا مشروعان في قطاع الخدمات والمتمثل أساس في محطتان للخدمات وتوزيع المواد البترولية.

يبقى من العوائق الهامة المؤثرة سلبا على عدم الاستثمار للقطاع الخاص هو عدم توفير مناطق صناعية أو خدمية من طرف الهيئات المسيرة للبلدية وذلك نظرا للعجز الذي تشهده البلدية في الاحتياطات العقارية.

8-**الوضعية العامة لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلدية قايس سنة** 2006**:**

تعتبر وضعية مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مؤشرا هاما لمستوى التنمية لأي منطقة هذا ما يتطلب منا عرض وضعية هذه القطاعات لاستخلاص مدى توفر ظروف التنمية ببلدية قايس :

8-**أ-قطاع الفلاحة والري:** تزخر بلدية قايس بمساحة زراعية هامة تقدر بحوالي 5590 هكتار أي ما يعادل 9.98% من المساحة الإجمالية للبلدية والمقدرة بـ 56 كلم ^{2} منها 35 هكتار كغابات في المنطقة الجنوبية بالبلدية و 14 هكتار كمناطق رعوية

يبقى استغلال هذه المساحات محدود جدا نظرا لكون أغلب الأراضي كان معتمدا في سقيها على سد فم القيس الذي يقع في الجهة الجنوبية الشرقية

للبلدية والذي يعاني من التوحـل الشـديد الـذي أثـر علـى سـعته للميـاه الـتي كانـت تستعمل في سقي الأراضي الخصبة الـتي تقـع علـى امتـداد شمالـه والـتي تسـتعمل أساسـا في زراعـة الحبـوب والبقـول الـتي تراجعـت كـثيرا إذ أصـبح مجمـوع الإنتـاج لسـنة 2006 م9960 قنطار من الحبوب .

كمـا تشـهد البلديـة نقصـا كـبيرا في إنتـاج الثـروة الحيوانيـة إذ يبلـغ عـدد رؤوس الأغنـام ـا حـوالي 3024 رأسـا و314 بقـرة و 218 رأس مـن المـاعز و 48 رأس من الخيول.

إضافة إلى احتوائها على 6 مـداجن لإنتـاج الـدواجن اللحميـة بطاقـة إنتـاج تقـدر بـ 4800 قنطار سـنويا و3 مـداجن للـدواجن البيوضـة بطاقـة اسـتغلال تقـدر بـ 14400 دجاجة.

كما تم تدعيم سبعة مـربين للنحـل بعـدد خلايـا يقـدر بـ 120 خليـة بقـدرة إنتاجيـة تقدر بـ 140 كلغ / سنة.

من خلال عـرض الإمكانـات الفلاحيـة للبلديـة والـتي لم تتلـق التـدعيم الـلازم والـذي اقتصـر علـى مشـروعين فقـط أحـدهما في إطـار الصـندوق الـوطني للتنميـة الريفية الفلاحيـةFNDRA والـذي تكفـل بغـرس الأشـجار المثمـرة وحفـر بئـر ارتوازيـة وإنجـاز حـوض مـائي مخصـص للسـقي ومشـروع آخـر ممـون في إطـار (PDRI) والمخطط الجواري للتنمية الريفية المدمجة والخاص بتربية الأبقار لإنتاج الحليب.

يبقى التدعيم غـير كـاف مـن طـرف الهيئـات المختلفـة للدولـة إذ اعتمـدت في تعاملها مع بلديـة قـايس علـى أ ـا بلديـة حضـرية هـي في حاجـة أكثـر إلى الهياكـل القاعديـة والمرافـق الاجتماعيـة أكثـر منـه للتـدعيم الفلاحـي الـذي يبقـى ضـروريا لمحاولـة تلبيـة الاحتياجـات المحليـة مـن حبـوب وبقـول وخضـراوات، الشـيء الـذي يتطلب إعـادة النظـر في اتجـاه التنميـة الـتي تتطلـب تـدعيم وسـائل الإنتـاج لمختلـف القطاعات الاقتصادية على مستوى البلدية.

8- ب- قطاع الهياكل القاعدية والتجهيز:

تعتبر الهياكل القاعديـة مـن أهـم الركـائز المهيكلـة للمجـال والمحـرك الأساسـي للتنمية مما يتطلب منا إبراز الإمكانات الحالية لبلدية قايس .

1-الطرق والمواصلات: تعتبر شبكة الطرق والمواصلات شريان التنمية بمختلف أنواعها وكلما زاد الاهتمام بها وتنظيم الحركة بها زادت الحركية الاقتصادية بذلك المجال .

تحتوي بلدية قايس على شبكة طرق معتبرة وفي حالة جيدة في مجملها منها 3.04 كم كطريق وطني رقم 88 الرابط بين باتنة وخنشلة ومار بمدينة قايس ، كما تحتوي على طرق ولائية وبلدية مبينة كما يلي:

-طريق ولائي رقم 01 على مساحة 9 كم بين بلدية قايس وبلدية الرميلة.

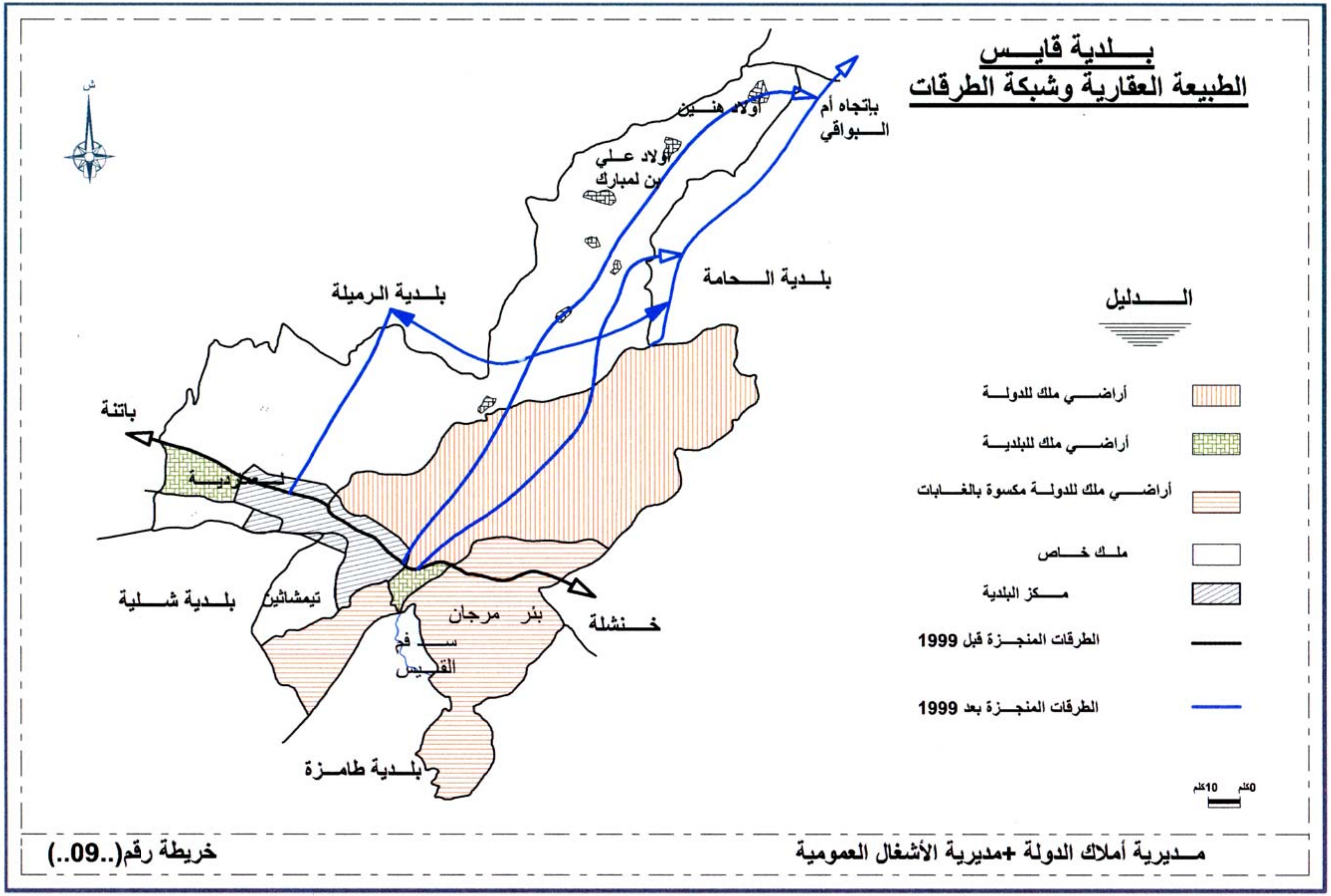
-طريق معبد يربط بلدية قايس بالرميلة من الجهة الشرقية على مسافة 12 كم لم يصنف لحد الآن .

-طريق معبد يربط بين قايس وبلدية شلية بمسافة 2 كم أما بالنسبة للطرق غير المعبدة تقدر بحوالي 16 كم، ويتضح لنا ذلك من خلال الخريطة رقم (09).

إضافة إلى التعبيد الكامل لشبكة الطرق بمركز البلدية والتي يقدر طولها بحوالي 22.42 كم .

كما برمج تعبيد 9 كم في سنة 2006 .

تقدر المساحة الإجمالية لشبكة الطرق بحوالي 21 هكتار وبطول يقدر بـ 61.42 كم ، هذا بالإضافة إلى احتواء البلدية على 67 وسيلة نقل جماعية بطاقة نقل تقدر بـ 1506 مقعدا موزعة بين مختلف خطوط النقل الولائية والوطنية.


بـــلدية قايـــس
الطبيعة العقارية وشبكة الطرقات
بإتجاه أم
الـــبواقي
أولاد هنـــين
أولاد عـــلي
بن لمبارك
بلـــدية الـــحامة
بلـــدية الرميلة
باتنة
خـــنشلة
بئر مرجان
تيمشاثين
بلـــدية شـــلية
بلـــدية طامـــزة
القليس
الـــدليل
أراضـــي ملك للدولـــة
أراضـــي ملك للبلديـــة
أراضـــي ملك للدولـــة مكسوة بالغـــابات
ملـــك خـــاص
مـــكز البلدية
الطرقات المنجـــزة قبل 1999
الطرقات المنجـــزة بعد 1999
0كلم 10كلم
مـــديرية أملاك الدولة +مديرية الأشغال العمومية
خريطة رقم(..09..)

2-السكن: شهدت الحظيرة السكنية تطورا كبيرا، ففي سنة 1998 بلغ عدد المساكن 5334 مسكن وبمعدل إشغال قدر بـ 5.43 فرد/سكن وازداد عددها ليصل في سنة 2008 6509 مسكن بمعدل إشغال قدر بـ 3.43. فرد/سكن أي بزيادة 1175 مسكن خلال عشرسنوات ، إلا أن معدل إشغال المسكن لا يعبر عن واقع الحال في عموم البلدية إذ يشهد مركزها ضغطا أكبر لأن الإحصاءات أخذ في الحسبان البناءات الريفية ويتضح لنا ذلك من خلال الجدول رقم (32).

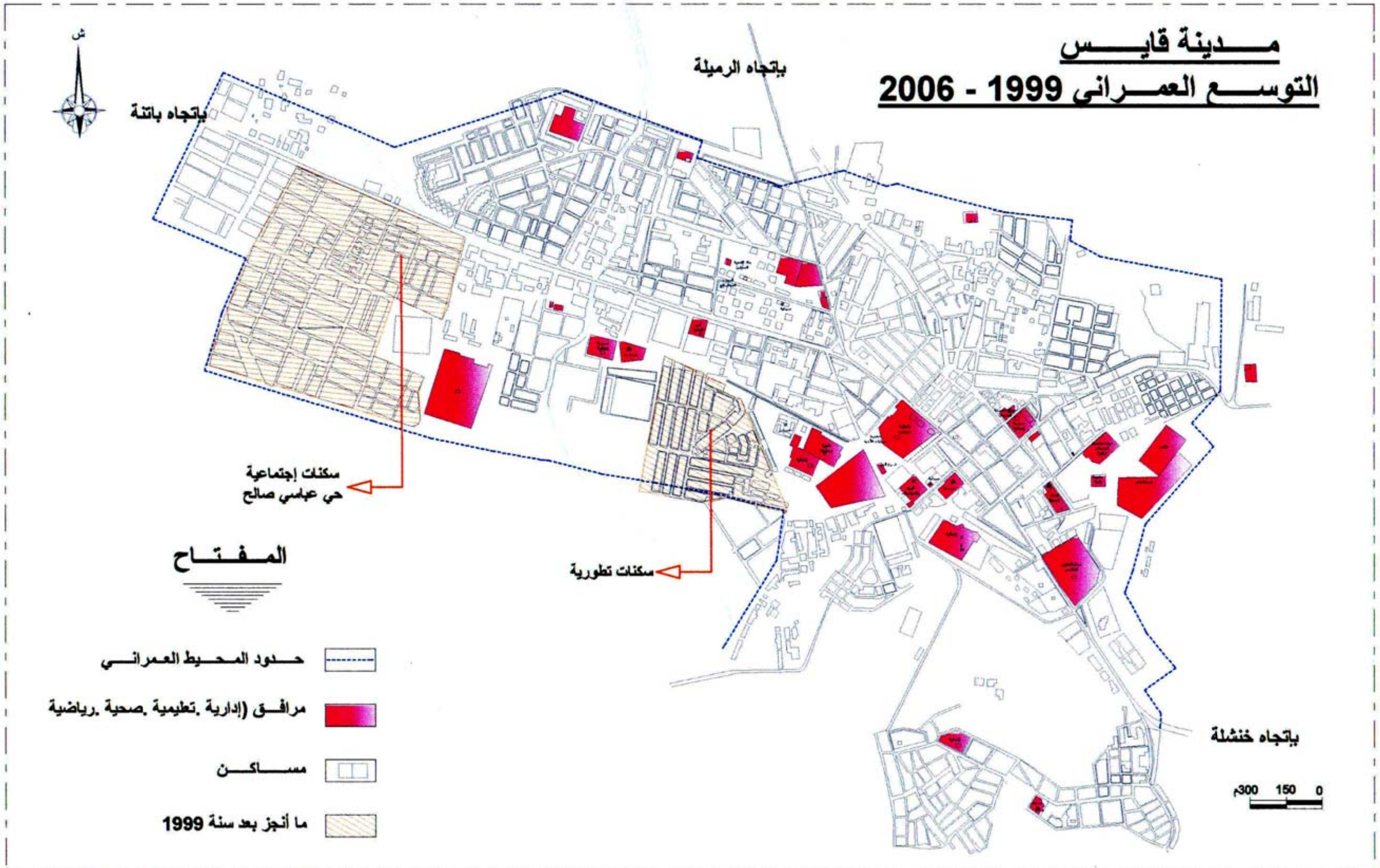
التوزيع ا الي للمساكن ببلدية قايس لسنة 2008 **جدول رقم (32)**

نوع التجمع	عدد السكان	عدد المساكن	معدل الأشغال
التجمع الرئيسي	35866	6109	5.87
التجمع الثانوي (تيمشاتين)	1119	175	6.39
المنطقة المبعثرة	587	225	2.60
ا موع	37572	6509	5.77

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية

يعتبر معدل إشغال المسكن ببلدية قايس عاليا نسبة إلى معدل إشغال المسكن بولاية خنشلة ككل والذي بلغ 4.83 مما دفع بالهيئات الولائية المعنية ببرمجة 150 مسكن تساهمي و 350 مسكن اجتماعي انطلقت الأشغال ا ولم تستلم بعد، ويظهر لنا التوسع الذي شهده المحيط العمراني بصورة اكثر من خلال الخريطة رقم (10).

يبقى قطاع السكن يحتاج إلى تدعيم أكثر خاصة وأن طلبات السكن المسجلة على مستوى الدائرة بلغ حوالي 1714 طلبا مما يبين الحاجة الماسة لسكان هذه البلدية للسكن وذلك إثر التحولات الاجتماعية التي يشهدها ا تمع والتي استغنا فيها عن العيش وسط العائلة الكبيرة في المراحل السابقة.



المصدر:بـــلدية قايس

خريطة رقم(..10..)

3- المرافق الصحية:

تتجلى الخدمات الصحية للعديد من المنشآت الصحية أهمها المستشفى الذي يتسع لـ 240 سرير وعيادة للتوليد وعيادتين متعددة الخدمات وأربع قاعات للعلاج ومركز لتصفية الدم بإثني عشر سريرا إضافة إلى سبعة صيدليات.

كما يتعدى تقديم الخدمات الصحية لهذه المرافق إلى البلديات ا ـاورة نظرا لعدم احتوائها على مستشفيات هذا ما يشكل عبئا على المستشفى الذي لا يفي باحتياجات سكان البلدية.

شهد القطاع الصحي لبلدية قايس تدعيما معتبرا في الفترة 2006/99 ليس من ناحية المنشآت الصحية إذ لم تنجز سوى قاعة واحدة للعلاج لكن تم ترميم المنشآت القديمة و تجهيزها مع تدعيمها بأطباء عامون و متخصصين في هذه الفترة.

4- قطاع التربية والتعليم: تحتوي البلدية على 11 مدرسة ابتدائية بـ 244 قسم بيداغوجي تستقبل 9516 تلميذا بمعدل إشغال للقسم يقدر بحوالي 39/تلميذ / قسم تبلغ نسبة الفتيات من ضمن المتمدرسين 52% الجدول رقم (33).

يشرف على تأطير التلاميذ 236 معلم بمعدل تأطير بلغ أكثر من 40 تلميذ /معلم وهو أكبر من معدل التأطير على مستوى الولاية الذي بلغ 25.2 تلميذ/معلم.

هذا ما يعكس الضغط الذي تعاني منه المدارس المتواجدة بالمراكز العمرانية على حساب المناطق الريفية أما بالنسبة للتعليم المتوسط فتوجد خمسة متوسطات تضم 106 قسم بيداغوجي يدرس ـا 3346 تلميذ يقدر معدل إشغال القسم بـ 31.56 تلميذ /قسم وبنسبة إناث تقدر بـ 53% من الفتيات، يشرف على تأطيرهم 182 أستاذ بمعدل تأطير قدر ب 18 تلميذ / أستاذ حسب الجدول رقم (33)، كما برمج إنجاز متوسطة جديدة في إطار برنامج 2005-2006 لم تنطلق الأشغال ا بعد.

أمـا علـى مسـتوى التعلـيم الثـانوي فتشـمل البلديـة علـى ثـلاث ثنويـات تسـتقبل 2314 تلميـذا بمعـدل إشـغال للقسـم يقـدر بـ 29 تلميـذ /قسـم ومعـدل تأطير بلغ 19 تلميذ / أستاذ تبلغ نسبة الفتيات 51 % من مجموع التلاميذ .

يعتبر قطاع التربية مـن القطاعـات الـتي أولـت لهـا الدولـة اهتمامـا كـبيرا مـن حيث توفير المرافق التعليمية ، لكن يبقى الإهتمام بمستوى التكوين ضروريا.

وضعية المؤسسات التربوية ببلدية قايس لسنة 2006 **جدول رقم (33)**

الطور	عدد المؤسسات	عدد الاقسام	عدد التلاميذ	معدل إشغال القسم	معدل التأطير ت/أ	نسبة الإناث
التعليم الابتدائي	19	244	9516	39ت /قسم	40ت/م	%52
التعليم المتوسط	05	106	3346	31.56ت/ق	18ت/أ	%53
التعليم الثانوي	03	80	2314	29ت/قسم	19ت/أ	%51

المصدر: مديرية التربية لولاية خنشلة

5-**التكــوين المهــني والــتمهين:** تحتــوي البلديــة علــى مركــزين للتكــوين المهــني والتمهين أحــدهما يحتــوي 14 تخصصــا يتســع لــ 300 متكــون يتعــدى إشــعاعه بلديــة قــايس إلى البلــديات المــاورة مــن تاوزيانــت وبوحمامــة والرميلــة وطــامزة وشــلية يشرف علــى تكوينــهم 16 متخصــص، كمــا تختلــف مــدة التكــوين مــن غختصــاص لآخر كما هو موضح في الجدول رقم (34).

التخصصات المبرمجة في **التكوين** المهني **لبلدية قايس لسنة** 2006 **جدول رقم (34)**

التخصصات	المستوى	المدة
مجمع ومركب لنجارة الألمنيوم	بمستوى او بدونه	12 شهر
كهرو تقني	الثانية ثانوي	24 شهر
كهرباء معمارية	الرابع متوسط	12 شهر
تركيب وصيانة اجهزة التبريد	الرابع متوسط	18 شهر
حلاقة سيدات ورجال	بمستوى او بدونه	12 شهر
دهن حروف وزخرفة	بمستو او بدونه	12 شهر
ميكانيك تصليح تجهيزات الحقن ديازال	الرابع متوسط	18 شهر
تمديدة صحية والغاز	الرابع متوسط	18 شهر
التلحيم	بمستوى او بدونه	12 شهر
مطالة هياكل ودهن السيارات	بمستوى او بدونه	12 شهر
البناء	بمستوى أو بدونه	12 شهر
ميكانيك تصليح السيارات الصناعية	الرابعة متوسط	18 شهر
خياطة	بمستوى أو بدونه	12 شهر
كهرباء السيارات	الرابعة متوسط	12 شهر

المصدر: مركز التكوين المهني **بقايس**

كمــا تحتــوي البلديــة علــى مركــز للتكــوين الفلاحــي يقــوم بتكــوين أعــوان تقنــيين للفلاحة يستقبل 152 متربص يشرف على تطيرهم 7 أساتذة متخصصين.

6- **الهياكل الإدارية:** باعتبار بلدية قايس مقرا للدائرة فهي تضم عدة مؤسسات إدارية تتعدى خدماتها مجال البلدية إلى البلديات المجاورة وهي تعتبر عاملا مهما في دفع الحركة التجارية بمقر البلدية وهي كما يلي:

-مقر الدائرة –مديرية الضرائب –محكمة –قسم التعمير والسكن –مؤسسة توزيع المياه –الحماية المدنية –الضمان الاجتماعي –الشركة الوطنية للتأمين –قسم الري –الديوان الوطني لتوزيع الحبوب –فرع لمديرية أملاك الدولة –فرع للمحافظة العقارية –مؤسسة إعادة التربية.

وبنكين أحدهما للفلاحة والتنمية الريفية والآخر للتنمية المحلية، إضافة إلى ثلاث مراكز للبريد.

إضافة على مؤسسات أخرى ذات بعد محلي بلدي منها مقر الشرطة ومقر البلدية ومقر للدرك الوطني.

7- **قطاع الصناعة والطاقة:** تفتقر البلدية إلى منطقة صناعية كما لا تحتوي على أي نشاط صناعي عدا وحدة صغيرة للقطاع الخاص لإنتاج مواد البناء.

أما فيما يخص قطاع الطاقة فالبلدية ممونة بخطين كهربائيين متوسطي الشدة تقدر بـ 30كيلوفولط الأول ممتد من باتنة والثاني من خنشلة، عدد المستفيدين يقدر بـ 6150 مسكن أي ما يعادل نسبة 95% من مجموع مساكن البلدية.

كما يمول التجمع الرئيسي للبلدية بالغاز الطبيعي الذي يغطي ما يقارب 76% من سكان التجمع الرئيسي.

8- **قطاع الثقافة والرياضة:** تشمل البلدية على عدة مرافق ثقافية ورياضية أهمها مركز ثقافي ودار للشباب وقاعة متعددة الرياضات وملعب لكرة القدم مغطى بالعشب الاصطناعي إضافة إلى حوض واحد للسباحة وهي تشهد ضغطا نظرا لإقبال الشباب عليها بصورة مكثفة مما يستدعي تدعيم هذا القطاع من طرف الوصاية نظرا لكون البلدية تهتم بالصيانة فقط.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال عرضنا لوضعية التنمية ببلدية قايس العمرانية والتطور السكاني المعتبر الذي تشهده بسبب موقعها وسط عدة بلديات جبلية وريفية والذي أعطى لها أدوارا أخرى تتعدى مجالها الإداري.

إضافة إلى عرض دور البلدية في التنمية والذي تبين بأن دورها مقتصرا على الاقتراحات التي تقدمها للوصاية الأمر الذي يتضح لنا من خلال كيفية تحضير الميزانية ا و المخططات البلدية للتنمية التي تعجز عن تمويلها بسبب قلة مصادر التمويل ا إضافة إلى عوائق نجاح مختلفة المخططات البلدية لتنمية التي يمكن استدراكها من طرف الهيئات العليا لدولة لتحريك عملية التنمية المحلية التي أصبحت من إهتمامات الدولة وا تمع.

رغم محاولة الدولة توفير مختلف المرافق و التجهيزات الضرورية لخلق إستقرار إجتماعي ودفع التنمية المحلية إلا أن وضعية التنمية تشهد تخلفا كبيرا لنظر لطبيعة البلدية التي تقتصر في إقتصادها على التجارة والخدمات فلم يدعم ا القطاع الفلاحي ولم يتحرك القطاع الخاص للإستثمار نظرا لغياب الآليات و الوسائل التي تبقى من مسؤولية مختلف هيئات الدولة.

إن التنمية لا تقتصر على توفير مختلف المرافق والتجهيزات فحسب بل لابد من خلق مناخ إداري عام وإستراتجية واضحة مشجعة للاستثمار خاصة وأن القطاع العمومي تراجع في دعم الاقتصاد.

إضافة إلى إعطاء الجماعات المحلية خاصة البلدية حرية أكثر في التصرف في مصادر تمويلها المحلية وتحديدها مع وضع شروط الكفاءة للالتحاق أو الترشح للهيئات المنتخبة لتسيير شؤون البلديات والذي بإمكانه دفع عجلة التنمية مع إشراك مختلف الفاعلين الحقيقيين في التنمية من قطاع خاص الذي نشهد غيابه على مستوى بلدية قايس وا تمع المدني الذي نحاول عرض أدائه في الفصل الموالي من خلال دور الجمعيات المدنية في التنمية المحلية على مستوى البلدية.

الفصل الخامس

دور الجمعيات المدنية في التنمية المحلية ببلدية قايس

الفصل الخامس

دور الجمعيات المدنية في التنمية المحلية ببلدية قايس

مقدمة:

1-مفهوم الجمعية والحركة الجمعوية.

2-الحركة الجمعوية والحركة الاجتماعية.

3-أسباب تنامي ظاهرة الجمعيات.

3 -أ-دوافع تتعلق بالجانب القانوني.

3 -ب-دوافع اجتماعية واقتصادية.

3 -جـ -دوافع سياسية.

3 -د-دوافع فكرية وثقافية.

3 -هـ -دوافع دينية.

4-مصادر تمويل الجمعيات المدنية.

4-أ-الاشتراكات.

4 -ب-العائدات المرتبطة بأنشطة الجمعيات.

4-جـ -الهبات والوصايا.

4-د-الاعانات المحتملة والمقدمة من طرف السلطات العمومية.

4-ي-الاقتراض.

5-كيفية توظيف الأموال واستعمالها.

6-علاقات الجمعيات المدنية.

7-تطور الجمعيات المدنية ببلدية قايس.

8-حجم تمويل الجمعيات المدنية و دورها في التنمية ببلدية قايس.

خلاصة الفصل الخامس.

مقدمة:

إن هدف التنمية في عمومه هو النهوض با تمع من جميع جوانبه وضا سليما يدفعه الى التقدم وتحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية وتطوير إمكانياته مع استغلال الامكانات الاقتصادية والبشرية أحسن استغلال.

لم يكن بوسع سلطة الدولة لوحدها أن تقوم بكل الأدوار في تسيير وسائل التنمية مما ألزمهـا على محاولة إشراك ا تمع في تسيير شؤونه، ومن بين الأساليب التي رأ ا ضرورية لتحقيـق التنميـة سطرت قوانين تحدد أسس تشكيل الجمعيات المدنية وأطرا لنشاطها.

هذا ما يدعونا إلى تحديد مفهوم الجمعية والحركة الجمعوية بصورة عامة مع تحديـد الفـرق بينهما وبين الحركة الاجتماعية.

كما يدفعنا البحث في الأسباب المختلفة لتنامي ظاهرة الجمعيات المدنية وتحديد مختلف الدوافع سواء كانت دوافع قانونية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو فكرية أوثقافية ودينية والتي هي من الأسباب الواضحة في تطور وتزايد عدد الجمعيات سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني.

كما نحاول تحديد المصادر المالية لهذه الجمعيات والتي هي ضرورية لنشاطها وذلك حسب ما هو محدد في قانون الجمعيات 90/ 31.المؤرخ في 1990/12/04

مع توضيح كيفية صرف مختلف المداخيل والموارد التي تحصل عليها الجمعيات المدنية.

كما نرى من الضروري تحديد العلاقات المحددة قانونا سواء بين الجمعيات فيما بينها و بـين الجماعات المحلية والجمعيات المدنية مع تحديد طرق التعامل معها.

نحاول أن نعرض دور الجمعيات المدنية في التنمية المحلية على مستوى مجال دراستنا لبلدية قايس وذلك من خلال مختلف نشاطا ا التي توضح لنا مدى إسهامها في دفع التنمية وتشجيع المبادرة المحلية.

نخلص إلى حجم التدعيمات التي تتلقاها الجمعيات المحلية من إعانات سواء مـن البلديـة أو صندوق الولاية أو مختلف الهيئات العمومية الخرى.

مع محاولة تحديد أثر نشاط هذه الجمعيات في ا تمع ومدى ترقيته من جهة ومدى مصداقيتها وفعاليتها لدى السلطات العمومية المحلية .

1- مفهوم الجمعية والحركة الجمعوية:

أهم ما يميز الجمعية العلاقة التي تربط الأفراد المنتمين إليها والتي تعبر عن تطور التنظيمـات الاجتماعية بتجاوز الروابط التقليدية كرابطة القرابة والمكان واللغة إلى رابطة أكثر عقلانية اختياريـة طوعية وليست قصرية مبنية على الوراثة والنسب.

فهي إذن وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من مجموعة من الأفراد لها قوانين تنظمها وتحكمهـا علاقات سلوكية معينة ولها أهداف مشتركة، فهي تنظيم اجتماعي يعكس بداخله نوع من التفاعـل الاجتماعي قصد تحقيق هدف معين بإرادة مشتركة.

وقد عرفها القانون الفرنسي سنة 1901 المتعلق بالجمعيات في مادته الأولى على أن "الجمعيـة هي الاتفاقية التي عن طريقها يشترك شخصين أو عدد من الأشخاص في تسخير معارفهم ونشاطا م بصفة دائمة من أجل أهداف أخرى غير اقتسام الأرباح وهي خاضعة في مشروعيتها إلى المبادئ العامة للحقوق والواجبات السارية في الاتفاقيات"[1].

يختلف عدد المؤسسين للجمعية من دولة إلى أخرى فنجده في الدول الغربية ينخفض إلى دون العشرة أفراد، وفي أمريكا من حق أي ثلاثة أشخاص تشكيل جمعية مدنية، أما في إسرائيل فمن حـق أي شخصين فقط إنشاء جمعية، عكس الجزائر التي يشترط القانون ا 15 فردا لتشـكيل أي جمعيـة مدنية، ونشير هنا إلى أنه كلما قل العدد سهل التفاهم والتنسيق بين الأفراد المنخرطين وهو أسـلوب من أساليب تشجيع تشكيل الجمعيات.

يحق موعة من الجمعيات أن تنسق فيما بينها وتشكل حركة جمعوية تكون ذات فعالية أكثر في أثرها على ا تمع وذات وزن أكبر لدى السلطات العمومية.

لكن يبقى أثر الحركة الجمعوية في بلادنا يشهد ضعفا كبيرا ولم تؤدي الدور المنوط ا ويرجع ذلك أساسا لأسباب عديدة أهمها:

- الظروف الصعبة التي تزامنت مع ميلاد الجمعيات والعنف الذي صاحب نشأ ا.
- التأثيرات السلبية لمحيط الجمعيات سواء من جانب الإدارة أو الأحزاب السياسية.
- ضعف الروح النضالية لأفراد ا تمع.
- غياب الثقافة الجمعوية لأعضاء معظم الجمعيات.
- سيادة الفكر العشائري في ا تمع الجزائري.

---

1 - article N°: loi dw 01/07/1901 J.O.R.F , Association: regime général, Paris 1972 P.103.

2-الحركة الجمعوية والحركة الاجتماعية:

تعتبر الحركة الاجتماعية حركة مقصودة لإحداث تغيير في أي اتجاه وبأي وسيلة، فهي تتميز أكثر بالسلوك غير الرشيد في التعامل مع الأحداث المختلفة.

كما يتميز مؤيـدها بتقاسم ضمني للأفكار والمطالب وقد يكون تحركها عفوي وغير منظم وبمبادرة قلة من أفراد ا تمع.

تعتبر الحركة الجمعوية سليلة الحركة الاجتماعية إلا أ ا أكثر تكيفا مع المعطيـات الجديـدة المترتبة عن التحولات التي عرفها العالم، لكنها مازالت دف إلى التغيير حتى وإن اختلفـت وتيرتـه ويمكن مقارنة كلا الحركتين على النحو التالي:

-تتميز الجمعيات والمنظمات بامتلاكها لتنظيم هيكلي أكثر وضوحا تتحدد فيه ومن خلالـه مكانة ودور الأعضاء، بينما تكاد تقتصر البنية التنظيمية في الحركات الاجتماعية على هيئة مشرفة أو شخصية معروفة مؤثرة تقود جميع المؤيدين والمقتنعين بأفكار الحرية، هذا التبـاين يعطـي للجمعيـة الاحتفاظ البيئي بالمنخرطين واستمرار التنظيم في مقابل صعوبة الاحتفاظ بالجمهور الواسع المناصـر للحركة الاجتماعية.

-أهم ما يميز الحركة الجمعوية عن الحركة الاجتماعية هو قيامها على أساس التعاقد، فالأعضاء تحكمهم اتفاقية توضح حقوقهم وواجبا م وفق علاقات أكثر عقلانية.

-عادة ما تطالب الحركات الاجتماعية بالتغيير السريع وحتى الراديكالي في بعض الأحيـان، بينما تتصف وتيرة التغيير الذي تنشده الحركة الجمعوية بالبطء و التعقل.

-تعتمد الحركة الجمعوية أكثر على العمليات العقلية كالتخطيط والتنفيذ والتقييم بينما تعتمد الحركة الاجتماعية أكثر على إثارة الحماس والعواطف التي تولد دافعية قوية للمؤيدين.

تتبنى الحركة الاجتماعية في الغالب اللامشاركة التي تصل في بعض الأحيـان إلى المناهضـة لتحقيق أهدافها المطلبية.

بينما تسعى الحركة الجمعوية للشراكة مع السلطات العمومية لتجسيد مشاريعها وبرامجها.

-تتميز الحركة الجمعوية بأكثر ديمقراطية مقارنة بالحركات الاجتماعية التي غالبا ما تحركهـا أطراف خفية تسعى لتحقيق مصالحها .

بعد عرضنا لهذه المفاهيم للحركة الاجتماعية والتي لازالت تطغى على مجتمعنا بصورة عامة إلا أن التسهيلات القانونية التي اتخذ ا سلطة الدولة في سنة 1990 دعمت بصورة واسعة نشاط الحركـة الجمعوية ودفعت بتنامي ظاهرة تشكيل الجمعيات المدنية.

3- **أسباب تنامي ظاهرة الجمعيات المدنية:** لقد شهد عدد الجمعيات تطورا كبيرا إذ تعـدى 70000 جمعية على المستوى الوطني سنة 2006 وبلغ 1125 جمعية على مستوى ولايـة خنشـلة 109 جمعية على مستوى بلدية قايس وذلك لأسباب ودوافع عديدة نحاول تلخيصها فيما يلي:

3- **أ- دوافع تتعلق بالجانب القانوني:** باعتبار القانون هو الأداة المنظمة والمرخصـة لإنشـاء الجمعيات ونظرا لما شهده النظام الجزائري من انغلاق بعد الاستقلال وعدم منح باب الحريات كـان عائقا كبيرا أمام تنظيم ا تمع ونشاط الجمعيات المدنية.

إلى غاية سنة 1989م أين استحدثت قانون 11/89 الذي أبدى مرونة في التعامل مع ا تمـع المدني وإعطائه الأداة القانونية للتعبير عن إرادته والقدرة على المساهمة في بناء ا تمع وتنميته وبعـدها أثري بقانون 31/90 الذي شجع ا تمع لتنظيم نشاطه وتخصصاته من خلال إنشاء جمعيـات رغـم شروط الرقابة التي وضعتها السلطة الحاكمة سواء في مراحل تشكيل الجمعيات أو أثناء نشاطها.

إذا تعتبر التسهيلات القانونية من العوامل المهمة في تنامي عدد الجمعيات على مستوى كـل الولايات وفي مختلف التخصصات و ا الات.

3- **ب- دوافع اجتماعية واقتصادية:** إن التحولات الاقتصادية لها الأثر الكبير على ا تمـع الجزائري وأدت إلى تغيرات اجتماعية متعددة الجوانب وظهور مشاكل كثيرة من أزمـة في السـكن والبطالة والفقر وغيرها من المعاناة التي دفعت بفئات كثيرة إلى تنظيم نفسها في شكل جمعيات للدفاع عن مطالبها أمام الهيئات العمومية المعنية.

ومما زاد في الأمور تعقيدا تغير النهج الاقتصادي الذي أصبح لا يراعي الجانب الاجتماعي في ا تمع الشيء الذي اثر سلبا على ظروف حياة مختلف فئات ا تمع مما دفعها إلى تشكيل جمعيـات كأداة للتعبير عن المخاوف التي تراودها إزاء الآثار السلبية الحاصلة جراء التحولات الاقتصادية.

3- **جـ- دوافع سياسية:** إن مبدأ خدمة المصلحة العامة و تقاسم المسؤولية دفع بسلطة الدولة إلى انتهاج سياسة إشراك ا تمع في تسيير شؤونه وذلك من خلال آليات معينـة لضـبط الحاجـة والتحكم بصورة نسبية في مطالب ا تمع.

من خلال فتح باب المشاركة الشعبية سواء بالمساهمة المباشرة أو المراقبة في تسيير شؤون الدولة مع تحمل ا تمع لمسؤولياته، مما دفعه إلى تنظيم نفسه في شكل جمعيات قانونية تعتمد في تشكيلها على ترخيص من سلطة الدولة وتحديد إطار نشاطها وتوجيهه.

إضافة إلى تفضيل مختلف هيئات الدولة التعامل مع المطالب الجماعية المنظمـة دون المطالـب الخاصة التي يتقدم ا أفراد ا تمع بصورة منفردة.

3-**د-دوافع فكرية وثقافية:** يعتبر نشاط الجمعيات داخل ا تمع مؤشرا حضاريا معبرا عن سلوك ا تمع ومدى وعيه الذي هو أساسي لاتفاق الجماعة وانتظامها تحـت أهـداف ومصـالح مشتركة.

شهد ا تمع الجزائري تطورا واضحا إثر إعطائه الفرصة من طرف السلطة الحاكمة للتعبير عن أفكاره وطموحاته وكان تنوع للتركيبة الثقافية للمجتمع الأثر الواضح في ظهور جمعيـات ثقافيـة متنوعة تعبر عن هوية كل فئة وتراثها ومحاولة حمايته من التأثيرات الخارجية المتسارعة في عصر تطور الإعلام ووسائل الاتصال.

3-**هـ-دوافع دينية:** يعتبر عامل الدين من العوامل الدافعة إلى إنشاء جمعيات خيرية متعددة تنشط في مجالات خيرية متعددة عملا بأوامر الدين للتكافل والتعاون والتناصح.

كما سعت سلطة الدولة لتنظيم تسيير المؤسسات الدينية من مساجد ومدارس قرآنية وزوايـا على اعتماد جمعيات تم بشؤون تلك المؤسسات لتفادي الانحرافات الممكنة ومنع استغلالها لأغراض سياسية ضيقة.

كما أن أسلوب التعامل مع الجمعيات يسهل من مراقبتها وتتبع نشاطها بصورة منتظمة.

إن نشاط مختلف الجمعيات يتطلب إمكانات مادية تعرض القانون لها وحددها نوجزها فيمـا يلي:

4-**مصادر تمويل الجمعيات المدنية:** تحدد المادة 26 من قانون الجمعيات رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 بأن موارد الجمعيات مكونة مما يلي:

4-**أ-الاشتراكات:** وهي اشتراكات أعضاء ومنخرطي الجمعيات وتحدد قيمتها في الجمعيـة العامة بحيث لا يجب أن تكون مفرطة وأن تكون منتظمة.

4-**ب-العائدات المرتبطة بأنشطة الجمعيات:** يرخص القانون للجمعيات أن تقيم نشاطات مختلفة شبه تجارية تكون مصدرا لتمويلها الذاتي وذلك من خلال ما يلي:

4-ب – 1 -استثمار الأموال الموجودة لديها:

-إجراء احتفالات ومهرجانات باتفاقيات تدر عليها أرباحا.

-بيع مختلف السلع لأعضائها.

-كراء العقارات في بعض الفترات.

فهذه النشاطات تعتبر شرعية ما لم تشكل منافسة غير شرعية في الواقع.

إضافة إلى أن تكون موضحة في قانو ا الأساسي.

أن يكون استعمال عائدات هذه النشاطات طبقا للأهداف المحـددة في القـوانين الأساسـية والتنظيم الساري المفعول.

4-ب – 2 -الهبات والوصايا: يرخص القانون 31/90 للجمعيات أن تقبل الهبات المختلفة والوصايا مع منعها من أن تكون من الأحزاب السياسية.

لها الحق أن تتصرف فيما يوهب لها بكل ما هو مرخص في القانون الأساسي وحسب القوانين العامة للدولة.

4-ب-3-لإعانات المحتملة والمقدمة من طرف السلطة العمومية:

توضح المادة 30 من قانون الجمعيات 31/90 بأنه يمكن لأي جمعية التي ترى السـلطة العمومية بأن نشاطها مفيدا أو ذو منفعة عمومية أن تحصل من الدولة أو الولايـة أو البلديـة علـى إعانات أو مساعدات مادية أو غيرها مقيدة بشروط أو غير مقيدة.

كما يشكل مخالفة الجمعية لشروط الجهة المانحة مخالفة صريحة تعرض مسـؤولي الجمعيـة إلى متابعة قضائية.

كما يمكن للجمعية أن تحصل على ترخيص لجمع التبرعات قد تكون بصورة دوريـة كمـا يحصل على مستوى مساجد ولاية خنشلة إذ في كل صلاة جمعة يتم جمع التبرعات لحساب مسـجد من مجموع مساجد الولاية برخصة من والي الولاية.

4-ب-4-الاقتراض: يمكن لأي جمعية أن تقترض من أي بنك حسب الاتفاق بينـهما لأن القانون لم يعلن صراحة عن ذلك ولم يمنعها أيضا.

5-كيفية توظيف الأموال واستعمالها: تستعمل الجمعيات بكل حرية مواردها شـريطة أن تكون الأعمال المنجزة ضمن نطاق هدفها أو تساعد على إنجازه ويتأكد ذلك في المادة 46 من القانون

31/90 التي تنص على أن "استعمال أملاك الجمعية في أغراض شخصية أو لأغـراض أخـرى غـير الواردة في قانو ا الأساسي خيانة للأمانة ويعاقب عليها وفقا لأحكام قانون العقوبات".

توظف أموال الجمعيات في جانبين:

أ- جانب التسيير: وهي معرفة في قانون المحاسبة الوطنية وبصورة مختصرة كل ما يتطلبه تسيير الجمعية.

ب- جانب الاستثمار: يرخص القانون للجمعيات أن تقوم باستثمارات مختلفة وهي محددة في القسم الثاني من قانون الاستثمار.

يتركز التسيير المالي للجمعيات على ما يلي:

- جدول التمويل: ويتم إعداده من خلال مقاربة الأموال الممنوحة بمواجهة الاحتياجات مع إبراز وسائل التمويل.

- مخطط التمويل: يحدد فيه مختلف الأعمال المبرمجة لمدة سنة مثـل الاسـتثمارات الجديـدة وتسديد الديون...، إضافة الى أصل الموارد المختلفة التي تتلقاها الجمعية.

- خلاصة للتقديرات والنتائج المحصلة:

للإشارة فإن الجمعية مكلفة بدفع مختلف الضرائب على النشـاطات الـتي تقـوم في إطـار الاستثمار أو الاستيراد فهي معنية بدفع الرسم على القيمة المضافة لمختلف عمليا ا الاستثمارية.

إضافة الى دفع الرسوم المهنية والضريبية (IBS) ودفع الضرائب غير المباشرة، ويتم التعامل معها مثل الأشخاص المعنويين الذين يخضعون الى نفس القانون.

بعد تمكين الجمعيات من تنظيم تسييرها حاول القانون ضبط علاقا ا مع مختلف الجماعـات المحلية و فيما بينها لأداء دورها المحدد في تنظيم ا تمع وترقيته ولعب دور الوساطة بينه وبين السلطات العمومية المختلفة.

6- **علاقات الجمعيات المدنية:** لقد حدد القانون 31/90 المتعلق بالجمعيات المدنيـة طـرق التعامل مع الجمعيات من قبل السلطات العمومية والتي يمكنها أن تكون بالأساليب التالية:

- الاستشارة: إذ تقوم الجماعات المحلية باستشارة الجمعيات سواء بطريقة مباشـرة أو عـن طريق المراسلة التي تستلزم رد الجمعيات برأيها.

- التشاور: وهي عملية تحددها قواعد مكتوبة أو غير مكتوبة تنصب حول موضوع معـين وطرق إنجازه ويمكن أن يكون ذلك بتوقيع بروتوكولات خاصة بالتشاور.

-اتفاقات أو عقود الممارسة لنشاطات معينة تكلف ا الجمعيات إذ لا يمكن للجماعات المحلية التكفل ا مباشرة.

تحدد في هذه الاتفاقات أنماط العلاقات والأهداف المرجوة والوسائل التي ينبغي استعمالها.

يمكن للجمعيات أن تنشأ علاقات فيما بينها لإثراء معرفتها وأدائها إذا تطلبت انشغالا ا ذلك وتعدت قدر ا البشرية والمادية مما يتطلب تعاون وتنسيق مع جمعيات أخـرى بتبـادل المعلومـات والتوجيهات فيما بينها.

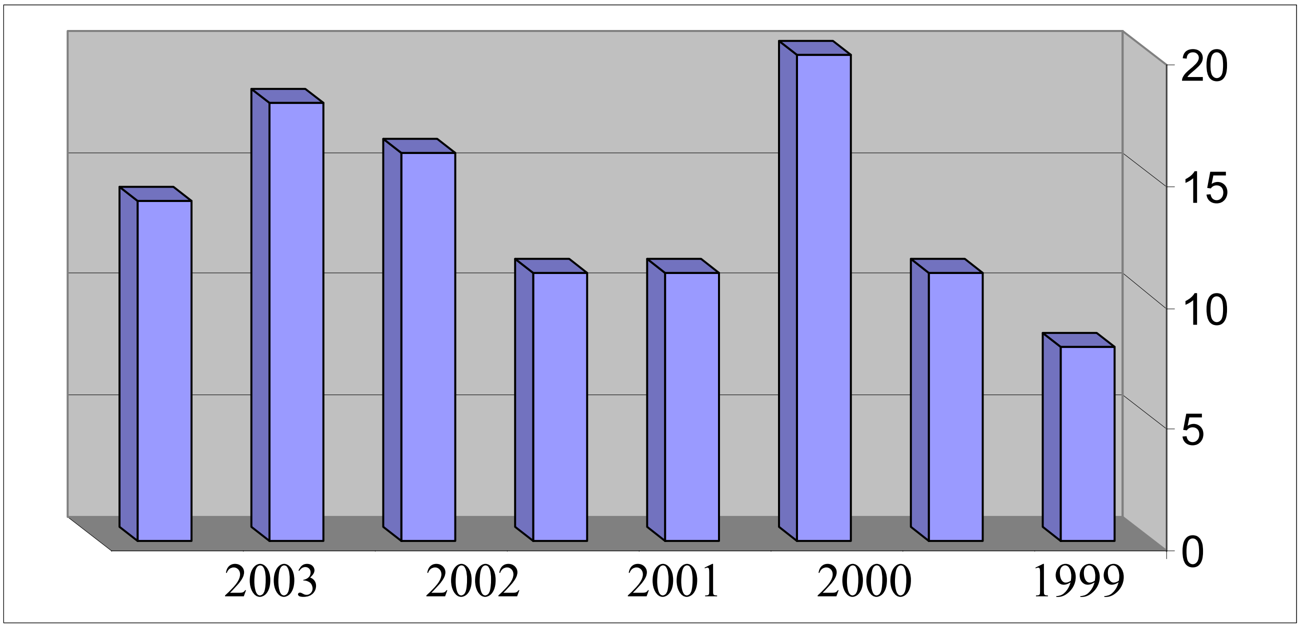
7**-تطور الجمعيات ببلدية قايس:** من خلال الجدول رقم (35) يتضح لنا التزايد المعتـبر في عدد الجمعيات إذ يكاد ينعدم قبل سنة 1999 حيث لم تشكل سوى ثمانيـة (08) جمعيـات أغلبـها كجمعيات لأولياء التلاميذ و يرجع هذا التأخر أساسا إلى الفكر العشائري الذي يسود المنطقة حيث كانت السلطات العمومية تتعامل مع ا تمع من خلال ممثلي القبائل إلى أن جـاءت تعليمـة رقـم 2000/631 من رئيس الحكومة إلى الولاة بضرورة حث رؤساء البلديات لإشراك الجمعيات المدنية في القرارات المحلية و أخذ آرائها أثناء تحضير المخططات البلدية للتنمية ، مما جعل المسـؤولين المحلـين يشترطون في طرح المشاكل أن تكون من خلال الجمعيات المدنية هذا ما جعل عددها يرتفع في سنة 2001 إلى 20 جمعية .

تطور الجمعيات المدنية ببلدية قايس 2006/99. **جدول رقم** (35)

الجمعية	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع	النسبة
رياضية	02	02	04	03	01	04	03	03	22	20.18
الأحياء السكنية	01	03	02	01	02	03	04	03	19	17.43
أولياء التلاميذ	04	02	04	02	01	01	03	01	18	16.51
ثقافية	-	01	01	01	03	02	02	01	11	10.09
دينية	-	01	01	02	01	02	01	02	10	9.17
مختلفة	-	-	03	-	-	01	02	01	09	8.25
شباب وطفولة	1	-	-	-	-	01	-	01	04	3.66
اجتماعيةية	-	01	01	-	-	-	02	-	04	3.66
فلاحية	-	01	01	01	-	-	-	01	04	30.66
مهنية	-	-	01	-	-	01	-	-	02	1.83
نسائية	-	-	-	01	-	-	-	01	02	1.83
البيئة	-	-	01	-	-	-	01	-	02	1.83
صحية	-	-	01	-	-	01	-	-	02	1.83
سياحية	-	-	-	-	-	-	-	-	00	00
المجموع	08	11	20	11	11	16	18	14	109	%100

المصدر: مديرية التنظيم والتقنين لولاية خنشلة

تطور الجمعيات المدنية في بلدية فايس 2006/1999 **منحنى رقم (05)**



المصدر: مديرية التقنين والشؤون العامة لولاية خنشلة

كما يتم استشار م في القضايا التي يمكنها أن تحدث رد فعل من ا تمع المحلي و الذي لا تقبله الإدارة المحلية، هذا بالإضافة إلى الظروف الأمنية التي لم تسمح بتحرك ا تمع، واقتصـر الـتفكير في كيفية توجيه أفراد ا تمع للدفاع عن الأرواح والممتلكات و تحقيق الاستقرار إلى أن جـاء قـانون المصالحة الوطنية واستتب الأمن إلى درجة كبيرة، إضافة إلى سعي السلطات المركزية للدولة للنهوض بالتنمية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وعملا بمحاولة إشراك ا تمعات المحلية في دفع عجلـة التنمية ومن منطلق التعامل مع الجمعيات كإطار منظم، بدأ يزداد عددها في مختلف التخصصات.

إذ نجد عدد الجمعيات الرياضية بلغ حوالي 22 جمعية أي مـا يعـادل 20.18 مـن مجمـوع الجمعيات لسنة 2006 وكان ذلك نتيجة للفراغ الذي يعيشه شباب البلدية وعدم توفر فرص للعمـل بحيث أصبحت الجمعيات كأداة للتوسط لدى البلدية لإيجاد فـرص للتشـغيل في إطـار الشـبكة الاجتماعية أو تشغيل الشباب، حيث توزع عليها المناصب حسب طلبات كل جمعية.

بعدها تأتي جمعيات الأحياء السكنية في المرتبة الثانية بـ 19 جمعية بنسبة 17.43% من مجموع الجمعيات وكان هذا التطور في عددها نظرا للبرامج التنموية التي تبنتها الهيئات العمومية بتهيئة مختلف الأحياء وتوفير شبكات الصرف الصحي والتزويد بالمياه الصالحة للشرب إذ في هذه المرحلـة تلقـى رؤساء بلديات الولاية تعليمة من رئيس الحكومة عن طريق الولاة رقم (2000/631)للتعامـل مـع الجمعيات لحل مشاكل ا تمع.

مما دفع بسكان مختلف الأحياء للتنافس على تشكيل الجمعيات وتقديم مطالبهم المختلفة للبلدية وكان لذلك أثر كبير على يئة مختلف الأحياء التي تشهد تطورا كبيرا من حيـث تعبيـد طرقا ـا وإصلاح أرصفتها وتوفير مختلف الشبكات والتزويد بالإنارة العمومية وكان ذلك إثر الاجتماعـات العديدة التي عقد ا الهيئة المسيرة للبلدية مع مختلف الجمعيات وتحديد الأولويات في ترتيبها سـواء في البرامج التنموية أو بين مختلف الجمعيات.

نجد عدد جمعيات أولياء التلاميذ الذي بلغ 18 جمعية بنسبة 16.51% من مجموع الجمعيـات التي أصبح وجودها ضروري في كل مؤسسة نظرا للدور الموكل إليها من طـرف إدارة المؤسسـات التربوية في التكفل بشؤون أبنائهم من حيث التنظيم وتوزيع الإعانات المقدمة مـن طـرف الدولـة والمتمثلة أساسا في منحة 2000دج للأولياء المعوزين إضافة إلى الإعانة بالأدوات المدرسية أثناء الدخول المدرسي.

ثم تأتي الجمعيات الثقافية في المرتبة الرابعة والتي بلغ عددها سنة 2006م إحدى عشر(11) جمعية تنشط في ا الات المختلفة للثقافة من مسرح وفن ورسم ويتوقف نشاطها في الأعياد الوطنيـة بعـد تلقيها تدعيما رمزيا من طرف البلدية ومديرية الشباب والرياضة للولاية.

كما نجد عدد الجمعيات الدينية بلغ 10 جمعيات منها 07 تم بصيانة وإتمام المساجد لأ ا كلها لم يكتمل إنجازها عدا المسجد العتيق كما تتكفل بجمع التبرعات دوريا وتقوم بتسيير بعض أوقـاف هذه المساجد من مقاهي وآبار يتم بيع الماء منها والمتواجدة بمعظم المساجد.

كما تقوم بإعداد تقارير دورية عن وضعية المساجد لمديرية الشؤون الدينية.

إضافة إلى جمعيتين لمسجدين لم تنطلق الأشغال ما وجمعيتين أنشأتا لبناء زاويتين بالبلدية.

أما جمعيات الشباب والطفولة والجمعيات الاجتماعية فيبلغ عددها أربع (4) جمعيات، ويرجع قلة عددها الى العلاقات الاجتماعية المحافظة على مستوى البلدية.

ويبقى قطاع البيئة دون الاهتمام المطلوب من ا تمع المحلي إذ لا تتوفر البلدية سـوى علـى جمعيتين (2)لحماية البيئة ولم يظهر أثر نشاطهما إطلاقا في الواقع البيئي للبلدية.

8- حجم تمويل الجمعيات المحلية ببلدية قايس ودورها في التنمية:

من خلال متابعتنا لمسار تمويل الجمعيات المدنية للفترة 2006/99 يتبين جليا التدعيم الضـئيل للهيئات العمومية لمختلف الجمعيات، إذ اقتصر أساسا على الجمعيات الرياضية والثقافية، ويتضح لنـا ذلك من خلال الجداول رقم (36،37،36).

دج تطور حجم الإعانات المالية للجمعيات المدنية من طرف البلدية 99/2006 جدول

رقم (36)

الجمعية/ السنة	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
النادي الرياضي لكرة القدم	43000.00	48000.00	46000.00	51000.00	53000.00	60000.00	73000.00	106000.00	1434000.00
الجيل الصاعد لكرة القدم	12000.00	16000.00	19000.00	13000.00	20000.00	21000.00	24000.00	32000.00	157000.00
أطفال الجزيرة	-	-	-	80000.00	46000.00	72000.00	120000.00	140000.00	458000.00
النشاطات الرياضية	-	-	-	10000.00	-	-	-	20000.00	30000.00

للشباب									
رعاية وترقية الطفوقة	-	-	-	-	12000.00	-	-	-	12000.00
حماية البيئة	-	-	-	8000.00	-	12000.00	-	16000.00	36000.00
جمعية ناس المسرح	-	-	-	-	12000.00	-	-	-	12000.00
النادي الرياضي الهاوي	-	-	8000.00	-	10000.00	-	12000.00	16000.00	36000.00
الأمل لترقية المرأة العصرية	-	-	-	20000.00	-	-	22000.00	40000.00	82000.00
النادي الهاوي للكراتي	-	-	-	12000.00	-	14000.00	7000.00	-	29000.00

الهواة للرسم التشكيلي	-	-	-	-	-	-	20000.00	-	20000.00
ا موع	55000.00	64000.00	73000.00	194000.00	141000.00	179000.00	449000.00	1324000.00	2479000.00

المصدر : بلدية قايس

جدول رقم (37) تطور حجم الإعانات المالية للجمعيات المدنية من ا لس الشعبي الولائي لولاية خنشلة 99/2006 دج

الجمعية/ السنة	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	ا موع
النادي الرياضي لكرة القدم	50000.00	-	150000.00	60000.00	80000.00	100000.00	160000.00	220000.00	770000.00
الجيل الصاعد لكرة القدم	-	-	80000.00	-	-	14000.00	18000.00	60000.00	172000.00
النشاطات الرياضية للشباب	-	-	-	20000.00	-	40000.00	-	60000.00	120000.00
النادي الرياضي الهاوي	-	-	-	30000.00	-	-	-	100000.00	130000.00

الهواة للرسم التشكيلي	-	40000.00	-	-	-	-	-		40000.00
جمعية ناس المسرح	-	-	-	30000.00	-	-	-	90000.00	120000.00
أطفال الجزيرة	-	50000.00	-	-	40000.00	-	-	50000.00	140000.00
ترقية وإدماج الشباب	-	-	-	60000.00	-	-	-	-	60000.00
مكافحة المخدرات	-	-	40000.00	-	90000.00	-	-	-	130000.00
الامل لترقية المرأة العصرية	-	-	-	40000.00	-	-	-	60000.00	100000.00

حماية البيئة	-	20000.00	-	-	-	80000.00	-	80000.00	180000.00
حماية الطفولة	-	-	-	-	80000.00	-	-	20000.00	100000.00
رعاية وترقية الطفولة	-	-	-	-	-	-	-	120000.00	120000.00
الأمل للفنون التقليدية	-	-	80000.00	-	-	60000.00	-	90000.00	230000.00
الذاكرة للحرف التقليدية	-	20000.00	-	-	-	-	30000.00	-	50000.00
ا موع	50000.00	130000.00	350000.00	240000.00	290000.00	294000.00	370000.00	950000.00	2462000.00

المصدر: ا لس الشعبي الولائي

دج **الإعانات المالية المقدمة من طرف مديرية الشباب والرياضة للجمعيات المدنية** 2006/99 **جدول رقم** (38)

الجمعية/ السنة	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	**المجموع**
النادي الرياضي لكرة القدم	60000.00	80000.00	80000.00	100000.00	140000.00	180000.00	200000.00	310000.00	1150000.00
الجيل الصاعد لكرة القدم	-	-	-	40000.00	20000.00	180000.00	140000.00	200000.00	580000.00
النشاطات الرياضية للشباب	-	-	-	-	-	80000.00	60000.00	60000.00	200000.00
جمعية ناس المسرح	-	-	-	30000.00	40000.00	90000.00	40000.00	50000.00	350000.00
الأمل للفنون التقليدية	-	-	-	40000.00	-	-	40000.00	60000.00	140000.00
النادي الرياضي الهاوي	-	-	12000.00	20000.00	40000.00	40000.00	60000.00	60000.00	232000.00
المجموع	60000.00	80000.00	200000.00	230000.00	240000.00	530000.00	540000.00	74000.00	2652000.00

المصدر: مديرية الشباب والرياضة لولاية خنشلة

جدول رقم (39) **الحجم الإجمالي للإعانات المالية من مختلف هيئات الدولة للجمعيات المدنية 2006/99 دج**

السنة	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	ا موع
ا موع	165000	284000	623000	674000	671000	1043000	1359000	2348000	7167000
ع.ج.الممونة	04	07	09	18	14	15	16	24	107

المصدر: بلدية قايس + مديرية الشباب والرياضة+ ا لمس ش و

إذ تتضح مجموع الإعانات المالية من مختلف مصادرها والموضحة في الجدول رقم (38) المبينة لإعانات كل من البلدية ومديرية الشباب والرياضة ا لمس الشعبي الولائي يتضح لنا جليا أن الإعانات اقتصرت على قطاع الرياضة والثقافة وبلغت في مجملها للفترة 2006/99 ما يقـارب 7.167.000دج وهي تعتبر إعانات بسيطة مقارنة مع متطلبات الحركة الجمعوية المهتمة بالثقافة والرياضة.

كما يبدو جليا أن مختلف الهيئات العمومية اقتصرت في تدعيمها على الجمعيات المهتمة أساسا بتنشيط الرياضات الأكثر شعبية دون محاولة تدعيم الجمعيات المكلفة بالبيئة والفكر وترقية ا تمـع، وتدعيم وعيه وحسه الوطني، وواقع تدعيم هذا النوع من الجمعيات يبين مدى اسـتغلال شـعبيتها لمختلف المناسبات سواء في الأعياد الوطنية أو الزيارات التفقدية التي يقوم ا المسؤولين من الوصـاية بمختلف مستويا ا فهي أدوات في يد الهيئات المانحة لتحريكها حسب أغراضها.

كما نشير إلى أن استغلال هذه الموارد المالية المتواضعة يتم في تسديد متطلبات النقل والأكل لمختلف الفرق التي تنشط في إطار هذه الجمعيات الرياضية والثقافية مع منح بسيطة للاعبين أو أعضاء الفرق المسرحية والثقافية.

وبعد تحليلنا للإستمارات المنجزة ميدانيا مع مختلف الجمعيات اتضـح أن معظـم أعضـائها مسجلين لتقاضي منحة الشبكة الاجتماعية بالبلدية وهو أبسط ما تستطيع الهيئات المسـيرة للبلديـة تقديمه لهذه الجمعيات.

ومن جانب آخر يبقى التعامل مع الجمعيات الأخرى من طرف الهيئات العمومية المحلية يقتصر على بعث دعوات لحضور الإجتماع السنوي الذي يعقده والي الولاية مع جميع المسؤولين التنفيـذيين للولاية ومختلف السلطات المحلية للبلدية، وممثلين عن ا تمع المدني من جمعيات مدنية وأعيان القبائـل من أجل عرض البرامج التنموية المبرمجة من طرف مديرية التخطيط على مستوى الولاية.

كما يطلب من ا تمع المدني إن كانت هناك مطالب أخرى لم تدرج في المخططات التنموية والتي عادة ما تكون مطالب ضيقة يسودها الطابع الشخصي للمتدخلين من رؤسـاء الجمعيـات أو أعيان البلدية.

من جهة أخرى لم تسع الجمعيات الى تطوير مستواها سواء في كسب المصداقية أو في كيفية التعامل مع السلطات العمومية باقتراح مشاريع وبرامج جديدة للتعامل مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي لا يعتمد سوى على ما تراه السلطات العمومية محركا للتنمية من توفير مياه الشرب وتوصيل الأحياء بشبكات الصرف الصحي وإنجاز الطرقات ومختلف المرافق العمومية فحسب.

بل يتعدى الى خلق سياسة اقتصادية واجتماعية تضمن تحرك الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية للأفراد وذلك من خلال قرارات إدارية شجاعة من شأ ا تسهيل طرق التعامل مع المؤسسات المالية مع فتح أبواب الاستثمار للقطاع الخاص بتوفير متطلباته الأساسية سواء من مناطق صناعية أو إجراءات إدارية من شأ ا تشجيع المبادرة المحلية.

هذا بالإضافة إلى غلق الأبواب أمام رؤساء الجمعيات التي تحاول قضاء مصالحها الشخصية باسم مختلف الجمعيات.

إذ بعد المعاينة الميدانية اتضحت العديد من الانحرافات في سلوك رؤساء بعض الجمعيات الذين يحاولون خلق مجال للتعامل مع المسؤولين المحليين من خلال استعمال اسم الجمعية والحصول على بعض الامتيازات من خلال منحهم عدد من مناصب الشبكة الاجتماعية وذلك باستعمال الجمعية كوسيلة للضغط على المسؤولين برفع شكاوى وتقارير للوصاية أو نشرها في وسائل الإعلام في حالة الاختلاف بينهما.

كما تستعمل الجمعيات في كسب ود ورضا المسؤولين المحليين من خلال لوائح المساندة لهم إضافة إلى استغلال بعض الجمعيات من إطارها القانوني لتنظيم مخيمات صيفية مدفوعة التكاليف من الهيئات العمومية.

مع الحصول على إعانات مالية لا تتعرض للمحاسبة إطلاقا.

في المقابل نجد توظيف بعض المسؤولين من ا لس الشعبي البلدي لبعض الجمعيات لتغطية بعض المصاريف الشخصية ومثال ذلك من بلدية قايس نجد جمعية أطفال الجزيرة تتلقى أكبر التدعيمات من الجمعيات الأخرى رغم أ ا لا تؤدي أي دور سواء في ا ال التربوي أو الثقافي عكس جمعية الإرشاد والإصلاح التي تقوم بالتكفل بالأفراد مع فتح ثلاث دور للحضانة على مستوى البلدية، وتقوم بإيجار مقرات لذلك دون أن تحصل على أي دعم من البلدية.

تبقى الحركة الجمعوية على مستوى بلدية قايس دون المستوى المطلوب منها سواء في ترقيـة ا تمع المحلي أو تمثيله أمام السلطات العمومية بتقديم انشغالاته ويرجع ذلك أساسا الى خلق معظـم هذه الجمعيات على مقاس الإدارة التي توجهها بإراد ا وفي الوقت الذي تراه يناسبها.

خلاصة الفصل الخامس:

إن ظهور الجمعيات كان من منطلق الدفاع عن أفكار ومصالح مشتركة لكل فئة من فئات ا تمع ويتم ذلك من خلال تنمية ا تمع من الزوايا التالية:

- تطوير روح المسؤولية لأفراد ا تمع ورد اعتبار التشاور والمشاركة في القرارات المحلية.
- العمل لاستعادة روح التكافل والتضامن الاجتماعي.
- مساعدة الهيئات العمومية في تنفيذ برامجها التي تراجعت في المراحل السابقة.
- تحديد ومناقشة الحاجيات المشتركة مناقشة إيجابية ومنتظمة تراعي فيها الضروريات وتحدد ا الأولويات وتوظف الإمكانات المحلية توظيفا عقلانيا.
- خلق فرص جديدة أمام الطاقات المهمشة من ا تمع وإعادة إدماجهم.
- المشاركة في توزيع الثروات و توزيعها توزيعا عادلا من خلال استثمارها في شكل برامج تنموية متوازنة.
- التوزيع العادل للامتيازات التي تقدمها السلطات المسيرة لشؤون الدولة بين مختلف فئات ا تمع.
- رقابة مختلف المؤسسات العمومية المكلفة بشؤون ا تمع.
- تفعيل الحياة الثقافية للمجتمع وترقية حسه الوطني.
- احتضان ا تمع للظواهر الدخيلة عنه.
- توجيه قرارات السلطة لصالح ا تمع.
- جعل الجمعية إطارا لتعلم ممارسة الديمقراطية والتعبير المنظم لانشغالات ا تمع.
- توفير صيغا للترابط الاجتماعي بالحوار البناء من خلال الاتصال والاحتكاك والتكامل فيما بينها وبين ا تمع من جهة، والسلطات العمومية من جهة فهي أداة تواصل بين ا تمع وقيادته. من خلال هذه الأدوار المسطرة للجمعيات المدنية نجد الواقع يعبر عن عكس ذلك تماما مما يشكل انحرافا سواء من الهيئات العمومية المحلية التي تحاول توجيه هذه الجمعيات الى ما يخدم مصالحها ويضمن الاستمرار بالسلطة . أو من مكاتب الجمعيات المحلية التي انحرفت عن مسعاها التنظيري وخضعت لأغراضها الشخصية وتناست دورها الحقيقي في تنمية ا تمع والدفاع عن مصالحه.

الباب الثالث

دراسة حالة لبلدية ريفية

الفصل السادس

وضعية التنمية ببلدية الرميلة

الفصل السادس

وضعية التنمية ببلدية الرميلة

مقدمة

1-تقديم عام لبلدية الرميلة.

2-الموارد الطبيعية لبلدية الرميلة.

3-نمو وتطور سكان بلدية الرميلة.

4-دور البلدية في التنمية.

5-الاستثمارات العمومية للمخططات البلدية للتنمية للفترة 2006/99.

6-دور القطاع الخاص في التنمية المحلية.

7-الوضعية العامة لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلدية الرميلة.

7-أ-قطاع الفلاحة والري.

7-ب-قطاع الهياكل القاعدية والتجهيز.

7-جـ-الطرق والمواصلات.

7-د-السكن.

7-هـ-المرافق الصحية.

7-و-التربية والتعليم.

7-ي-الهياكل الإدارية.

7-ط-الصناعة والطاقة.

7-ر-الثقافة والرياضة.

خلاصة الفصل السادس.

مقدمة:

رغم المهام الكبيرة التي أوكلها القانون الجزائري للبلدية كوحدة إدارية تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية، إلا أن واقع البلديات الجزائرية يشهد ضعفا كبيرا في أدائها وذلك ما نستشفه من خلال المراحل السابقة في أداء هذه البلديات.

لمعرفة ذلك بصورة أكثر نقوم بدراسة حالة لبلدية الرميلة الريفية بعدما تعرضنا في الفصول السابقة لدور الهيئات المسيرة لبلدية عمرانية (قايس)، وذلك من خلال عرض الإمكانيات الفلاحية ومدى تدعيمها من طرف مختلف الهيئات العمومية في شتى البرامج التنموية التي تهدف إلى خلق حركية اقتصادية تنهض بمستوى التنمية المحلية.

إضافة إلى تحليل مسار الاستثمارات العمومية للمخططات البلدية للتنمية للفترة 2006/99م لمعرفة القطاعات التي أوليت بالاهتمام من طرف الهيئات العمومية الوصية على البلدية.

كما نقوم بعرض الوضعية العامة للمرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعتبر من العوامل الهامة في خلق تنمية محلية يتم من خلالها تثبيت سكان الريف بمناطقهم من خلال مستوى تلبية مختلف متطلباتهم الصحية والتعليمية والإدارية، إضافة إلى مدى تسهيل حركة التنقل بتوفير الهياكل القاعدية للنقل على المستوى المحلي.

مع محاولة عرض دور القطاع الخاص في دفع التنمية المحلية.

1- تقديم عام لبلدية الرميلة:

كانت بلدية الرميلة في أصلها تابعة لبلدية قايس، وكان يعرف بدوار الرميلة أو هنشير أمليح، وبعد مجيء برنامج الثورة الزراعية تم انتزاع الأراضي من الفلاحين الذين كانوا يستغلو ا قبل الثـورة التحريرية وبعدها حيث كانت تؤجر لهم من طرف الدولة بمبالغ رمزية، وتم إدماج من أراد الانخراط في نظام الثورة الزراعية إضافة إلى جلب العمالة من المناطق الصحراوية وبالضبط من عرش أولاد نايل وأولاد دراج وتوظيفهم في مجال الفلاحة في إطار الثورة الزراعية بسهل الرميلة الذي كان تابعا لبلدية قايس آنذاك والذي يضم عرش أولاد سعيد لوحده الذي عزف أفراده عـن الانضـمام إلى الثـورة الزراعية نظرا للوضعية الاقتصادية المريحة التي كان يتمتع ا أهل المنطقة إذ كانت الفلاحة هي أساس الاقتصاد آنذاك.

وفي سنة 1975م توطن هؤلاء العمال القادمين من الصحراء في القرية الاشتراكية التي أنشأت خصيصا لهم بتوفير مرافق الحياة لهم لخدمة الأرض، لكن مع مرور الوقت وحدوث تغيرات في النظام السياسي وتغير الاتجاه الاقتصادي فشل برنامج الثورة الزراعية وتم تقسيم الأراضي علـى مسـتفدي الثورة الزراعية وتوزيع العتاد الفلاحي عليهم في شكل مجموعات.

لم يفلح هذا البرنامج ثانية لعدة أسباب أهمها عدم وعي المستفيدين من هذه المشاريع إضـافة إلى غياب الخبرة في التسيير.

بقي الوضع على حاله الى غاية سنة 1984م وفي إطار التقسـيم الإداري تم ترقيـة القريـة الاشتراكية الى بلدية الرميلة والتي تقع على بعد 9 كلم من مقر البلدية الأم قايس.

بقيت تدار هذه البلدية بنظام العرش الواحد والمقسم الى ستة مشاتي مرتبة مـن الأكـبر الى الأصغر حسب العدد وهي: (أولاد عايد، أولاد مهنية، أولاد ميرة، أولاد هـنين، أولاد سـي زرارة وأولاد علي بن عيسى)، ونظرا لقلة عدد هذه الأخيرة تم ضم المقيمين بالقرية الاشتراكية سابقا إليهم والذين هم من أصل أولاد نايل وأولاد دراج من قبائل الصحراء الجزائرية.

يحد بلدية الرميلة من الشمال بلدية عين الزيتون التابعة لولاية أم البواقي ومن الغـرب بلديـة تاوزيانت و بلدية أولاد فاضل التابعة لولاية باتنة ومن الجنوب الغربي بلدية شلية ومن الجنوب بلديـة قايس ومن الغرب بلدية الحامة.

تتربع بلدية الرميلة على مساحة تقدر بحوالي: 243 كلم ^{2} أي ما يعادل نسبة 2.50 % مـن المساحة الإجمالية لولاية خنشلة، تتميز بانبساطها الشديد يتخللها واديان هما وادي فم القيس في الجهة

الشرقية باتجاه جنوب شمال ووادي بولفرايس في الجهة الغربية باتجاه جنوب شمال باتجـاه ولايـة أم البواقي.

تتميز البلدية بمساحات زراعية شاسعة ذات تربة خصبة إلا أن تراجع تسـاقط الأمطـار في السنوات الأخيرة أثر على مردوديتها خاصة وأ ا لا تتوفر على سدود لسقيها.

تتخلل البلدية عدة هضبات ذات ارتفاعات متوسطة وتربة غير صالحة للزراعة تقع في الجهـة الغربية للبلدية في مشتة أولاد ميرة.

المناخ: يسود مجال البلدية مناخ شبه جاف حار وجاف صيفا وممطر وبـارد شـتاءا يتميـز بفوارق مطرية كبيرة ومدى حراري متباعد ويتغير من سنة لأخرى.

الحرارة: يبلغ متوسط أدنى درجة حرارة 5.5^{0} درجة في شهر جانفي وأقصى متوسط هو 25^{0} في شهر جويلية ويتضح لنا ذلك أكثر في الجدول رقم (40) المبين لتوزيع درجـات الحـرارة لسـنة 2006.

التوزيـــع الحـــراري لبلديـــة الرميلـــة 2006 جـــدول رقـــم (40)

الشهر	ج	ف	م	أ	م	ج	ج	أ	س	أ	ن	د
أدنى درجة	01	01	03	05	09	13	16	16	13	09	05	01
أقصـــى درجة	10	12	15	19	24	29	34	33	28	22	15	11
المتوســط الحراري	5.5	6.5	09	12	16.5	21	25	24.5	20.5	15.5	10	06

المصـــــــــــدر:

قسم الفلاحة بالرميلة

التساقط: بلغ متوسط التساقط 434 ملم/ السنة إلا أن أكبر كمية من التساقط تكون في شهر مارس مقدرة بـ 57 ملم/ الشهر.

يتخلل مجال البلدية واديان ذو جريان موسمي باتجاه الشمال وهما وادي فم القيس يقطعها من الجنوب باتجاه الشمال ووادي بولفرايس من الجنوب الشرقي باتجاه الشمال الغربي.

2-الموارد الطبيعية لبلدية الرميلة:

إن أهم الموارد الطبيعية لبلدية الرميلة هو انبساط أراضيها وخصوبتها الكبيرة إضافة إلى كو ا تشمل على مياه جوفية متجددة حسب دراسات قامت ا شركة صينية في بداية السبعينات أين قامت بحفر ما يقارب 300 بئر عميق لم يتم استغلال سوى ثلاثة آبار على مستوى مجال البلديـة منها بئر واحد لتموين بلدية قايس بالمياه الصالحة للشرب (بئر بوساحة).

كما أن هذه المياه الجوفية يختلف عمقها من 50 متر في الجهة الغربية للبلديـة الى 150 متـر باتجاه الشرق.

لقد تم تدعيم الدولة لحفر مثل هذه الآبار من 99 الى 2002 وأعطت نتـائج جـد معتـبرة باستغلالها في غرس الأشجار المثمرة.

لكن مع تواصل فترات الجفاف أين تم انخفاض مستوى المياه الجوفية غيرت سياستها بتـدعيم إنشاء آبار أرتوازية عادية لا يتعدى عمقها 27 م وبقطر 1 متر والتي يمكن استغلالها لغرض الشرب لا السقي وهو ما أثر على مستوى التنمية الفلاحية بالبلدية.

بالإضافة الى احتواء مجال البلدية في الجهة الغربية على منطقة تستغل تربتها حاليـا لإنتـاج اليجور الأحمر المخصص للبناء من طرف أحد الخواص ويتعدى إنتاجه تموين عدة ولايات.

3-نمو وتطور السكان ببلدية الرميلة:

تطور السكان ببلدية الرميلة 2008/87. **جدول رقم (41)**

النعداد	مجموع سكان البلدية	ع.س ت الرئيسي	النسبة	ع.س ت الثانوي	النسبة	ع س المناطق المبعثرة	النسبة
1987	5438	1491	%27. 42	-	-	3947	72. 58
1998	6143	1784	29. 04	-	-	4359	70. 96
2008	5628	2204	%39. 16	-	-	3424	%60. 84

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء+ بلدية الرميلة.

من خلال الجدول رقم (41) يتضح أن بلدية الرميلة لم تشهد زيادة كبيرة في عدد السـكان لأسباب عديدة أهمها عدم توفرها على أسباب جذب السكان أو استقرار من ا من السكان، فهي لم تستطيع خلق استقلالية عن البلدية الأم قايس والتي لا تبعد عنها سوى بـ9 كلم، إضافة إلى تشكيل ا تمع المحلي من عرش واحد يصعب اختراقه من الجانب الاجتماعي كما هو حاصـل في مجمـوع بلديات الولاية عدا بلدية قايس وخنشلة اللتان تشهدان تعايش لعدة أعراش وقبائل.

كما يتبين لنا جليا النسبة العالية من سكان البلدية يقيمون بالمناطق الريفية المبعثرة في شـكل تجمعات لكل مشتة على حدى.

يجمع مركز البلدية (التجمع الرئيسي) مختلف العاملين في برنامج الثـورة الزراعيـة سـابقا وأغلبيتهم من النازحين من الصحراء من عرش أولاد نايل وأولاد دراج.

يتضح تراجع السكان في سنة 2008 إلى 5628 نسمة بعدما كان في التعداد الأخير لسـنة 98م 6143 نسـمة أي بعدد 515 نسمة و بمعدل 0.8% سنويا ويرجع ذلك إلى الظروف الأمنية التي عاشتها المنطقة خاصة و أن اغلبية سكان البلدية يقطنون بالريف و لا يملكون وسائل الحماية مـن خطـر الإرهاب الذي لم يسلم منه أحد في تلك الفترة مما جعلهم ينتقلون إلى مركز بلدية قايس أين تتـوفر فرص الإيجار للسكنات أكثر من مركز بلدية الرميلة بحكمها قرية إشتراكية في السـابق و لم تشـهد تطورا عمرانيا يستطيع تحمل أعدادا أخرى من السكان .

كما تبلغ الكثافة السكانية ما يقارب 28 فرد/ كلم ^{2} وهي ضعيفة جدا يشكل عدد سـكان بلدية الرميلة نسبة 1.57% من مجموع سكان الولاية المقدر بـ384268 نسمة، يبلغ عدد الناشـطين بالبلدية ما يقارب 3597 نسمة أي ما يعادل 63.91 % من مجموع سكان البلدية يبلغ عدد المشـتغلين فعلا ما يقارب 2130 عامل أي ما يعادل 59.21% من مجموع الناشطين وتبقى 1467 نسمة في حالة بطالة أي ما يعادل40.78 % من مجموع الناشطين لسنة 2008م

كما يتوزع المشتغلين على قطاعات عديدة كما هو موضح في الجدول رقم (42).

بلدية الرميلة توزيع العمالة حسب القطاعات لسنة 2008 جدول رقم (42).

القطاعات	الفلاحة	بناء وأشغال عمومية	تجارة وخدمات	الصناعة	الحرف	نشاطات أخرى	ا موع
العدد	1470	160	80	150	5	135	2130
النسبة	69.01	7.51	3.75	7.04	0.23	6.33	%100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية خنشلة.

يشكل مجموع المشتغلين ببلدية الرميلة والبالغ عددهم 2130 عامل بنسبة 2.31 % من مجموع المشتغلين بالولاية .

كما يتضح من الجدول السابق الاعتماد الكبير على قطاع الفلاحـة الـذي يعتـبر المـورد الاقتصادي الوحيد لسكان البلدية نظرا لطبيعتها الفلاحية.

يمتص قطاع البناء ما يقارب 7.51% من مجموع المشتغلين المقدر بـ2130 عامل منهم مـن يشتغل في مقر البلدية نظرا لاستفاد ا بمشروع لبناء 100 مسكن وهو المشروع الوحيد الذي انطلقت به الأشغال.

كما تبلغ نسبة المشتغلين بقطاع الصناعة و بالتحديد في مصنع الآجر الوحيد بالبلدية 7.04% أي بمايقدر بـ 150 عامل.

أما القطاعات الأخرى فهي لا يكاد يكون لها الأثر في امتصاص البطالة.

إذن من خلال المعطيات السابقة يتبين لنا الطابع الفلاحي للبلدية مع عجزها و عدم قـدر ا على توفير مختلف الخدمات لسكا ا مما يجعلهم يتنقلون بصفة يومية ودائمة إلى بلدية قايس ا اورة.

4- دور البلدية في التنمية المحلية: إن الوضعية المالية للبلدية لا يسمح لها أن تـؤدي الـدور المنوط ا لإحداث التنمية نظرا لقلة مداخيلها وإيرادا ا فهي لا تملك مصادر لتمويل مختلف نفقا ا.

إذ نجدها لا تملك من الأملاك التي يتم كراؤها سوى حمام بمقر البلدية يتم كراؤه بـ 3000دج شهريا، و14 محل تجاري تعود على البلدية بما يقدر بـ 46000.00 دج/السنة، أما المصادر الضـريبية فالبلدية لا تشهد حركة تجارية تسمح لها بمردودية معتبرة إذ تشمل على مقهـى واحـدة وكشـك للمشروبات و 19 محلا للمواد الغذائية وحرفي للتجارة وحرفي للحدادة وغيرها.

كما أن عدم تطبيق قانون الضرائب على أصحاب الأراضي الفلاحية عطل من زيادة مداخيل البلدية.

هذا ما سبب العجز الكبير لتسديد نفقات التسيير والتجهيز للبلدية منذ نشأ ا سنة 1984م إذ يتم تغطية العجز في كل سنة من طرف الصندوق المشترك للبلديات (FCCL).

ويتضح لنا ذلك جليا من خلال الجدول رقم (43) الذي يوضـح نسـبة العجـز للفتـرة 2006/99م.

بلدية الرميلة: فارق الإيرادات والنفقات للفترة 2006/1999 جدول رقم (43)

السنوات	الإيرادات دج	النفقات دج	العجز دج	النسبة %
1999	36540	367890	331350	06 90.
2000	42680	376410	333730	66 88.
2001	43980	468940	424960	62 90.
2002	45870	459200	413330	01 90.
2003	69400	458000	388600	84

				84.
2004	122400	567008	444608	41 78.
2005	389808	634509	244701	56 38.
2006	458900	642905	184005	62 28.
المجموع	1209578	3974862	2765284	57 69.
المعدل السنوي	151197	496857	345660	69.56

المصدر: بلدية الرميلة + مصلحة الضرائب بدائرة قايس +معالجة خاصة.

من خلال الفارق الواضح بين حجم الإيرادات والنفقات لمختلف السنوات إذ إنتقـل مـن 331350 دج في سنة 1999م أي ينسبة عجز قدرت بـ ـ:06. 90 % إلى 184005 دج في سـنة 2006م أي بنسبة عجز وصلت إلى 62 .28 % و ذلك بعد إنطلاق عدة مشاريع للبناء و حيث تعود ضرائبها للبلدية عكس السنوات السابقة أين كان التدعيم يخص قطاع الفلاحة و إلى الفلاحين مباشرة لا إلى مقاولات الإنجاز التيهي مرغمة على تسديد الضرائب ورغم تحسن مـداخيل البلديـة إلا أن العجز الدائم لها، دفع بالصندوق المشترك للجماعات المحلية لتغطية العجز لكل سنة مع بعض الإعانات من صندوق الولاية.

يرجع ذلك أساسا إلى افتقار البلدية إلى الموارد المالية المختلفة مما جعلها أساسا تتكفل بتسديد أجور عمالها والذي يتأخر في معظم الحالات نظرا لتعطل صرف الأموال من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية وبعض الإعانات من الولاية فهي لا تملك فائضا لاستثماره في قطاع التجهيز.

حيث تعاني البلدية من نقص كبير في وسائل حفظ النظافة لمقر البلدية ورفع القمامة فهي تملك جرارا واحدا وسيارتان لتنقل موظفي ومنتجي البلدية كما تملك حافلة صغيرة دعمت ا في إطـار التضامن الوطني ونظرا لقلة إمكانيات البلدية فهي لم تستطع تشغيل سائقا للتكفل ا، إذ يتم سياقتها من طرف النائب الثالث للبلدية .

إن ضعف الإمكانات المالية للبلدية جعل دورها يقتصر على المصادقة على الوثائق الإدارية التي يحتاجها سكان البلدية لا غير.

إضافة إلى اعتمادها الكلي في مجال التنمية على المصادر الخارجية والتي تقدمها الولاية في إطار المخططات البلدية للتنمية، وهي إعانات تشجيعية إلى درجة كبيرة تتكفل بضروريات الحيـاة فقـط لسكان البلدية وذلك من توفير المياه الصالحة للشرب وتصريف المياه المستعملة مع فتح مسالك مختلفة في مجال البلدية، ويتضح لنا ذلك بصورة واضحة من خلال الجـدول رقـم (44) المـبين لتوزيـع الاستثمارات العمومية في إطار المخططات البلدية للتنمية للفترة 2006/99.

5-الاستثمارات العمومية للمخططات البلدية للتنمية للفترة 99 /2006.

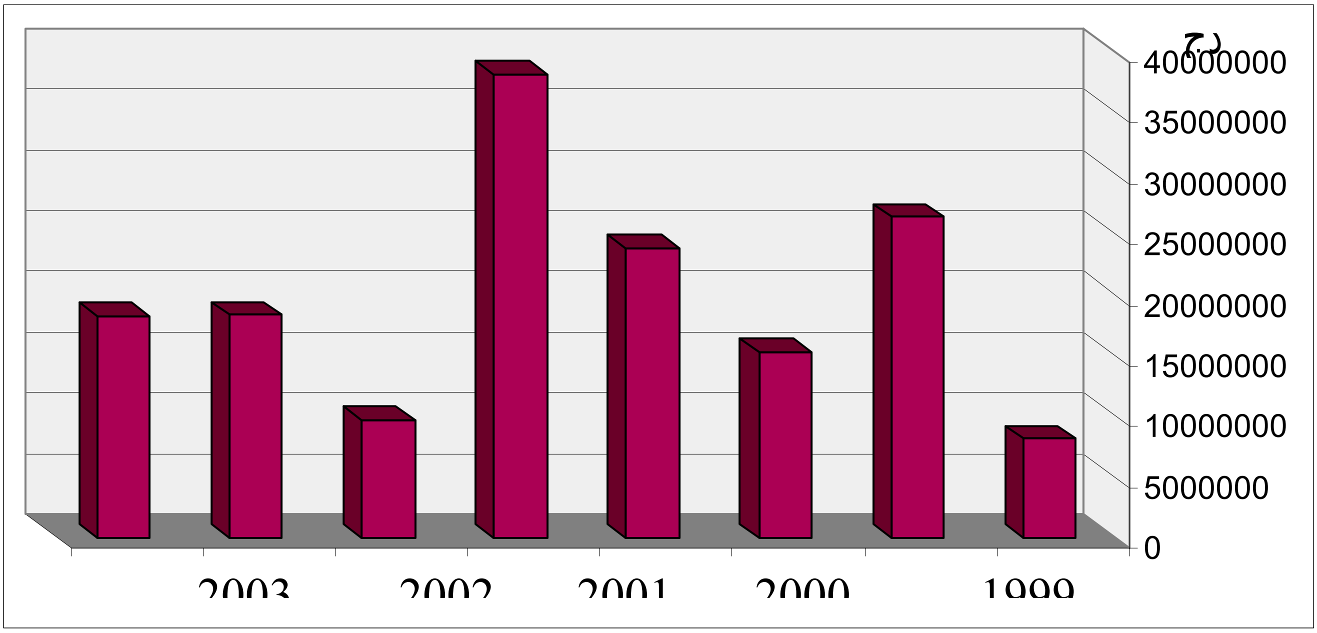
توزيع الاستثمارات العمومية للمخططات البلدية للتنمية للفترة 2006/99. جدول رقم (44)

السنوات	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع	النسبة
الفلاحة	-	-	-	-	12000000	-	5000000	-	17000000	10.72
الري	7.100.000	7900000	7200000	12000000	2300000	2600000	5350000	9000000	53450000	33.73
منشآت اقتصادية	-	14400000	14400000	7000000	16800000	2200000	8000000	2400000	65200000	41.14
منشآت اجتماعية	-	2300000	-	2500000	7100000	5000000	-	6910000	23810000	15.02
منشآت إدارية	1068000	1800000	-	2400000	-	-	-	-	5268000	3.32
وسائل الإنجاز	-	-	200000	-	-	-	-	-	200000	0.12
المجموع	8168000	26400000	15320000	23900000	38200000	9800000	18350000	18310000	158448000	1.58
النسبة	5.15	16.66	9.66	15.08	24.10	6.18	11.58	11.55	%100	

المصدر: بلدية الرميلة

تطور الاستثمارات العمومية للمخططات البلدية للتنمية بلدية الرميلة 2006/1999

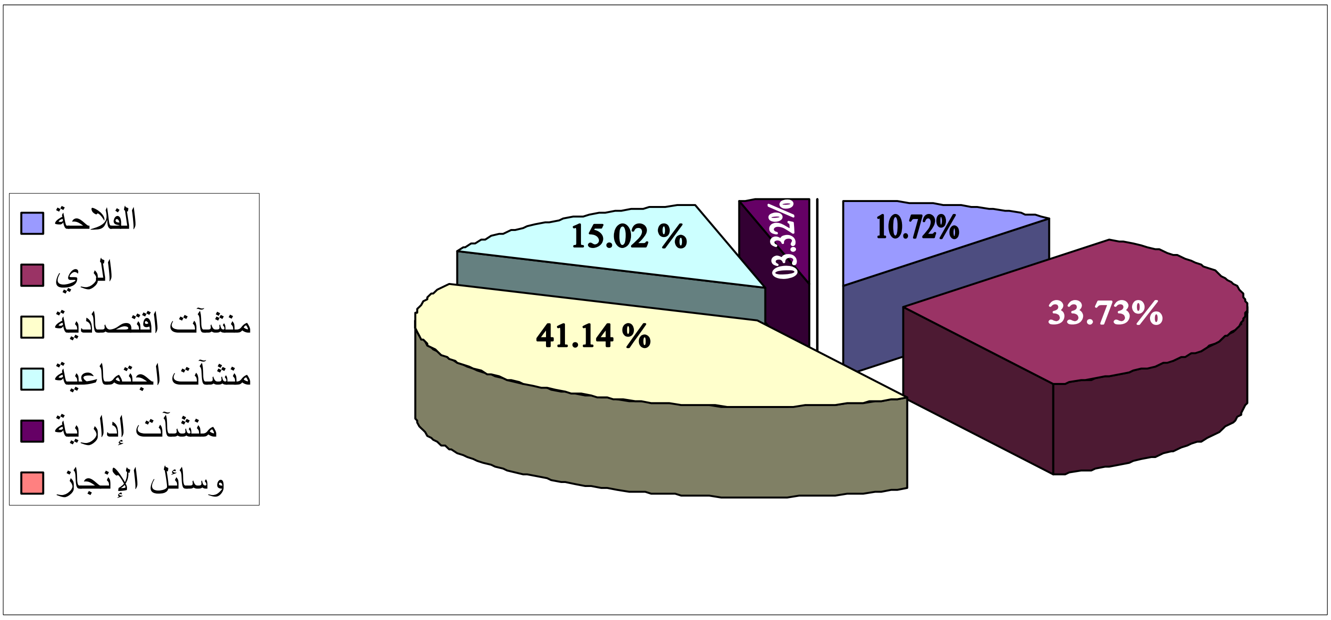
منحنى رقم(06)



المصدر: بلدية الرميلة

نسبة كل قطاع من الاستثمارات العمومية للمخططات البلدية للتنمية 2006/1999

شكل رقم (13)



المصدر: بلدية الرميلة

إن العجز المالي جعل دورها يقتصر على الاقتراحات في شكل مخططات بلدية للتنمية إلا أن المصادقة عليها لم تؤخذ ولو مرة واحدة بكاملها وبقي تدعيم البلديات في هذه المخططـات يشهد شحا ماليا كبيرا يتضح لنا ذلك جليا من خلال الجدول رقم (43) الذي يبين تطور حجم الاستثمارات العمومية للمخططات البلدية للتنمية إذ بلغت حصة الفرد الواحد مـن سـكان البلدية سنة 1999 ما يقدر بـ 1329دج و زاد ليبلغ سنة 2006 ما يقدر بـ 3253دج.

إذ نجدها تم أساس بضروريات الحياة من فتح مسالك ريفية وتعبيد الطـرق إذ تبلـغ نسبة استفادة هذا القطاع 65200000دج أي مـا يعـادل نسـبة 41.14% مـن مجمـوع الاستثمارات المقدرة بـ 158448000دج ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع المياه الصالحة للشـرب وتصريف المياه المستعملة في مركز البلدية والمناطق الريفية المبعثرة بلغ حجـم الاسـتثمار ـا 53450000دج أي ما يعادل نسبة 33.73% من مجمـوع الاسـتثمارات العموميـة للفتـرة 2006/99م.

تبقى المنشآت الاجتماعية دون الاهتمـام الـلازم إذ بلـغ حجـم الاسـتثمار ـا 23810000دج أي ما يعادل 15.02% من مجموع الاستثمارات نظرا للطبيعة الفلاحية للبلديـة، إذ يتوزع السكان في أرياف البلدية مما دفع بالهيئات العمومية محاولة توفير المياه الصالحة للشرب وفك العزلة دون توفير المرافق الثقافية والرياضية التي تقتصر على مركز البلدية.

هذا بالإضافة الى تخصيص ما يقارب 17000000دج أي بنسبة 10.72% مـن مجمـوع الاستثمارات الى يئة التجمع الرئيسي للبلدية بتعبيد الطرق وتبليط الأرصفة.

إن دور المخططات البلدية للتنمية يبقى دون المستوى في توفير ظروف التنمية الحقيقيـة ودفعها الى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان البلدية نظرا لسوء توجيههـا مـن جهة، ومن جهة ثانية عدم الأخذ بمقترحات الهيئات المحلية المنتخبة.

6- دور القطاع الخاص في التنمية المحلية: يكاد مجال البلدية يفتقد الاستثمارات الخاصة عدا وحدة واحدة لإنتاج اليجور الأحمر (ROUGE ، BRIQUE) الخاص بالبناء.

أنشأت هذه الوحدة من طرف أحد الخواص في سنة 1997 في الجهة الغربية بالبلدية في الحدود مع بلدية أولاد فاضل.

تقوم هذه الوحدة بتشغيل 120 عامل من بلدية الرميلة و 40 عامل من بلدية تاوزيانت وأولاد فاضل.

لعبت دورا كبيرا في امتصاص البطالة رغم أن الأجرة المقدمة للعمال لا ترقى إلى قيمـة الأجر القاعدي المقدر بـ: 12.000,00دج.

كما أنشأت بالقرب من تواجد المادة الأولية ومحاذية للطريق الوطني رقم 88 الرابط بين خنشلة وباتنة وهي لا تعاني من مشكل التسويق نظرا للطلب على هذه المادة إضافة الى نوعيتها الجيدة.

يبقى دور القطاع الخاص دون المستوى نظرا لضعف إمكانيات سكان البلدية وعـدم توفر تشجيعات الدولة سواء مادية أو إدارية.

خاصة وأن الدولة تملك مساحات هامة تقدر بحوالي 1550 هكتار كأراضي زراعية تم إهمالها وعدم الاعتناء ا وزع جزء منها (862هـ) في إطار الاستغلال عن طريـق الامتيـاز لحوالي 240 شاب منذ سنة 2002 إلا أ ا لم تحقق الأهداف المسطرة لها.

7- الوضعية العامة لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلدية الرميلة

7-1-قطاع الفلاحة والري: تزخر بلدية الرميلة بمساحات زراعيـة واسـعة تبلـغ مساحتها حوالي 218.7 كلم2 أي ما يعادل نسبة 90% من مساحة البلدية.

ونظرا لقلة موارد سقيها تبقى المساحة المسقية تقدر بـ2715 هكتار أي مـا يعـادل 1.24% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة ويتم سقيها من خلال ما يقارب 395 بئر يتـراوح عمقها بين 70م و180م منها 52 بئر حفرت في إطار تدعيم الدولة لهذا القطاع.

تقدر المساحة المزروعة بالبقول بـ69 هكتار و 921 هكتار كمسـاحات مغروسـة بالأشجار المثمرة، تبقى 1815 هكتار من المساحة المسقية تستعمل لإنتاج أعلاف الحيوانـات خاصة لتربية الأبقار الحلوب.

كما تستغل المساحة الأخرى في إنتاج الحبوب التي تعتمد على تساقط الأمطار ونظـرا للجفاف الذي تشهده المنطقة في السنوات الأخيرة شهدت كمية الإنتاج تراجعا كبيرا، إذ نجد في سنة 2006 تم زرع ما يقارب 11902 هكتار لم تنتج سوى 30460 قنطار من الحبوب (قمح و شعير) بمعدل 2.55 قنطار/ الهكتار.

هذا ما أثر سلبا على الوضعية الاقتصادية للبلدية خاصة إثر غياب التقنيات الحديثـة في استغلال الأراضي، إضافة الى عدم إنشاء سدود في المنطقة الجنوبية في البلديات ا اورة لبلديـة الرميلة مع استغلالها لسقي السهول الواسعة للبلدية.

تبقى وضعية قطاع الفلاحة دون مستوى الإنتاج المطلوب رغم التـدعيمات المختلفـة المقدمة من طرف سلطة الدولة والتي خصت البلدية بعدة برامج تنموية إلا أ ـا لم تـرق الى الأهداف المرجوة منها.

نحاول سردها بإيجاز مع تقديم أسباب عدم نجاحها.

ـدف إحداث تنمية فلاحية شاملة خصصت سلطة الدولة عدة برامج بداية من:

الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNRDA الذي استحدث بتاريخ 2000/07/08 ومدته خمس سنوات يهدف الى تنمية القطاع الفلاحي وتشجيع الاستثمار به.

تم تقديم حوالي 202 ملف على مستوى بلدية الرميلة قبل منها 98 ملف ورفـض 12، انطلقت الأشغال بـ52 مشروع لحفر الآبار وغرس الأشجار وإنجاز أحواض مائيـة للسـقي والتموين بالكهرباء، يبقى 40 ملف من المقبولين لم يتم تمويلها الى أن تم تغيير سياسة التـدعيم وتقسيم الصندوق الى:

-الصندوق الوطني للتنمية والاستثمار الفلاحي FNDIA الـذي اسـتحدث بتـاريخ 2006/05/22 الذي يهدف الى تحقيق استثمارات خاصة مدته عام واحد.

الصندوق الوطني للتنمية والحماية الفلاحية FNRPA الـذي اسـتحدث في 06/05/22 يهدف الى تحسين الإنتاج الفلاحي ومدته عام واحد.

لم يتم تمويل سوى 17 ملف من 40 ملف السابقة نظرا للشروط المفروضة في امـتلاك الوثائق الخاصة بالملكية العقارية للأراضي الشيء الذي يفتقده سكان البلدية نظـرا للأسـلوب الذي كانت تستغل به الأراضي سابقا باسم العرش أو القبيلة أو العائلة الكبيرة التي لم تكن تعبأ بوثائق الأراضي ولم تكن ترجو تدعيم الدولة لها.

ويتضح لنا التأخير الكبير في تدعيم سكان البلدية رغم طابعها الفلاحي مـن خـلال الجدول رقم(44)

وضعية المستفيدين بالدعم الفلاحي في إطار برنامج FNRDA.   **جدول رقم (45)**

البلدية	عدد المسجلين	المقبولين	المرفوضين	منجزة	في إطار التمويل
الرميلة	202	98	12	52	40

المصدر: مديرية الفلاحة خنشلة.

كما أشرنا فيما سبق الى احتواء البلدية على مساحات معتبرة تابعة لأملاك الدولة تم استصلاحها عن طريق الامتياز وهو المشروع الوحيد على مستوى ولاية خنشلة إذ تم تقسيم الأراضي الى حصص بخمس هكتارات لكل قطعة وتسليمها للشباب البطال لاستغلال ثلاث هكتارات في غرس الأشجار المثمرة وهكتارين لهم الحرية في اختيار منتوجها حيث تم تخصيص ما يقارب 862 هكتار لـ 172 مستفيد تم التسليم لـ 108 من شباب البلدية تم اختيارهم من كل مشاتي البلدية إذ تكفلت كل مشتة باختيار أبنائها.

تم إنجاز ستة عشر بئر أرتوازية وستة عشر حوض مائي جماعي وشبكة للسقي بالتقطير لكل الحصص و تموينها بالكهرباء، كما تم فتح مسلك بـ 11 كلم.

تم انطلاق المشروع سنة 2002 أين انتهت به الأشغال سنة 2004 لكن تبقى العناية ذه الأراضي من طرف المستفيدين دون المستوى المطلوب رغم تدعيم كل الشباب المستفيد ببناءات ريفية إلا أن أغلبها أصبح مهجورا عدا إثنا عشر شابا اهتم ذا الاستثمار وبدأ في عملية الإنتاج الفعلي.

إن عدم تطبيق الإجراءات الإدارية الموثقة في العقود التي تشترط لمن لا يستغل هذه الأرض أن تسحب منه بعد عامين وهو الأمر الذي يستدعي تدخل الهيئات المعنية لإنقاذ هذه المساحات الشاسعة لدعم التنمية المحلية.

كما يعتبر النظام العشائري عائقا أمام الهيئات العمومية لتفادي الغضب الاجتماعي الذي يمكنه أن يحدث بتطبيق الإجراءات القانونية.

وبخلط السياسة بالاقتصاد يبقى مستوى استغلال هذه الأراضي التي كلفت خزينة الدولة ما يقارب أربعين مليار سنتيم دون الأهداف المسطرة في ظل غياب الوعي لدى أفراد ا تمع الذين ينتظرون في كل مرحلة ما تجيد به سلطة الدولة دون الاعتماد على النفس والعمل لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وفي سنة 2003 تم اعتماد برامج جوارية للتنمية الريفية (P.P.D.R) ـدف أساسـا الى استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ومحاربة ظاهرة التصحر وتطوير المناطق الرعوية، إضـافة الى تطوير مختلف الصناعات المرتبطة بالفلاحة.

كانت حصة بلدية الرميلة من هذه البرامج خمسة مشاريع تنموية تتمثل في توزيع خلايا للنحل على مجموعة من الفلاحين قدرت بـ 90 خلية وزعت على 18 فلاح إضافة الى استفادة 29 فلاح من أربعون دجاجة بيوضة للواحد.

بعدها كررت نفس العملية بتوزيع 25 خلية نحل على 05 فلاحين و 240 دجاجة بيوضة على 08 فلاحين بالبلدية.

ثم تلاها مشروع توزيع 260 أرنب على 26 فلاح بمعدل 10 أرانب/ فلاح.

بعده طرأ تغيير على هذا البرنامج (P.P.D.R) وحول الى برنامج آخر للتنمية الجواريـة الريفية والاستثمار (P.P.D.R.I) والذي حاولت فيه سلطة الدولة إشراك الفلاحين بنسبة 20 الى 25 % من تكاليف المشاريع الاستثمارية في الريف وذلك بتدعيم إنتاج الحليب والمواد الزراعية المختلفة.

استفادت بلدية الرميلة من أربعة مشاريع هي:

-مشروعان لتربية الأبقار الحلوب إذ استفاد فلاحان من 12 بقرة حلوب.

-مشروع بجمع الحليب باستفادة أحد الفلاحين بشاحنة صغيرة لجمع الحليـب علـى مستوى البلدية وساهم بنسبة 25% من قيمة الشاحنة.

-مشروع لإنشاء مشتلة على مستوى البلدية لكنها لم تنطلق الأشغال ا الى غاية سنة 2006م.

يبقى مردود هذه التدعيمات دون المستوى المسطر وذلك لغياب المعرفة المسبقة بتربيـة النحل والأرانب إضافة الى ضعف إمكانيات المستفيدين من الأبقار وعدم القدرة علـى تـوفير الأعلاف لها مما جعل مردودها ضعيف للغاية حسب تصريحات الفلاحين أنفسهم.

إضافة الى عدم الاهتمام اللازم من الفلاحين ذه الاستثمارات التي يرو ـا لا تفـي بحاجيا م اليومية مما دفعهم الى إهمالها والبحث عن العمل في جهات أخرى.

كما أن للذهنية السائدة في ا تمع المحلي باعتبار هذه الاستفادات حق من حقـوقهم وعدم الاكتراث ا وعدم الاعتراف بحق ا تمع والدولة عليهم في الحفاظ عليها وتطويرها جعل

الإنتاج لا يتعدى مرحلة ما قبل سنة 1999 والتي لم تولي فيها الدولة الاهتمام بقطاع الفلاحـة أساسا.

الثروة الحيوانية ببلدية الرميلة 2006. **جدول رقم (46)**

البلدية	الأغنام (رأس)	الأبقار	الماعز	الخيول
الرميلة	5794	1199	872	48

المصدر: قسم الفلاحة بالرميلة

طاقة تربية الدواجن ببلدية الرميلة 2006. **جدول رقم (47)**

البلدية	**الدواجن**	**اللحمية**		**الدواجن**	**البيوضـة**	
الرميلة	عدد المداجن	طاقة استيعا ا دجاجة	الإنتاج السنوي دجاجة	عدد المداجن	طاقة استيعا ا دجاجة	الانتاج السنوي دجاجة
/	17	49500	5500	03	14400	5400

المصدر: قسم الفلاحة بالبلدية

من خلال الجدول رقم (47) يتبين ضعف استغلال الامكانات المتاحة من توفر عدد هام من المداجن الذي بلغ 17 مدجنة إلا أن استغلالها يبقى ضعيفا كون هـذه المـداجن تملكهـا مجموعات يصعب التفاهم فيما بينهم لاستغلالها، إذ في كثير من الأحيان يتم كراؤها لأشخاص آخرين ليسوا من سكان البلدية أصلا.

إن ضعف الإنتاج الحيواني يرجع أساسا إلى فترات الجفاف الطويلة التي مـرت علـى المنطقة إضافة إلى الضروف الأمنية التي مرت ا البلاد مما أثر سلبا على إمكانـات الفلاحـين إضافة إلى عدم تدعيم الدولة لهذا القطاع في مختلف برامجها التنموية السابقة عـدا مشـروعين بـ 12 بقرة حلوب لفلاحين اثنين.

كما أ ا لا توفر الأعلاف الضرورية للفلاحين مما جعلهم يعزفون عن تربية مختلف الحيوانات.

يبقى قطاع الفلاحة يراود مكانة فيما هو عليه قبل سنة 99 لأسباب مشتركة بين سلوك الفلاحين وقلة إمكانيا م وبين الهيئات المختلفة للدولة التي لم تولي الاهتمام اللازم له.

إضافة إلى عدم تطبيق الإجراءات القانونية على المستفيدين من الأراضي عـن طريـق الامتياز والتي صرفت عليها ما يقارب 40 مليار سنتيم في توفير الكهرباء وحفر الآبار الجماعية وبناء السكنات الريفية، إلا أ ا لم تلق الاهتمام من المستفيدين منها نظرا لقلة وعـيهم ـذه

الامكانات الموفرة لهم والتي من شأ ا تحريك عملية التنمية المحلية والنـهوض باقتصـاد الفـرد وا تمع ككل.

7-ب-قطاع الهياكل القاعدية والتجهيز:

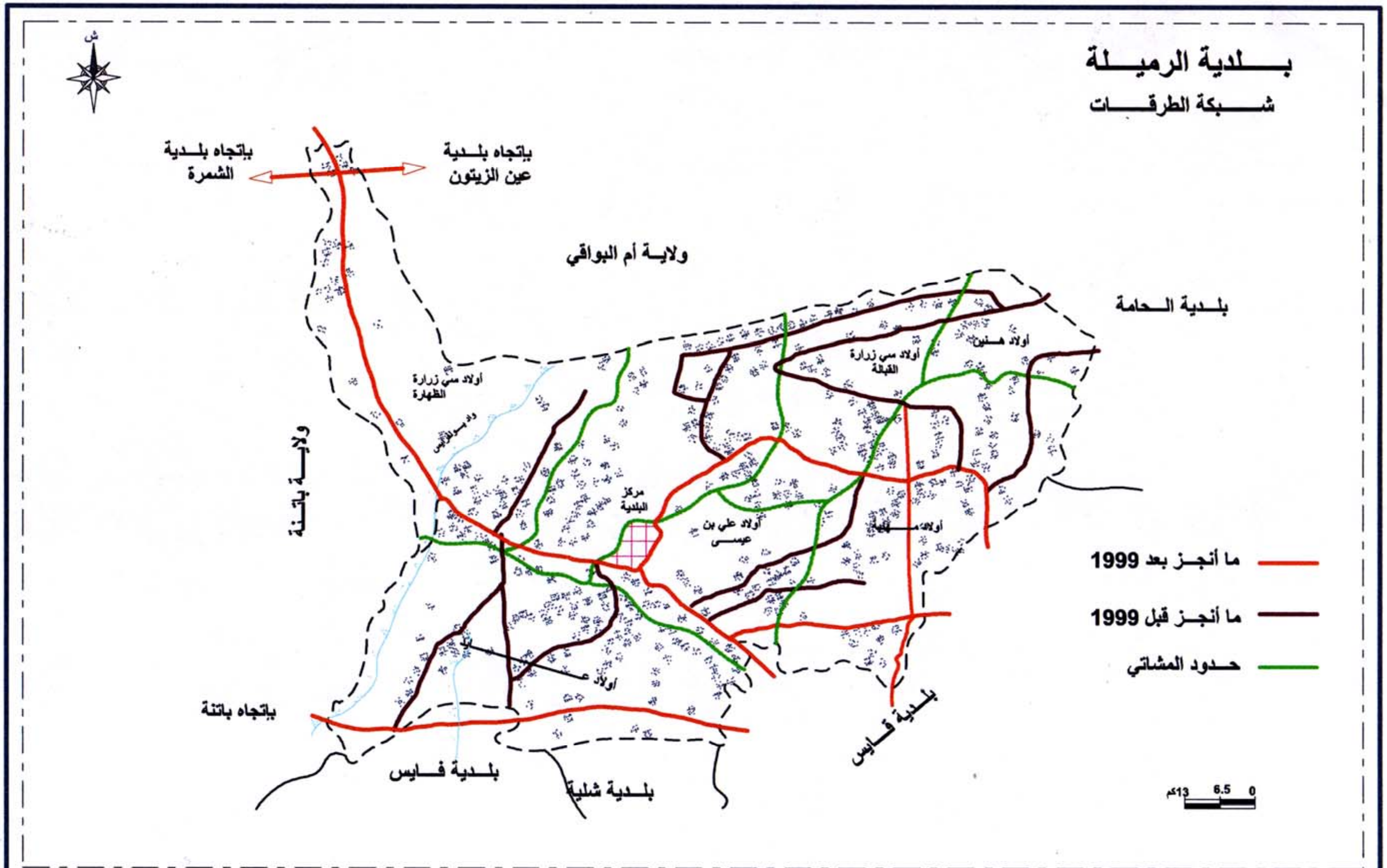
يعتبر تطور قطاع الهياكل القاعدية والتجهيز من أهم القطاعات التي تجعل السكان يرتبطون ببلديتهم بل يتعدى الى جلب المستثمرين من خارج البلدية إذا كان مستواها يرقى لتسهيل الحركية الاقتصادية هذا ما يجعلنا نتطرق الى إمكانات بلدية الرميلـة في هذا القطاع وأثره على التنمية المحلية.

7-ج-الطرق والمواصلات: تحتوي بلدية الرميلة على شبكة طرق لا ترقى الى تحريك اقتصادها المحلي إذ يبلغ مجمل طولها 71.7 كلم وهي طرق بلدية، حيث تقع شمال بلدية قـايس بطريق معبدة طولها 9 كلم من الجهة الوسطى وطريق آخر بـ 12 كلم من الجهة الشرقية بطول 12 كلم.

كما يربطها ببلدية الشمرة وولاية باتنة طريق معبد بطول 18 كلم، تبقى 32.5 كلـم كمسالك منها ما يربطها بطريق خنشلة أم البواقي ومنها ما هو مخصص لفك العزلة على سكان مختلف المشاتي وهي المساحة التي أنجزت خلال الفترة 2006/99 كما يتضح ذلك مـن خـلال الخريطة رقـم (11)، إضافة الى 4 كلم كطول لشوارع مركز البلدية التي تحظى باهتمام خاص تم تعبيدها سنة 2006 كما هو موضح في الخريطة رقم(12).

شهدت شبكة الطرق اهتماما منذ سنة 99، إلا أن في الآونة الأخيرة من اية سنة 2006 تم اعتماد ثلاثة مشاريع لتعبيد 18 كلم من المسالك السابقة وفتح مسلكين بين مشتة أولاد ميرة وبلدية تاوزيانت بطول 3.5 كلم ومسلك آخر بطول 5 كلم بين مشتة أولاد عايد في الجهـة الغربية للبلدية والطريق الوطني رقم 88 الرابط بين خنشلة وباتنة.

تبلغ كثافة الطرق بمجال البلدية 0.29 كلم2 وهي تعتبر نسبة ضعيفة للغاية تتطلب المزيد من الاهتمام بتعبيد المسالك المنجزة وفتح طرق للمناطق الداخلية المعزولة.



خريطة رقم(..11..)

المصدر:بلدية الرميلة

7-د-**السكن:** لم تشهد الحضيرة السكنية بالبلدية تطورا معتبرا إلا في سنة 2004 إثر برامج السكنات الريفيـة إذ أصبحت البلدية تستفيد في إطار المخططات القطاعية بمعدل 70 سكن كل سنة إضافة الى اسـتفاد ا سـنة 2005 من 100 سكن جماعي على مستوى مركز البلدية.

يبقى الطابع الريفي يغلب على البلدية إذ نجد عدد السكنات الريفية يفوق عددها في مركز البلدية نظرا للطبيعة الفلاحية للمنطقة ويتضح لنا ذلك من خلال الجدول رقم (48).

التوزيع ا ال للمساكن ببلدية الرميلة 2008 **جدول رقم (48)**

نوع التجمع	عدد السكان	عدد المساكن	معدل الأشغال
التجمع الرئيسي	2204	427	5.16
المناطق المبعثرة	3424	667	5.13
ا موع	5628	1094	5.14

المصدر: بلدية الرميلة إحصاء 2008

يرجع ضعف معدل إشغال المسكن إلى الهجرة شهدها السكان الى بلدية قايس في الفترة السابقة لسـنة 1999 إثر الأحداث التي مرت ا البلاد و التي دفعت بسكان الريف إلى الإحتماء بالتجمعات العمرانية المتوفرة على فرص أكثر للأمن وتوفر فرص إيجاد السكنات.

إضافة إلى عدم تدعيم مركز البلدية بمشاريع سكنية جديدة في المراحل السابقة قبل سـنة 1999 إلا في الآونة الأخيرة أين استفادة بـ 100وحدة سكنية جماعية كما هو موضح في الخريطة رقم (12)

بلدية الرميلة

مخطط مــركز الـــبلدية



المصدر:بــلدية الـــرميلة

خريطة رقم(..12..)

7-هـ- المرافق الصحية: رغم توفر البلدية على ثماني قاعات للعلاج موزعة على تراب البلدية وهي صغيرة الحجم تقوم بتقديم الإسعافات الأولية إلا أ ا لا تملك الامكانات البشرية المتخصصة فكل عيادة تتـوفر علـى ممرضين اثنين دون توفر أطباء للعلاج سواء العام أو المتخصص.

عدا في مركز البلدية فهناك طبيب عام واحد وجراح أسنان واحد هذا ما يجعل سكان البلدية يتنقلون بصورة دائمة بقطع مسافات طويلة للعلاج ببلدية قايس سواء في المستشفى أو عند الأطباء الخواص حيـث لا تتوفر بلدية الرميلة على هذه الخدمات الصحية. كما أن البلدية تحتوي على صيدلية واحـدة تابعـة للقطـاع العمومي لم يشهد هذا القطاع تطورا عدا بعض الترميمات منذ سنة 1998م مما يستلزم على الهيئات العموميـة المختصة التدخل بتوفير الأطباء لتقديم الخدمات الطبية في هذه العيادات الموزعة على مختلف مشاتي البلدية.

7-و- قطاع التربية والتعليم: تشمل البلدية على عشر مؤسسات تربوية للتعليم الابتـدائي يختلـف حجمها من قسمان الى عشر أقسام بيداغوجية وتتوزع على أرياف البلدية.

لم تشهد البلدية مؤسسات جديدة منذ سنة 97 عدا ثلاثة مشاريع للتوسع بزيادة 05 أقسام بيداغوجية للمدارس السابقة إذ كانت تشمل على 32 قسم بيداغوجية وأصبحت في نسبة 2006 تشمل علـى 37 قسـم بيداغوجية يدرس ا 560 تلميذ القسم في البلدية بمعدل اشغال للقسم بلغ: 15.13 تلميذ القسـم في عمـوم البلدية إلا أن المدرسة الابتدائية الوحيدة بمركز البلدية تشهد ضغطا أكثر إذا بلغ معدل أشغال القسم ـا 30 تلميذ القسم.

كما تحتوي البلدية على مؤسسة واحدة للتعلم المتوسط أنشئت سنة 1995 تشمل على اثنى عشر قسم بيداغوجية يدرس ا 350 تلميذ بمعدل اشغال للقسم بلغ 30 تلميذ /القسم . بنسبة 53% إناث مـن مجمـوع التلاميذ ونظرا للمعدل المرتفع نسبيا لأشغال القسم لقد برمجت متوسطة أخرى بحجم 10 أقسام لسنة 2006 لم تنطلق لإشغال ا بعد.

نشير الى أن بلدية الرميلة لا تحتوي مرافق التكوين المهني والتمهين مما استدعى السلطات العموميـة الى برمجت فرع للتكوين المهني بمركز البلدية لم تنطلق به الأشغال.

7-ي- الهياكل الإدارية: تشمل البلدية على مقر لها ومركز للخدمات البريدية وتعتمد في إدارة شؤو ا الضريبية على مقر للضرائب بمدينة قايس إضافة تسيير قطاع الكهرباء والتأمينات والبنوك وغيرها فهي تعتمد في ذلك على بلدية قايس وهو الأمر الذي جعل ارتباط السكان أكثر بالبلدية ألام إضافة الى خلق هجرة يوميـة دائمة بين سكان بلدية الرميلة وقايس بمعدل 820 فرد/اليوم.

7-ط-**قطاع الصناعة والطاقة:** رغم الطبيعة الفلاحية للبلدية إلا أ ا لم تشهد أي مشروع صـناعي لإعادة تصنيع المنتجات الفلاحية ويرجع هذا أساسا الى ضعف الامكانات المحلية لأفراد ا تمع إضافة الى عدم توفر مناخ إداري ياكله لتشجيع الاستثمار ذا القطاع.

كما تمون البلدية بخط كهربائي متوسط الشدة بـ 30 كيلو فولط ممتد من خنشلة يقدر عدد المسـاكن الموصلة بالكهرباء 853 مسكن أي بنسبة 78% من مجموع مساكن البلدية، ولم تشهد البلدية تطورا في هـذا القطاع سوى إنجاز 28 كلم سنتي 2004 و2005.

رغم المساعي الحثيثة لتوفير الكهرباء لكل مساكن البلدية إلا أن المساكن المبعثرة في الأرياف تبقـى في حاجة ماسة للكهرباء لاستغلالها في ضخ المياه سواء للشرب أو السقي، لذلك برمج مشروع بـ 18 كلـم للكهرباء الريفية لم ينطلق بعد.

7-ر-**قطاع الثقافة والرياضة:** تشهد البلدية نقصا كبيرا في المرافق الرياضية والثقافية نظرا لطبيعتـها الريفية بالدرجة الأولى، ومن جهة ثانية طبيعة ا تمع المحلي الذي لا يولي اهتمام لهذا القطاع.

إذ نجد البلدية تحتوي على قاعة واحدة متعددة الرياضات أنجزت سنة 2004 وملعب بلدي واحد أنجـز سنة 1986.

فالبلدية تفتقر الى المراكز الثقافية ودور الشباب ومكتبات بلدية.

لم يرى هذا القطاع تطورا إطلاقا بعد سنة 99 عدا إنجاز القاعة المتعددة الرياضات المذكورة سابقا.

لذا سجل إنجاز مكتبة بلدية في إطار المخططات القطاعية لم تنطلق الأشغال ا.

خلاصة الفصل السادس:

بعد تقديمنا العام لبلدية الرميلة التي تتميز بسهولها المنبسطة وطبيعة أراضيها الخصبة، ورغم التـدعيمات التي تلقاها قطاع الفلاحة كتجربة أولى في إطار المخططات الوطنية المختلفة والتي لم ترقى الى النهوض بمستوى الفلاحة للبلدية لأسباب سواء كانت في الطبقة المستفيدة منها أو الأسلوب الذي اعتمدته الهيئات العمومية في توزيع الأراضي عن طريق الامتياز والتي لم تراعى فيها معيار الكفاءة والتخصص بل وزعت بطريقـة عرفيـة راعت فيها نظام القبيلة الذي أوكل فيه الأمر لاختيار الأشخاص المستفيدين من كل مشتة لتفـادي حـدوث الفوضى والمشاكل وسعيا لخلق استقرار اجتماعي على مستوى البلدية.

إلا أن الإجراء لم يكن صائبا في اختيار المستفيدين الذين أهملوا هذه الاستثمارات الهامة إذ وفرت لهـم كل الامكانات المادية إلا أن النتائج كانت كارثية وكان الإهمال سيد الموقف لأغلبيـة المسـتفيدين وعـدم اكتراثهم بحجم الاستثمارات الذي تعدى الأربعين مليار سنتيم.

ورغم الإجراءات التي تنص عايها مختلف البنود في الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والمستفيدين إذ تنص في حالة عدم استغلال هذه الأرض في سنتين تسترد وتسلم لغير المستفيد الأول إلا أ ا لم تطبق رغم مرور أكثـر من 5 سنوات على الاستفادة.

كما يبقى دور البلدية في التنمية منعدما بسبب قلة مداخيلها الذاتية نظرا لقلة ممتلكا ا وضعف النشاط التجاري ا إذ يعتمد معظم سكا ا في ذلك على بلدية قايس التي لا تبعد عنها بسوى 9 كلم.

بعد تحليل مسار الاستثمارات العمومية للمخططات البلدية التي اعتمدت بصورة مركزة على المنشآت الاقتصادية والمتمثلة أساسا في فتح المسالك وتعبيد الطرق على مستوى مجال البلدية إذ بلغت نسبة الاستثمارات ا ما يقارب 41.14% من مجموع الاستثمارات للفترة 2006/99.

إضافة الى محاولة توفير المياه الصالحة للشرب لمختلف المشاتي في المناطق الريفية غذ قامت بحفـر آبـار أرتوازية وإيصالها بأحواض مائية للتموين بالمياه الصالحة للشرب لسكان الريف وبلغت نسبة الاستثمار ـذا القطاع ما يقارب 33% من مجموع الاستثمارات العمومية للفترة 2006/99.

تبقى المنشآت الاجتماعية دون الاهتمام اللازم لتوفير الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالمنـاطق الريف خاصة الخدمات الصحية التي تتطلب توفير الأطباء في العيادات الريفية ولـو ليـوم أو يـومين لتلبيـة الحاجيات المحلية.

نظرا لقلة المرافق الاجتماعية والثقافية وضعف خدما ا يبقى سكان بلدية الرميلة مرتبطون بالبلدية الأم قايس ويرتكزون في ذلك على الهجرة اليومية بالذهاب صباحا والعودة مساءا إذ يتكفل بنقلـهم 05حـافلات صغيرة و 08سيارات للأجرة.

لقد أثر هذا الوضع تأثيرا سلبيا على مستوى التنمية المحلية التي تشهد انعداما مطلقا لأسباب مشـتركة بين دور البلدية التي تشهد عجزا ماليا في تسيير شؤو ا ناهيك عن إحداث التنمية هذا من جهة، ومن جهـة أخرى مستوى الوعي لدى ا تمع المحلي الذي لم يرقى الى إدراك دوره في تطوير الامكانات المحلية واسـتغلالها للنهوض باقتصاد البلدية ككل.

ولمعرفة دور ا تمع المحلي أكثر نحاول في الفصل الموالي تحليل دور الجمعيات المدنية تطورها ومسـتوى تعاملها مع الهيئات العمومية المسيرة لشؤون البلدية.

الفصل السابع

دور الجمعيات المدنية في التنمية المحلية ببلدية الرميلة

الفصل السابع

دور الجمعيات المدنية في التنمية المحلية

ببلدية الرميلة

مقدمة

1- الأدوار المنتظرة من الجمعيات المدنية

2- تطور الجمعيات المدنية ببلدية الرميلة

3- مصادر وحجم تمويل الجمعيات المدنية بالبلدية

4- نشاط الجمعيات المدنية ببلدية الرميلة

5- أسباب ضعف مشاركة الجمعيات المدنية في التنمية المحلية

6- علاقة الهيئات العمومية المسييرة للبلدية بالجمعيات المدنية

خلاصة الفصل السابع .

مقدمة :

إن فعالية الجمعيات المدنية وأثرها في الحياة اليومية للمجتمعات تختلف من وسط اجتماعي لآخر حسب المعطيات الفكرية والتاريخ والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، فكلما اكتسب ا تمع رصيدا تاريخيا في تطوره إكتسبت الجمعيات المدنية تطورا وأثرا في حياة تلك ا تمعات ونالت مصداقية أكثر لدى مختلـف السلطات الحاكمة.

ونظرا لظروف نشأت الجمعيات المدنية بالجزائر والتي يبقى لها الأثر الواضح في مستوى بطء تطورهـا فهي لم تستطع تغيير واقع ا تمع من جهة والتأثير في قرارات الهيئات العمومية المحلية المسيرة لشؤون مختلـف الجماعات المحلية من جهة أخرى.

لمعرفة ذلك بصورة أدق نحاول تحليل دور هذه الجمعيات في بلدية الرميلة مع تحديـد الأدوار المنتظـرة منها في تغيير سلوك الأفراد والتأثير والمساهمة في التنمية المحلية.

مع التطرق إلى تطورها خلال الفترة 2006/1999 ومتابعة مسار وحجم تمويلها من طـرف الهيئـات العمومية البلدية والولائية وأثر ذلك على نشاطها على المستوى المحلي، وتقييد أسباب عزوف ا تمع المحلي عن تشكيل الجمعيات والانخراط والنضال ا، مع رصد علاقة الهيئات العمومية المحلية المسيرة للبلدية ذه الجمعيات ومدى مساهمتها في التنمية المحلية.

1- الأدوار المنتظرة من الجمعيات المدنية : إن تشكيل الجمعيات المدنية أساسا هو محاولـة تنميـة ا تمـع بالدرجة الأولى بتطوير إمكانياته الاجتماعية و الاقتصادية ، و لتحقيق هذا الهدف لا يمكن الإعتمـاد علـى إمكانيات الدولة فحسب بل يتعدى ذلك إلى تضافر كامل الجهود .

و من هذا المنطلق كان للحركات الجمعوية الدور الفعال في إحداث التنمية من خلال تأطير و تنظيم قـدرات ا تمع و توجيهها نحو دور أكثر فعالية و ذلك من خلال ترقية مستوى الفرد و ا تمع :

تبقى هذه اللأدوار نظرية بعيدة عن واقعنا المعاش لأسباب كثيرة سبق ذكرها سابقا في الفصل الخامس.

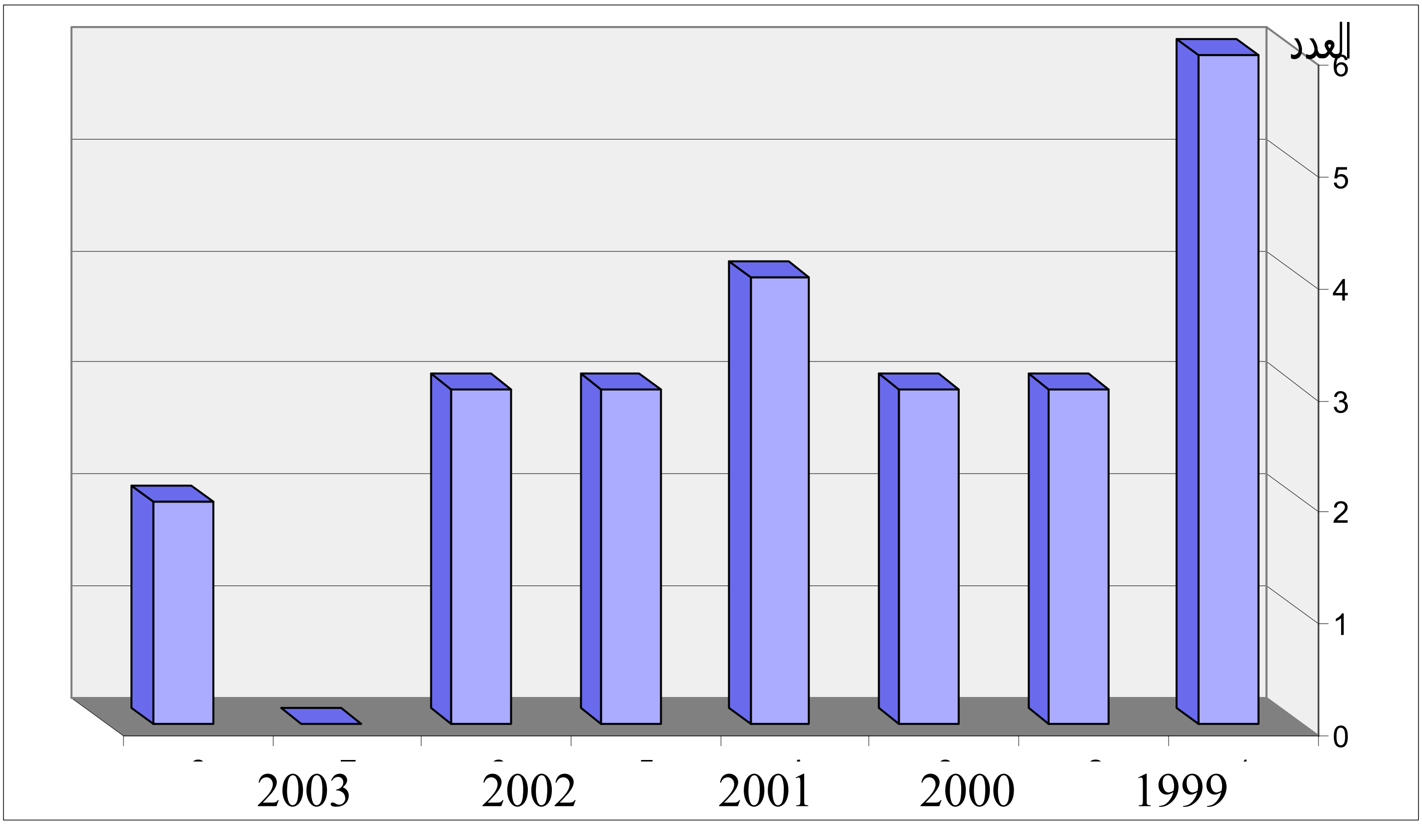
2- تطور الجمعيات المدنية ببلدية الرميلة :

تطور الجمعيات المدنية ببلدية الرميلة 2006/99 **جدول رقم (49)**

الجمعية	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	ا موع	%
أولياء التلاميذ	03	02	01	03	01	01	-	-	11	45.83
ثقافية	-	01	-	01	-	-		01	04	16.66
رياضية	01	-	-	-	01	-	-	01	03	12.5
فلاحية	01	-	01	-	-	01	-	-	02	8.33
اجتماعية	-	-	01	-	-	01	-	-	02	8.33
دينية	01	-	-	-	-	-	-	-	01	4.16
نسائية	-	-	-	-	-	01	-	-	01	4.16
المجموع	06	03	03	04	03	03	-	02	24	%100

المصدر مديرية التنظيم لولاية خنشلة

تطور الجمعيات المدنية ببلدية الرميلة 2006/1999 **منحنى رقم (07)**



من خلال الجدول رقم (49) الذي يوضح لنا تطور الجمعيات المدنية لبلدية الرميلة للفترة 2006/99 يتضح لنـ ـا الضعف الكبير سواء من حيث العدد أو التنوع للجمعيات إذ بلغت 24 جمعية بمعدل جمعية لكل 235 فرد كما

أن أغلبها جمعيات لأولياء التلاميذ و التي بلغت 11 جمعية بنسبة 83 .45% من مجموع الجمعيات المدنية بالبلدية وفقا لعدد المدارس الإبتدائية و المتوسطة الواحدة الموجودة بالبلدية .

إذ أصبح تواجد هذه الجمعيات ضروري على مستوى كل مؤسسة بإعتبارها شريكا هاما في المساهمة في تنظيم المؤسسات التربوية إضافة إلى إشرافها على توزيع المنح على أولياء التلاميذ المعوزين في بداية كل سنة مدرسية إضافة إلى إعتبارها حلقة وصل بين إدارة المؤسسات التربوبة و الهيئات المسييرة للبلديـة مـن حيـث نقـل الإنشغالات المطروحة بالمؤسسات التربوية خاصة الصيانة منها و توفير وسائل التدفئة ذه المؤسسات .

بعدها نجد عدد الجمعيات الثقافية الذي بلغ أربع جمعيات بداية من سنة 2000 م إلى غاية 2006 وهي مقتصرة على التجمع الرئيسي للبلدية الذي لايضم سوى ما يقارب 2200 نسمة و جلهم من طبقة الرعاة الـذين لم تسعفهم الضروف للتعليم في المراحل السابقة قبل مجيئ برنامج الثورة الزراعية و الذي حولهم إلى فلاحـين و أصحاب أراضي واسعة إلا أن سلوكهم لم يغيره السكن بالقرى الإشتراكية كما يقل عددها نسبة إلى الطبيعة الفلاحية لمعظم سكان البلدية الذين لايهتمون ذا الجانب في حيا م.

تبقى الجمعيات الرياضية في المرتبة الثالثة بثلاث جمعيات أهمها جمعية النادي الرياضي و هي الجمعية الأكثـر نشاطا و شعبية نظرا لإشرافها على الفريق البلدي لكرة القدم، وجمعيتان احدهما لكرة اليد و أخـرى لكـرة الطائرة .

رغم الطابع الفلاحي لسكان البلدية إلا أن عدد الجمعيات المهتمة ذا القطاع ينحصـر في جمعيتـان الأولى تشكلت سنة 1999 م و هي جمعية البركة لسهل الرميلة و التي شكلت من أغلب مقاولي بلدية قايس و الرميلة و كانت حينها قد عرضت على الهيئات العمومية للولاية إستقدام مستثمرين أجانب و منحهم أراضي الدولـة لإستغلالها و التي تتعدي 1500 هكتار قصد الشراكة معهم لكن العرض لم يلق استجابة آنذاك من طرف والي الولاية .

في سنة 2001 م و إثر المراسلة التي بعث ا والي الولاية إلى ا لس الشعبي البلدي لاختيـار المسـتفيدين مـن مشروع استغلال الأرض عن طريق الامتياز و الذي تم اختيارهم عن طريق أعيان و ممثلي المشاتي الستة المشكلة لعرش أولاد سعيد تم بعدها تشكيل جمعية للشباب المستفيد في هذا الإطار و من بين أهدافها الأساسية تنظـيم أنفسهم و الدفاع عن حقوقهم.

كما يبقى الفلاحون الخواص غير مهيكلين في شكل جمعيات خاصة و أن الجمعية الأولى كانت لمقاولين مختصين في البناء و كان قصدهم دخول عالم الاستثمار بالاستفادة من أراضي الدولة الموجودة بتراب البلدية .

كما تحتوي البلدية على جمعية دينية واحدة تشرف على تسيير المسجد الوحيد بالبلدية و صيانته.

كما نجد جمعية نسائية واحدة و تعتبر من أهم الجمعيات التي تحاول تقديم خدمات للمجتمع المحلي خاصة فئـة النساء منه إذ تم فتح قسم لمحو الأمية بالمدرسة الابتدائية في الفترة المسائية بعد انتهاء التلاميذ من الدراسة و يتم تدريس 25 امرأة ماكثة بالبيت لم يتلقين التعليم في حيا ن من قبل .

إضافة إلى فتح ورشة صغيرة بأحد المحلات لتعليم الخياطة و الطرز لفتيات البلدية و اللائي لم يسعفهن الحـظ لإتمام دراستهن و ذلك لعدم توفر البلدية على مركز للتكوين المهني و التمهين .

كما نجد جمعية اجتماعية واحدة تتكفل أساسا بالمحتاجين و يظهر نشاطها على مستوى التجمع الرئيسي للبلدية إذ تتكفل بقفة رمضان مع محاولة إعانة الفقراء أثناء الدخول المدرسي بما تجيد به أيادي المحسنين مـن سـكان البلدية .

تبقى الحركة الجمعوية في مجملها دون الأداء المطلوب لترقية ا تمع و تنمية حسه الاجتماعي والوطني و ذلك لأسباب كثيرة أهما المستوى التعليمي الضعيف لسكان البلدية نظرا لطبيعتها الفلاحية التي كان لها الأثـر الكبير في عزوف أبناء الفلاحين عن الدراسة و الاهتمام بخدمة الفلاحة سابقا إضافة إلى رعي المواشي خـلال مختلف فصول السنة.

إن أصل سكان التجمع الرئيسي و الذي يطبعه الترحال في أصل القبائل العربية للصحراء الجزائرية لـه الأثر في عدم الاهتمام بتعليم أبنائهم و الاعتماد على مهنة الرعي و التنقل الدائمين ، رغم توفير الدولـة لهـم سكنات مجهزة بظروف المعيشة العصرية .

هذا بالإضافة إلى الطابع العشائري للسكان الأصليين للبلدية و الذي يعيق تطور الحركة الجمعوية والاعتمـاد أساسا على كبار و أعيان القبيلة الذين يمثلو ا في جميع المواقف سواء مع الهيئات العموميـة أو بـين القبائـل الأخرى.

3- مصادر وحجم تمويل الجمعيات المدنية ببلدية الرميلة: من خلال الجداول رقم (50 ، 51 ، 52) التي تبين مسار تدعيم و تمويل الجمعيات المدنية ببلدية الرميلة للفترة 2006/99 يتضح الدعم الضعيف من طرف مختلف الهيئات العمومية سواء البلدية أو صندوق الولاية أو مديرية الشباب والرياضة للولاية .

رغم قلة عدد الجمعيات المدنية إلا أن تدعيمها اقتصر على جمعية النادي الرياضي للبلدية و التي تتكفل بالفريق البلدي لكرة القدم من توفير مدربين و لاعبين و الحرص على توفير النقل و الأكل لهم ، كما أ ا تنسق مـع هيئات البلدية لتسجيلهم في الشبكة الاجتماعية مع استغلال حافلة البلدية التي استفادت منها في إطار التضامن الوطني و التكفل بتلاميذ المناطق الريفية الذين يقطعون مسافات طويلة من مختلف أرياف البلدية .

يبلغ حجم الإعانات للفريق الرياضي للفترة الممتدة بين 2006/99 م ما يقارب 2.460.000 دج و هو ما أثـر سلبا على مردودية الفريق إذ لا يستطيع جلب لاعبين أكفاء لدعمه للصعود إلى المراتب الجهوية حيث لا يزال في القسم الولائي منذ نشأته سنة 1986 م.

تبقى الجمعيات الرياضية الأخرى و المشكلة سنة 2003 و 2006 و المهتمة بكرة اليد و كرة الطائرة دون تدعيم هام يدفعها إلى النشاط أكثر إذ لم تتلقى سوى 80000 دج لجمعية فريق كرة اليد 30000 دج لجمعية كـرة الطائرة وذلك من مديرية الشبيبة و الرياضة .

بعدها نجد الجمعية النسائية التي تلقت مبالغ رمزية سنة 2005 من طرف البلدية و التي قدرت بـ ـ: 8000 دج و 30000 دج من مديرية الشباب و الرياضة للولاية لشراء أدوات للخياطة و 20000 دج من صندوق الولايـة في برنامج إطار تدعيم المرأة الريفية بالولاية.

إن لهذا التدعيم الضئيل الأثر الكبير في عدم تطور نشاط الجمعيات الحالية ناهيك عن إنشاء جمعيـات جديدة هذا ما يتطلب إعادة النظر في أسلوب التعامل مع هذه الجمعيات لكسر الطابع الإجتماعي البدائي الذي لم يستطع تطوير ا تمع المحلي و ترقيته إلى تحديات العصر ، و هو الدور الذي يمكن للجمعيات المدنية أن تلعبه في خلق حركية اجتماعية بإمكا ا تطوير سلوك ا تمع و إخراجه من علاقات القرابة و النسب الـتي أثـرت بصورة سلبية على التنمية المحلية .

يمكن إحداث هذا التغيير بإرادة سلطة الدولة من خلال خلق صيغ تعاملية بين مختلف إدارا ا والجمعيات المدنية إذ يمكن إشراكها بصورة دائمة و مباشرة في مختلف القرارات المحلية مع تحميلها مسؤوليتها في نجاح أو فشـل تلك القرارات .

تطور حجم الإعانات المالية للجمعيات المدنية من طرف البلدية 2006/99 **جدول رقم(50)**

الجمعية/السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع دج
النـ ـ ـادي الرياضي	-	100000	-	100000	200000	30000	30000	600000	1600000

المـــــرأة العصرية	-	-	-	-	-	-	8000	-	8000
المجموع	-	100000	-	100000	200000	30000	38000	60000	1608000

المصدر : بلدية الرميلة

تطور حجم الإعانات المالية للجمعيات المدنية لبلدية الرميلة من مديرية السباب و الرياضة 2006/99

جدول رقم (51)

الجمعية/السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	ا موع
النـــــادي الرياضي	-	40000	20000	120000	60000	140000	100000	150000	630000
النـــــادي الهاوي لكرة اليد	-	-	-	-	10000	20000	20000	30000	80000
الجيل الصاع	-	-	-	-	-	-	-	30000	30000
جمعية المــرأة العصرية	-	-	-	-	-	-	30000	-	30000
ا موع	-	40000	20000	120000	70000	160000	150000	210000	770000

المصدر مديرية السباب و الرياضة لولاية خنشلة

تطور حجم الإعانات المالية للجمعيات المدنية من طرف ا لس الشعبي الولائي 2006/99

جدول رقم(52)

الجمعية/السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	ا موع
النادي الرياضي	-	20000	10000	30000	20000	40000	50000	60000	230000
جمعية المرأة العصرية	-	-	-	-	-	-	20000	-	20000
ا موع	-	20000	10000	30000	20000	40000	70000	60000	250000

المصدر: ا لس الشعبي الولائي

الحجم الإجمالي للدعم المقدم من طرف مختلف الهيئات العمومية للجمعيات المدنية ببلدية الرميلة 2006/1999

جدول رقم (53)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	ا موع
حجم الدعم	-	160000	30000	250000	290000	230000	528000	870000	2398000

المصدر: بلدية الرميلة + المجلس الشعبي الولائي+ مديرية الشباب والرياضة

4- **نشاط الجمعيات المدنية ببلدية الرميلة** : من خلال المعاينة الميدانية لنشاط الجمعيات المدنية ببلدية الرميلة نجد شبه الغياب الكلي للنشاط الثقافي رغم أنه هناك أربع جمعيات ثقافية تهتم في قوانينها الأساسية بالأطفال و الشباب لكن مع عدم توفير التشجيعات المادية لها من مختلف الهيئات العمومية فهي لم تستطع تقديم أى عمل يخدم هذه الفئة وهذا حسب تصريح رؤساء هذه الجمعيات الذين يكتفون بالاستفادة من مناصب الشبكة الاجتماعية دون تقديم أي مردود ثقافي علي مستوى البلدية.

عدا مبادرة واحدة سنة 2004 تمثلت في إنشاء حضانة للأطفال و لم يستمر نشاطها سوى لسنة واحدة نظرا لقلة الإمكانيات المالية للجمعية لإيجار المقر و تسديد أجرة المظفين بهذه الحضانة .

يبقى نشاط جمعية النادي الرياضي لكرة القدم يقتصر على متابعة نشاط فريق كرة القدم للبلدية ويتكفل بأمور التنظيم و التنسيق مع الرابطة الرياضية للولاية بإجراء المقابلات الرياضية لكل دورة والحرص على توفير مدرب للفريق و التواصل مع الهيئات المسييرة للبلدية لضمان النقل و الأكل للفريق.

كما نجد نشاط جمعية المراة المعاصرة تقتصر على تعليم النساء الأميات بالتجمع الرئيسي للبلدية في المدرسة الإبتدائية في نهاية أوقات التدريس الرسمي للتلاميذ ، كما تعمل على تعليم فتيات مركز البلدية مهنة الخياطة و الطرز و هي تشهد إقبالا ضعيفا نظرا لقلة إمكانيات الجمعية إذ لا تملك سوى 04 ماكنات للخياطة و الطرز .

يبقى نشاط هذه الجمعيات ضئيلا نسبة ألى متطلبات المجتمع المحلي الذي يعاني من الأمية و التخلف و الفقر مما يتطلب تدعيما أكثر من طرف الهيئات العمومية للدولة خاصة و أن الهيئات المنتخبة لا تملك الإمكانيات المادية اللازمة لدعم مختلف الجمعيات المدنية.

5- **أسباب ضعف مشاركة الجمعيات المدنية في التنمية المحلية :**

إن انتقال الجزائر في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات إلى مرحلة تنظيم المجتمع و الإعتراف بقواه الاجتماعية من خلال سن قوانين لإنشاء الجمعيات المدنية و الدور الذي يمكنها أن تلعبه من خلال التقييم الجديد للوظيفة الاجتماعية و ضرورتها في خلق تضامن وطني و المساهمة بصورة فعالة في ترقية المجتمع و دفع عملية التنمية المحلية من خلال الحركة الجمعوية.

لكن رغم مرور أكثر من عقدين من الزمن إلا أن دور الجمعيات المدنية لم يرق إلى أداء وظيفته المسطرة و ذلك لأسباب عديدة أهمها :

أن الجمعيات المدنية لم تعطى الفرص و الإمكانات اللازمة من طرف سلطة الدولة من جهة و من جهة ثانية الطابع الإجتماعي الذي يتميز به المجتمع الجزائري بصفة عامة .

فمثلا في مجال دراستنا ببلدية الرميلة لا نجد الأثر المتوقع للجمعيات المدنية نظرا لعزوف أفراد ا تمع سواء عن تشكيل الجمعيات أو الإنخراط بالجمعيات الموجودة و ذلك نظرا للمعرفة المسبقة لأفراد ا تمع المحلي للطـابع الإجتماعي المحلي الذي يعتمد على النظام العشائري القديم فهي بلدية صغيرة نائيـة لم تـرق إلى المسـتوى الإجتماعي للمدن الكبرى فهي لاتزالل تسير بمنهج العرش الذي تضمن فيه حقوق المشاتي بالطرق التقليدية في توزيع إمتيازات الدولة حسب العرف السائد منذ الأزل ، هذا من جهة و من جهة ثانيـة تعامـل الهيئـات العمومية مع ا تمع من هذا المنطلق و عدم إعطاء الفرص للجمعيات للتعبير عن طموحا ا و تطلعا ا المحليـة ، الشيئ الذي يفقد الثقة لأفراد ا تمع الإنخراط و النضال ذه الجمعيات ، و هذا ما يفقد الجمعيات وز ا أمام الهيئات العمومية و مصداقيتها في ا تمع.

6- علاقة الهيئات العمومية المسييرة لبلدية الرميلة بالجمعيات المدنية :

إن المعرفة المسبقة للهيئات المسييرة للبلدية لوزن الجمعيات المدنية و شعبيتها الضعيفة جعلها تقتصر على توظيف مختلف أعضاء مكاتب الجمعيات في أطار الشبكة الإجتماعية مع تدعيم جمعية النادي الرياضي للفريق البلدي لكرة القدم بوسائل النقل للتنقل خارج البلدية لأداء المقابلات الرياضية في كرة القدم مع توفير الأكـل لهم .

أما إسهام الجمعيات المدنية في تحضير المخططات البلدية فهي مهمشة تماما ، و يبقى الإعتماد على ممثلي مختلف المشاتي في إستشار م في ترتيب أولويات إحتياجا م من ماء و كهرباء و مسالك لفك العزلة .

خلاصة الفصل السابع:

بمقارنة الأدوار النظرية المنتظرة من الجمعيات المدنية في دفع التنمية المحلية بتنظيم ا تمع و ترتيب أولوياته نجد واقع بلدية الرميلة يختلف تماما عن ذلك لعدة أسباب أهمها النظام العشائري الذي يعتبر العائق الأساسي لتطور الجمعيات المدنية إذ نجد عددها ينحصر في 24 جمعية على مستوى البلدية لكن يبقى أداؤها شبه منعدما ســواء في مجال التنمية أو مجال ترقية سلوك ا تمع و ذلك لصعوبة إختراقها للنظام الإجتماعي السائد بالبلدية .

مما زاد في التقليل من ادوارها هو طريقة تعامل الهيئات العمومية المسييرة للبلدية و حجم تدعيمها و تمويلـها الضعيف الذي يقتصر على جمعية النادي الرياضي للبلدية و جمعية ثقافية و نسائية واحدة .

نظرا للطابع الإجتماعي السائد بالبلدية فإن جحم الجمعيات يقتصر على أعضاء مكاتبها دون منخرطين .

يبقى تعامل الهيئات العمومية المسييرة للبلدية مع أعيان و ممثلي المشاتي له الأثر الكبير في تراجع دور الجمعيات المدنية ، هذا ما يتطلب إعادة النظر في أساليب التعامل مع القوى المختلفة للمجتمع لإخراجه من العشـائرية الضييقة التي لم ترق إلى تحديات العصر و متطلبات التنمية المحلية.

خلاصة عامة واقتراحات

خلاصة عامة و اقتراحات :

لقد أخذت الاهتمامات بالتنمية والتسيير المحلي في العقدين الأخيرين حيزا كـبيرا في بـرامج الـدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث أدرك الجميع ان التسيير الجيد للجماعات المحلية هو المنهج الوحيد القادر بالتكفل بانشغالات ا تمعات المحلية وإحداث تنمية حقيقية شاملة.

ذلك من خلال توفير بيئة محفزة للاستثمار الخاص وإشراك ا تمعات المحلية في مختلف القرارات التي من شأ ا خلق استقرار اجتماعي واقتصادي وسياسي محلي ووطني بتظافر جهود كل الأطراف الفاعلة والمتدخلة في عملية التنمية.

بغرض معرفة دور هذه الجماعات المحلية والجمعيات المدنية في التسيير والتنمية حاولنا في البداية تحديـد مختلف الأطر المفاهيمية لموضوع البحث من خلال تحديد المفهوم العام للتنمية وأبعادها وركائزهـا وشـروط تحقيقها من خلال دور الإدارة الرشيدة في تسيير وسائل التنمية والمبادئ العامة للتخطيط والخطوات الأساسـية له، مع إبراز دور الجماعات المحلية ومهامها في النظام الإداري الجزائري.

لقياس مدى الأداء للجماعات المحلية على مستوى مجال دراستنا لولاية خنشلة حاولنا تقديم عرض عام للوضعية التنموية ا من خلال مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تبين أ ا تشهد عجـزا في توفير الاحتياجات المحلية.

إضافة إلى عدم التوازن سواء في توزيع السكان أو مختلف المرافق والتجهيزات العمومية رغم المخططات والبرامج التنموية المتعددة التي خصصتها الدولة للولاية في العشرية الأخيرة، إلا أ ا لا تزال بحاجـة ماسـة إلى تدعيم أكثر ببرامج تنموية ذات فعالية مع توفير الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية لدفع عملية التنمية.

نلخص الوضعية العامة للتنمية لولاية خنشلة من خلال وضعية كل قطاع على حدى.

قطاع الفلاحة والري:

رغم زخر الولاية بإمكانيات فلاحية هامة بإمكا ا تحقيق تنمية محلية فعلية بحسن توجيهها للاستثمارات العمومية وطرق استغلالها، إذ تحتوي الولاية على 5540 كلم^2 كسهوب أي ما يعادل 56% من مساحة الولاية، ويمكن استغلالها بطرق أحسن، إذ أعطى الاستثمار ا من طرف بعض الخواص نتائج جد إيجابية، إثر عمليات الاستصلاح التي أجريت ا لزرع الحبوب ومختلف الخضروات كما تم حفر آبار عميقة مخصصة لسقي هـذه الأراضي الزراعية.

يبقى العائق الوحيد هو التمويل بالكهرباء وغلاء أسعارها مما يتطلب تدخل سلطة الدولة لإيجاد حلول لتنمية هذا القطاع الذي يعتبر المتنفس الوحيد لاقتصاد الولاية.

إضافة إلى قدرة المنطقة السهبية الجنوبية على استيعاب أعداد هامة من المواشي والتي بإمكانها تحقيق الاكتفاء بل التصدير إلى خارجها.

رغم أهمية قطاع الفلاحة بالنسبة لاقتصاد الولاية إلا انه لم يلقى سوى 16.37% من مجموع الاستثمارات العمومية للمخططات التنموية للفترة 2006/1999 والتي بلغت 652 537 68 دج وهي تعتبر ضئيلة نسبة إلى حجم الولاية والفترة الزمنية.

قطاع الغابات : رغم الإمكانيات الغابية الهامة التي تزخر ا الولاية إلا أن استغلالها يبقى ضعيفا لا يتعدى 45% من طاقتها الإنتاجية المقدرة بحوالي 40000م^3/السنة إذ تبلغ مساحة الغابات ما يقارب 145611هكتار بنسبة 15% من المساحة الفلاحية الإجمالية .

قطاع الري: إن ضعف الموارد المائية السطحية للولاية جعل الفلاحة في تراجع كبير إذ لاتحتوي سوى على سدين سد بابار بسعة 43هكتم^3/السنة موجهة للسقي و سد فم القيس الذي يعاني من التوحل بصفة شبه كلية إضافة إلى عشرة حواجز مائية بسعة 640 .0 هكتم^3/السنة ونظرا للحاجة الماسة لهذه المادة الحيوية لسكان الولاية لقد تم برمجة 04 سدود و 37 موقع قيد الدراسة لإنشاء حواجز مائية .

يبقى تموين سكان الولاية بالمياه الصالحة للشرب يعتمد أساسا على عدة آبار عميقة إضافة إلى بداية تموينها من سد كدية المدور ببلدية تيمقاد ولاية باتنة و الذي أصبح يمون عدة بلديات منها بلدية تاوزيانت و بلدية قايس و بلدية الحامة و بلدية خنشلة و بلدية أولاد أرشاش .

كما بلغ معدل تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب 135ل/فرد/اليوم

قطاع السكن : شهد قطاع السكن اهتماما خاصا إذ بلغ معدل إشغال المسكن سنة 2008 م 50 .4 فرد/المسكن و تم التركيز على البناءات الريفية طبقا للطبيعة الفلاحية للولاية إلا أن المراكز العمرانية الكبيرة مثل خنشلة و قايس و أولاد أرشاش لازالت تشهد ضغطا أكبر في هذا القطاع بسبب الهجرة الريفية التي تشهدها .

رغم البرامج الهامة التي حظي ا قطاع السكن إلا أن وتيرة الإنجاز لمختلف البرامج لا تزال تشهد تعطلا كبيرا في نسب الإنجاز بسبب قلة المواد الأولية بالولاية إضافة إلى التغيرات التي يشهدها سوق مواد البناء .

نشير إلى أن الولاية تزخر بإمكانيات كبيرة لإنتاج مواد البناء الأولية تتطلب تشجيع الاستثمار من طرف سلطة الدولة .

قطاع الصحة : إن قلة عدد و حجم المستشفيات يبقى العائق الوحيد للقطاع لتلبية حاجيات سكان الولاية إذ لا تحتوي الولاية سوى على ثلاث مستشفيات لا تفي بالغرض المطلوب و يبلغ معدل التغطية ا 602فرد/سرير و هي أكبر من المعدل الوطني المقدر بـ 560فرد/سرير.

تبقى المرافق الصحية الأخرى من مراكز صحية و عيادات متعددة الخدمات تتطلـب التـدعيم بالأطبـاء و التجهيزات الصحية.

قطاع الطرق : لقد حظي هذا القطاع بأهمية كبيرة منذ سنة 2000م لكن تم التركيز على المنطقـة الشـمالية للولاية إلا أ ا تنقصها الصيانة الدائمة لتمديد عمر الشبكة ، وتبقى المنطقة الجنوبية تحتاج إلى تدعيم أكثر .

قطاع التربية و التعليم : شهد قطاع التربية و التعليم تطورا كبيرا من حيث توفير عدد المؤسسات التربوية في المناطق الريفية إلا أنه لا يزال يتطلب تدعيم أكثر على مستوى المراكز العمرانية لما تعانيه من ضغط في معـدل إشغال القسم و تبلغ حسب الأطوار مايلي :

التعليم الابتدائي 22 .32تلميذ/القسم ، العليم المتوسط 64 .39ت/قسم ، التعليم الثانوي. 35ت/قسم.

قطاع التكوين المهني **والتمهين :** يعتبر نقص هياكل التكوين المهني من العوائق الهامة في تردي مستوى اليـد العاملة و عدم تأهيلها بالولاية ، إذ تحتوي على 10 مراكز للتكوين المهني مركزة في البلديات العمرانية (خنشلة قايس، بابار ،أولاد أرشاش، ششار) و معهد وطني واحد متخصص بخنشلة ، فهي لا تفي بالحاجيات المتزايدة لسكان الولاية نظرا للتسرب المدرسي الكبير .

قطاع التعليم العالي **:** رغم استفادة الولاية من مركز جامعي انطلق في التدريس سنة 2001 بطاقة 861طالب و بلغ سنة 2006 م6000طالب و رغم تدعيمه بعدة مرافق إلا أنه في حاجة إلى دعم كبير و خاصـة سـكنات للأساتذة لدعم استقرارهم ذا المركز و أداء وظيفتهم على أحسن وجه.

قطاع الثقافة و الرياضة : تشهد الولاية عجزا كبيرا في المرافق الرياضية فهي تحتوي على ملعب واحد متعـدد الرياضات بمركز الولاية و قاعة واحدة متعددة الرياضات و مسبح أولمبي واحد ، و 07 مراكز ثقافية و داريـن للشباب و 17 ملعب لكرة القدم و ملعبين بلديين .

فهي في مجملها لا تفي بحاجيات شباب الولاية مما يتطلب تدخل الهيئات المركزية المعنية بالقطاع لدعم مختلـف البلديات لأ ا تشهد عجزا كبيرا في إيرادا ا المحلية.

ذا يبقى العائق الكبير أمام مختلف الهيئات المسيرة للبلديات هو عدم تكافؤ الأعباء مع الموارد المالية الذاتيـة ، إضافة إلى تطور حياة ا تمعات المحلية مما زاد في مهام البلديات حيث أصبحت مكلفة بمهام تتعدى مجالهـا و ذات بعد وطني و في نفس الوقت لا تملك الوسائل و الإمكانيات اللازمة لذلك مما جعلها تتخبط في المديونيـة من عام لآخر ،و يبقى تدعيم الهيئات المركزية لها كحلول ظرفية مما يستدعي مراجعة الصـلاحيات المنوطـة بالبلديات .

لتجاوز هذه الوضعية نقترح مايلي :

1-إعادة النظر في الدور التنموي للبلديات إذ نجد المادة 185 من قانون البلدية تنص صراحة على أنه (ترفـق كل مهمة جديدة تمنح للبلدية بجميع الوسائل الضرورية لإنجازها).

إلا أن واقع معظم بلديات الولاية خاصة ما تعرضنا له في الفصل الرابع و السادس لبلدية قايس و الرميلة نجـد الفروق الكبيرة بين الإمكانيات المتوفرة لتسيير المصالح الحقيقية و الاحتياجات المحلية للمجتمع نظرا لقلة المصادر المحلية و الاعتماد دائما على إعانات الهيئات المركزية .

هذا ما يتطلب إعادة النظر من طرف المشرع في الصلاحيات و الاختصاصات المخولة للبلدية وفـق المصـادر المحلية المتوفرة و الإمكانيات المتاحة لتوجيه التنمية المحلية توجيها سليما.

إن الإمكانيات الحالية للبلديات السابقة لم تمكنها من لعب الأدوار التقليدية لها من تزويـد السـكان بالميـاه الصالحة للشرب و إنجاز شبكات التصريف و صيانة الطرق و الشوارع و توفير الإنارة العمومية ا ، بل كلفها القانون بمهام ذات بعد وطني من صيانة المؤسسات التعليمية و توفير النقل المدرسي و صيانة المراكز الصحية و الثقافية و الرياضية و الحفاظ على البيئة بخلق مساحات خضراء .

إن حجم هذه المهام يتعدى طاقة البلديات مما يجعلها عاجزة عن أداء مهامها على أكمل وجه مما يتطلب إعادة النظر في إسناد هذه المهام إلى الوزارات الوصية عن كل قطاع .

2- ضرورة إصلاح المنظومة الجبائية إذ تعتبر الإيرادات الجبائية من أهم الموارد المالية في اقتصاديات معظم دول العالم إلا أن الأسلوب المتبع على مستوى الجزائر لم يرق إلى استحداث منظومة جبائية محلية تعطى فيها الحرية للجماعات المحلية في تحديد قيمة الضريبة على غرار استقلالها المالي المخول قانونا فالبلديات حصتها محدودة من إيرادات النظام الجبائي الجزائري للضرائب حيث لا تشكل سوى 26% من مجمـوع الإيـرادات الجبائيـة و تنخفض هذه النسبة إلى حدود 10% بعد إضافة الجباية البترولية إلى الجباية العادية و هـي موجهـة لتمويـل 1541بلدية و 48 ولاية لتغطية نفقات التسيير.

إن حجم المهام و الاختصاصات الموكلة للبلديات في بعث التنمية المحلية و مواجهة مختلف المطالب الاجتماعية و الثقافية و الرياضية للمجتمعات المحلية لا تكفيها نسبة الاستفادة من الجباية خاصة و أ ا مكلفـة بتحقيـق استقرار اجتماعي و اقتصادي في ظل تراجع الدولة عن النشاط الاقتصادي ، هذا مايتطلب إعـادة النظـر في المنظومة الجبائية و تكييفها مع المهام و الصلاخيات المخولة للبلديات .

ذلك من خلال تفويض بعض الصلاحيات على المستوى المحلي من الهيئات المركزية وبتكليف مسيري البلديات بتحديد الوعاء الضريبـي و توسيعه و جمع الإيرادات الجبائية المحلية لتمكينها من أخذ مبادرة التنمية باستقلالية أكثر إضافة إلى تأهيل الموارد البشرية لأداء هذه المهام على أحسن و جه.

بالإضافة إلى إشراك ا تمعات المحلية في التسيير و التنمية من خلال الجمعيات المدنية التي لم ترق إلى أداء الأدوار المنوطة ا في التنمية المحلية و كسب ثقة أفراد ا تمع و تحدي رهانات العصر إضافة إلى الدور التقليدي المتمثل في الواجهة التي يمرر منها ا تمع مطالبه و انشغالاته و كو ا أداة للتعبئة الشعبية و تنظـيم ا تمـع و ترقيـة سلوكه، لكي يتحقق ذلك لابد من سلطة الدولة أن تعمل على فسح ا ال أمام الجمعيات المدنية للعمل بحرية أكثر و ذلك من خلال ما يلي :

-تفعيل الاتصال بينها و بين الهيئات العمومية

- المشاركة الفعلية في احتضان عملية التنمية و تحمل مسؤوليا ا أمام ا تمع

- التعامل معها كشريك أساسي و ليس ثانوي في القرارات الخاصة بالتنمية المحلية

-فتح ا ال للجمعيات لخلق موارد مالية لضمان استمرار نشاطها

- تكليفها بدور الرقابة باسم ا تمع و لصالحه في مختلف المشاريع و البرامج التنموية من خلال المتابعة الميدانية لها

- ترك الحرية للجمعيات في إقامة علاقات مع الأحزاب السياسية و استثمار الاتصال بينها في تمريـر مختلـف المشاريع الاجتماعية لتنمية ا تمع

-إنشاء بنك للمعلومات على المستوى المحلي و تزويد الجمعيات بكل ما تحتاجه في جميع ا الات

- أشراك الجمعيات بصفة رسمية و ليست اختيارية في تحضير المخططات البلدية للتنمية

- التفتح الإيجابي على العالم الخارجي و الاستفادة من تجاربه في مجالات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

بإعطاء هذه الأدوار للجمعيات المدنية تستطيع أن تكون أداة فعالة في تسيير شؤون ا تمع المحلـي وتخفيـف العبء على الدولة ومراقبة القائمين على تسيير مختلف الهيئات العمومية وإيقـاف الانحرافـات والممارسـات الخاطئة لهم.

ملخص:

تعتبر التنمية عملية ديناميكية تفاعلية بين الهيئات العمومية و مختلف مكونـات المجتمعـات المحلية، و أوكلت هذه المهمة إلى الجماعات المحلية باعتبارها أسلوب من أساليب تنظـيم الدولـة و تحقيق اللامركزية بتوزيع الوظيفة الإدارية بين الهيئات المركزية و أجهزة تنفيذية محلية.

لكن يبقى تطبيق هذه المفاهيم النظرية و الأطر القانونية المحددة لها في واقع مجال دراسـتنا يعكس صور لم تحقق فيها التنمية و لا أساليب الإدارة الرشيدة سواء في إشراك الفاعلين الحقيقيين في التنمية أو في مستوى تسيير وسائل التنمية و تفعيل الموارد المحلية.

إذ تبقى الجماعات المحلية في موقع الاقتراح دون القدرة على التمويل الذي يعتمد فيـه علـى الهيئات المركزية، ووفقا للسياسات التنموية الوطنية التي تقررها.

كما أن دور المجتمعات المحلية من خلال الجمعيات المدنية، لم يـرق إلـى المشـاركة فـي القرارات المحلية و تفعيل التنمية نظرا للتركيبة الاجتماعية التي تعتمد على النظام العشائري.

الكلمات الاستدلالية:

الجماعات المحلية، المجتمعات المحلية، الجمعيات المدنية، اللامركزيـة، أجهـزة تنفيذيـة محليـة، السياسات التنموية، الفاعلين، النظام العشائري، الأطر القانونية.

Résumé

Le développement est une opération dynamique interactive entre les autorités publiques et les différentes composantes de la société civile.

Cette tache a été confiée aux collectivités locales entant que structure organisationnelle administrative entre les différentes structures centrales et les organismes d'exécutions locaux, par contre l'application de ces notions théoriques et le cadre juridique dans le cas de notre étude reflètent une image négative sur le plan du développement et de la bonne gestion tout en intégrant les différents acteurs au niveau de la gestion des moyens du développement et dynamiser les ressources locales.

Mais le rôle que jouent les collectivités locales reste limité qu'aux propositions et non au financement, ce dernier reste centralisé selon les différentes politiques nationales du développement, en plus le rôle des sociétés locales par le biais des associations civiles n'arrivent pas à être un partenaire dans les décisions locales et la dynamique du développement, ceci est dut à la composition sociales de la région qui est tribale.

Mots clés :

Collectivités locales, Société locale, Associations civiles, Décentralisation, organismes d'exécutions locaux, Les politiques de développement, les acteurs, Système tribal, le cadre juridique.

Summary

The development is a interactive dynamical operation between the public structures and the different component of the local communities, this mission was granted to the local collectivities considering that its is one of the various methods of the organization of the state and the non centralization concretization, by mean of distribution of the administrative function between the central structure and the local executive structures.

However, the fulfillment of these concepts of theory and the juridical framework which determinate it in the existent field of our study, reflects models where the development or the wise administrative methods were not realized, either in the involvement of the real active elements in this development, or in the level of the development means management and the activation of the local resources.

The local collectivities continue to be in position of suggestion, without being capable of funding, which depends on the central structures, and in conformity with the national developmental policies decided by it.

The role of the local communities through the civil associations, didn't reached to sharing in the local decisions and the activation of the development, considering the social composition which depends on the tribe system.

Indicative terms:

The local collectivities, the local communities, the civil association, the non centralization, the local executive structures, the developmental policies, the active elements, the tribe system, the juridical framework.

قائمة المصادر والمراجع

مصادر البحث:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أليكسيس دي تو كفيل: الديمقراطية في أمريكة، ترجمة وتعليق أمين مرسي قنديل، عالم الكتب القاهرة، 1991.
2. نبيلة حمزة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 1999.
3. أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية الأزمة والحل، دار الأمة، 1997.
4. حميتشي فاروق، الجماعات الضاغطة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
5. أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة الدكتور: محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
6. حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1990.
7. أحمد مصطفى خاطر، طريق تنظيم ا تمع، مدخل تنمية ا تمع المحلي، استراتيجيات وادوار المنظم الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، 1996.
8. حسن محمد عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقا ا في الدول العربية، دراسات مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.
9. محمد عبد الرحيم، أساسيات الإدارة والتنظيم، مطبعة دار التأليف، مصر، 1993.
10. عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية، كتابة الرسائل الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
11. فيصل فخري مراد، الإدارة الأسس والنظريات والوظائف، دار ا دوالي الأردن، 1993.
12. فريدة قصير مزياني، مبادئ القانون الجزائري، مطبعة قرفي، باتنة، 2001.
13. جعفر انس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، ديوان المطبوعات المحلية، 1998.
14. مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقا ا على نظام الولاية والبلدية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.
15. رشيد احمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002.
16. عبد المطلب عبد ا يد، التمويل المحلي والنمية المحلية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2001.

رسائل الماجيستير:

1. مليكة بوجيت، ظاهرة ا تمع المدني في الجزائر، رسالة الماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 19970
2. زعموش فوزية، ا تمع المدني في التجربة الدستورية الجزائرية، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002/2001.
3. العرابوي ليلى، الثقافة الوطنية مقاربة نقدية للثقافة الجزائرية، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، فرع علم اجتماع التنمية والتعمير، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
4. بوبكر جيملي، خصائص الحركة الجمعاوية في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001/2000.
5. الويزة مصيبح، الإدارة المحلية والتنمية، رسالة ماجيستير، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1998/1997.
6. مسعود شريط، التنمية الإدارية والعمرانية بالبلديات الجزائرية، رسالة ماجيستير، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 1998.

رسائل الدكتوراه:

1. شريط الأمين، خصائص تطور الدستور الجزائري، رسالة دكتوراه، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 1990.
2. صبور محمد، المعرفة والسلطة في ا تمع الغربي الأكاديميون العرب والسلطة، رسالة دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999.
3. أ. العايب حفيظ، الديناميكية الحضرية والترقية الإدارية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 1996.
4. محمد شكري السعيد عبد المنعم، التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2004.

ا لات والمنشورات:

1. الطيب ماطلو، التنمية المحلية آفاق ومعاينات، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد الرابع، أكتوبر 2003.
2. تقرير التنمية البشرية لعام 2003، منشورات لحساب البرامج الإنمائية للأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

3. الأنصاري عبد الحميد، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 272، أكتوبر 2001.
4. كوري علي، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 264، فيفري 2001.
5. الأمم المتحدة التنمية للأمن والتحدي، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، القسم الأول، الرياض، 2001.

المصادر القانونية:

1. القانون 77-79 الصادر في 1971/12/24 والمتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية العدد 105.
2. القانون 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 الجريدة الرسمية العدد 53.
3. ميثاق الولاية، الجريدة الرسمية العدد 44 الصادر في 1969/08/24.
4. دستور 1967/08/08.
5. دستور 1967/11/22.
6. دستور 1989/02/23.
7. التعديل الدستوري 1996/11/28.
8. الميثاق الوطني 1986/01/16.

التقارير:

الديوان الوطني للإحصاء 1998/1987.

مديرية التخطيط لولاية خنشلة، حوصلة عن التنمية بالولاية 2005، نتائج الإحصاء لسنة 2008 مسار الاستثمارات العمومية للمخططات التنموية.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- abdelmalki.L et courlet.C (les nouvelles logiques du développement – introduction générale) 1996.Paris P11-20.
2- Benko.G (les theories du développement local) 1995 Sciences humaines N=08 hors série sur rigion et mondialisation. Auxèrre février/mars.
3- Garafoli.G (développement endogène et role des Acteurs locaux : un defi pour la théorie du developpement) dans IRCPD, nouveaux dynamismes industriel et économie du developpement, 1994 Grenoble.
4- Said ben aissa : (laide de l'état aux collectivittés locales, algérie, France, yougoslavie, O.P.Uv1993.
5- Thiery oblet : Gouverner la ville, les voies urbaines. Paris avril 2005.
6- Layeb hafid : Promotion urbaine d'oum-el-bouaghi (Algérie) ses consequences socio-economiques et spatiales, thèse pour le doctorat 3 ème cycle.
7- Axel hadenuis et erederik uggla. Modeler: la société civile, 2001, op.

الاستمارة

الاستمارة:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة

كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية والجغرافيا

إستمارة بحث بعنوان

دور الجماعات وا تمعات المحلية في التسيير والتنمية

إعداد الطالب: **عزيزي عثمان**

تحت إشراف: الأستاذ: **صلاح الدين شراد:** مشرف

الدكتور: **قابوش عبد اللطيف:** مساعد

أخي ضع علامة X أمام الإجابة المختارة، تأكد أن هذه المعلومات لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

بيانات الجمعية المدنية:

اسم الجمعية: ....

تاريخ إنشاء الجمعية: ....

اهداف الجمعية: ....

....

مقر الجمعية: ....

رئيس الجمعية: ....

المستوى الدراسي لرئيس الجمعية: ابتدائي: ☐ متوسط ☐ ثانوي: ☐ جامعي ☐

عدد المنخرطين في الجمعية: ☐

أسئلة تتعلق بعملية التنمية المحلية:

هل تعتقد بان التنمية المحلية تعني؟ :

تقديم خدمات جيدة: ☐ إنجاز اكبر عدد من المرافق: ☐ توفير بيئة ادارية للاستثمار: ☐

توفير مناصب الشغل: ☐

هل تعتقد أن الدولة تقوم بالتنمية على الوجه المطلوب؟ نعم ☐ لا ☐

في الحالتين لماذا ؟ ....

هل تساهم البلدية فعلا في التنمية المحلية؟: نعم ☐ لا ☐

في إعتقادك ما هي الأسباب؟

هل لعدم توفر الإمكانيات؟ : نعم ☐ لا ☐

أم نظرا لمستوى التسيير ؟: نعم ☐ لا ☐

هل الاختصاصات الممنوحة للبلدية تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في التنمية المحلية؟

نعم ☐ لا ☐

هل الاختصاصات واسعة والإمكانيات محدودة؟: نعم ☐ لا ☐

ماذا تقترح؟ هل لابد من إعطاء البلدية حرية أكثر في تجسيد الاختصاصات ....

....

هل تم إسهامكم في تحضير المخططات البلدية للتنمية؟ نعم ☐ لا ☐

هل عايشتم إنجاز مشاريع تنموية ببلديتكم؟ نعم ☐ لا ☐

ماهي طبيعة هذه المشاريع؟

التعليم الصحة ☐ السكن ☐ الرياضة ☐ الفلاحة ☐ التهيئة ☐ التجارة ☐ ☐

أخرى تذكر: ....

ما هي مصادر تمويل هذه المشاريع والبرامج التنموية في إعتقادك؟

بلدية ولائية ☐ قروض ☐ مختلف ☐ صناديق ☐ ☐

أخرى تذكر: ....

هل تعتقد ان هذا التمويل كاف لإنجاز المشاريع بالصورة المطلوبة وفي الوقت المحدد؟:

نعم ☐ ☐

إذا كان جوابك لا ماذا تقترح؟ ....

كيف تقيم الخدمات التي تقدمها البلدية؟ جيدة متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐ ☐

أسئلة حول الإدارة والتنمية:

هل تعتقد أن التخطيط للتنمية على مستوى البلدية يتم وفق طريقة علمية؟

نعم لا ☐ إذا كان ☐ : لا حدد لمذا؟ ....

إذا كان بنعم لمذا؟ ....

هل يتم تدارك الإنحراف بسرعة؟ نعم لا ☐ ☐

إذا كان جوابك بلا حدد لمذا؟ ....

هل تعتقد بأن هناك جهاز رقابة يتولى متابعة المشاريع التنموية وطبيعة الخدمات التي تقدمها البلدية؟ نعم

لا ☐ ☐

إذا كان جوابك بنعم من يتولى ذلك؟

المواطنون الجمعيات ☐ جهات مركزية ☐ أخرى ☐ تذكر:.........................

كيف تجرى هذه الرقابة؟ هل هي: شكلية فعالة ☐ سلبية ☐ ☐

أخرى تذكر:...

كيف يتم توزيع المشاريع التنموية؟

بناء على التأهيل والكفاءة عن طريق ☐ المناقصات بناءا على ☐ علاقات شخصية ☐

كل ما سبق ☐

هل تعتقد أن قيادة البلدية كفأة؟ نعم لا ☐ ☐

بعض الصعوبات التي تواجهها التنمية ببلديتكم:

كيف تقيم سير المخططات والبرامج التنموية ببلديتكم؟.

☐ ☐

ناجحة فاشلة تعرف بعض التأخر

ما هي المشاكل في اعتقادكم التي تعترض التنمية ببلديتكم؟

عدم كفاءة الجهاز المسير للبلدية عدم وجود نظام إيجابي وفعال للرقابة

هل تأخذ الإنشغالات الحقيقية للمجتمع المحلي بعين الاعتبار؟ نعم لا

هل يتم إشراك أو استشارة المواطنين عند إعداد المخططات التنموية؟ نعم لا

إذا كان جوابك بنعم فكيف يتم ذلك؟

عن طريق المثلين (الاعيان) الجمعيا عن طريق إجراء دراسات

عن طريق الإستفتاء أخرى أذكر:..

ماهي العناصر التي تراها لازمة لإنجاح عملية التنمية ببلديتكم؟

تمويل مناسب قيادات إدارية ذات كفاءة القيام باستشارة مسبقة مع:

الجمعيات المواطنين المنتخبين

وجود نظام فعال للمراقبة كل ما سبق

ماذا تقترح لكفاءة البلدية كجهاز إداري؟

- أن يكون المنتخبين ذوو كفاءة مهنية عالية
- أن يكون مسيري البلدية ذوو شهادات جامعية
- أن يكون أعضاء جهاز التسيير ذوو خبرة في مجال التخطيط
- وضوح مستويات تنظيم البلدية
- حرية إتخاذ القرارات بصورة اوسع دون وصاية
- كفاءة جهاز الرقابة ومتابعة الإنجاز
- كل ما سبق
- ماذا تقترح كي تحدث تنمية حقيقية ببلديتكم؟

....

.... شكرا على تعاونكم

الفهارس

العنوان	الصفحة